المحاسبون

مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين - العدد ٨٠ - جمادى الآخرة ١٤٣٦ هـ - مارس ٢٠١٥م

مجلس إدارة الهيئة يوافق على انشاء معهد للتدريب

تحت شعار

«المحاسبة والمالية: مواجهة التحديات المستقبلية»

الهيئة تنظم ملتقى المحاسبة الثالث

معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز يمنح د. المغامس جائزة التميز في خدمة وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة

د. أحمد عبدالله المغامس
أمين عام الهيئة

المعايير الدولية: المرحلة الثانية

إن عظمه الأمم تقاس بما حققته من إنجازات ملموسة على أرض الواقع، وتعد المملكة واجه متصدره في شتى المجالات والنواحي حيث قيض الله لها قاده مخلصين منذ عهد المؤسس المغفور له الملك عبد العزيز رحمه الله ومن بعده أبناءه الملوك وحتى عهد قائد أمتنا خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز أطال الله في عمره ومده بالصحة والعافية ليكمل مسيرة البناء والنماء في شتى الميادين، وهذا ما نلمسه وننعم به من نهضة تنموية شاملة في مناحي حياتنا التعليمية والاقتصادية. ومن ضمن هذه النهضة الشاملة تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة.

ونحن في الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين نسير بخطى حثيثة لنواكب هذه النهضة الشاملة في بلادنا. فقد عزمت الهيئة البدء في مشروع التحول للمعايير الدولية وذلك بعد ما اعتمد مجلس إدارة الهيئة في عام ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م خطة للتحول إلى معايير المحاسبة والمراجعة الدولية والتي يستدعي تنفيذها تبني منهجية مناسبة لدراسة المعايير الدولية والنظر في مراحل التطبيق ومدى الحاجة لإجراء أي تعديلات لازمة عليها أو على الأنظمة والتعليمات الحالية ليتم تطبيق تلك المعايير بطريقة صحيحة بداية عام ٢٠١٧م على المنشآت المدرجة بالسوق المالية و بداية عام ٢٠١٨م على المنشآت الاخرى أن شاء الله، وقد انهت الهيئة المرحلة الاولى من مشروع التحول وتم اعتمادها من مجلس الإدارة في اجتماعه العاشر للدورة السابعة، وها نحن ولله الحمد نتماشى مع الخطة المعتمدة لمشروع التحول ونعتمد المرحلة الثانية منه.

وفي هذا العدد نعرض عليكم وثيقة اعتماد معايير المراجعة الدولية ووثيقة اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي للتطبيق في المملكة لمرحلتها الثانية والتي قامت الهيئة بدارستها بشكل متعمق وأعدت نسخة معربة لنصوص المعايير الدولية بحيث تمثل المعايير المعتمدة للتطبيق في الملكة.

في الختام نسأل الله ان يكلل جهود الهيئة بالنجاح وأشكر جميع القائمين على مشروع التحول والذي سينعكس إيجابياً على العمل المحاسبي في المملكة وعلى الاقتصاد بشكل عام.

داخل العدد

مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

المشرف العام ورئيس التحرير
د. أحمد بن عبدالله المغامس
أمين عام الهيئة

إدارة التحرير
عبدالله بن عبدالعزيز الراجح
عبدالكريم جمعة

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير
ص.ب ٢٢٦٤٦ الرياض ١١٤١٦
هاتف: ٤٠٢٨٥٥٥ ٠١١
فاكس: ٤٠٢٥٦١٦ ٠١١
E-mail:socpa@socpa.org.sa
الموقع الإلكتروني
www.socpa.org.sa


متابعات
المحاسبون
6
الهيئة تعتمد تطبيق نظام التحقق من الشهادات العلمية والمهنية لمتقدمي عضوية وزمالة الهيئة


مجلس إدارة الهيئة يوافق على انشاء معهد للتدريب


معهد المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز (ICAEW) يمنح الدكتور أحمد المغامس أمين عام الهيئة جائزة التميز في خدمة وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في الشرق الاوسط


متابعات
المحاسبون
8
الهيئة تتم استعداداتها لعقد ملتقى المحاسبة الثالث .. لشهر ابريل

16

12

40


كلمة رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB
في مؤتمر المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS بالهند

23

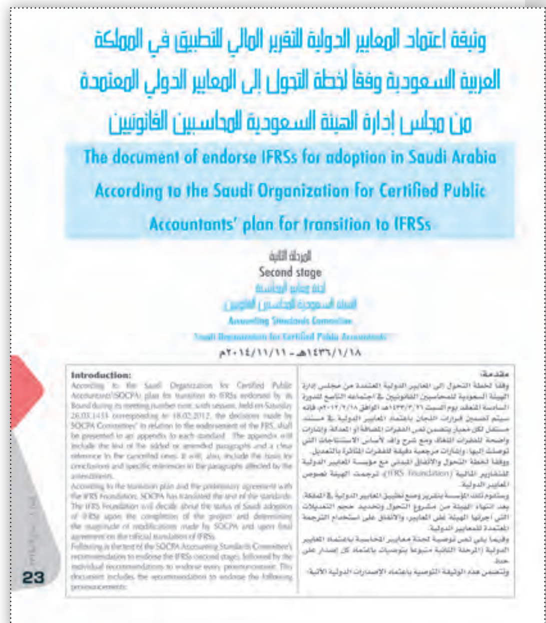
وثيقة اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي للتطبيق في المملكة
العربية السعودية وفقا لخطة التحول إلى المعايير الدولي المعتمدة
من مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
The document of endorse IFRSs for adoption in Saudi Arabia
According to the Saudi Organization for Certified Public
Accountants' plan for transition to IFRSs

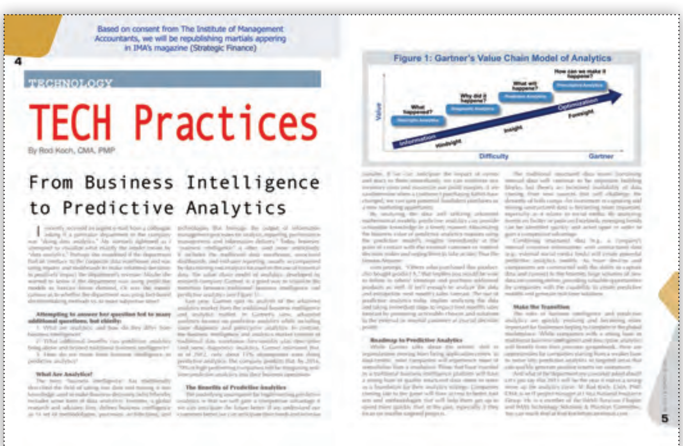
Based on consent from The Institute of Management Accountants, we will be republishing martials appearing in IMA's magazine (Strategic Finance)
TECHNOLOGY
TECH Practices
From Business Intelligence to Predictive Analytics
Figure 1: Gartner's Value Chain Model of Analytics


ETHICS
Sustainability as a Strategy

التصميم والإخراج والطباعة

المدير العام
حمد إبراهيم العسكر
المدير الفني
وليد الشوشان بركة

الاشتراكات - الإعلانات
الجريدة للخدمات الإعلامية
التوزيع
الشركة الوطنية للتوزيع الرياض
هاتف: ٤٨٧١٤١٤ - فاكس: ٤٨٧١٤٦٠

المملكة العربية السعودية
ص.ب. ٤٢٣٦٢ - الرياض ١١٥٤١
هاتف : ٢٢٥٠١١١ (خمسة خطوط)
فاكس : ٢٢٥٣٧٧٧
الرقم الموحد : ٩٢٠٠٠٨٠٠٩
www.aljareeda.com.sa

الهيئة تعتمد تطبيق نظام التحقق من الشهادات العلمية والمهنية لمتقدمي عضوية وزمالة الهيئة

وقعت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين اتفاقية مع شركة داتا فلو احدى الشركات العالمية المتخصصة في التدقيق على الوثائق والشهادات العلمية والعملية بهدف التحقق من صحة أي وثيقة تقدم للهيئة، سعياً للحد من استخدام الشهادات المزورة ولضمان مصداقية الوثائق والمعلومات الواردة لها، وذلك من أجل التحقق من الشهادات العلمية والمهنية للمتقدمين لعضوية وزمالة الهيئة، هذا وقد وقع الاتفاقية من جانب الهيئة أمين عام الهيئة الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس، فيما مثل شركة داتا فلو الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة داتا فلو السيد دوغلاس نارين

الجدير بالذكر أن تطبيق الاتفاقية بدا منتصف شهر فبراير ٢٠١٥م، الأمر الذي سيتطلب من المتقدمين مخاطبة الشركة مباشرة لتقديم خدمة التحقق من مصدر الشهادة ودفع رسومها لها عند التسجيل لأول مرة فقط، وذلك عن طريق رابط إلكتروني سيتم إنشاؤه لهذا الغرض، وسيتم تبليغ الهيئة بنتيجة التحقق، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمن يثبت تقديمه شهادة غير صحيحة .

مجلس إدارة الهيئة يوافق على انشاء معهد للتدريب

عقد مجلس إدارة الهيئة اجتماعه الثالث عشر للدورة السابعة برئاسة الأستاذ عبدالمحسن بن عبدالعزيز الفارس رئيس جلسة مجلس الإدارة بالإنابة وتم في الاجتماع بحث عدد من الموضوعات المدرجة على جدول الاعمال، وقد اصدر المجلس عددا من القرارات اللازمة والذي كان من ابرزها الموافقة على انشاء معهد المحاسبين. واعتماد توصية لجنة الاختبارات بمنح شهادة الزمالة لعدد ٢٦ متقدم. كما وافق المجلس على تعديل قواعد واجراءات انتخابات اعضاء مجلس الإدارة من المحاسبين القانونيين وعرضها في اجتماع الجمعية العمومية للهيئة للتصويت عليها.

هذا وقد جاءت مبادرة انشاء معهد للتدريب ضمن خطط الهيئة لتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة والارتقاء بمستواها، وقد استعانت الهيئة بأحد المكاتب الاستشارية لأعداد الدراسة بمراحلها الثلاثة التي تضمنت الدراسة التحليلية للمشروع ودراسة الجدوى الاقتصادية وإعداد كراسة مواصفات مرحلة تنفيذ المشروع ، وستقوم الهيئة بالبدء في العمل على الترتيبات الخاصة بالشكل القانوني للمعهد. وتسعى الهيئة بأن يلبي المعهد كافة رغبات المتدربين واتاحة الفرصة للمشاركين للإلمام بالمعارف والمهارات اللازمة لممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة وإلى التعريف بالجوانب النظرية والعملية للمعايير والآراء ذات العلاقة بمواضيع الدورات المهنية.

الجدير بالذكر ان الهيئة منذ انشائها نفذت اكثر من ١٣٣٠ دورة حضرها أكثر من ٣٢ الف متدرب شارك في تقديم هذه الدورات نخبة من المتخصصين في موضوع كل دورة ممن لديهم المعرفة النظرية والخبرة العملية.

معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز(ICAEW) يمنح الدكتور أحمد المغامس أمين عام الهيئة جائزة التميز في خدمة وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في الشرق الاوسط

اختارت هيئة تحكيم شكلها معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز (ICAEW) من أشخاص ذوي كفاءة عالية يعملون في مجال المهنة، الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس أمين عام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لجائزة التميز في خدمة وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة منوهة إلى أن اختيارها – حسب ما جاء في خطاب الابلاغ بالجائزة – جاء نتيجة لدوره الملحوظ في قيادة المهنة بالمملكة العربية السعودية وبصفة خاصة، الانجازات التي تحققها الهيئة في مجال تطوير المهنة وكذلك الاسلوب الذي يتبعه في دفع المهنة إلى الأمام والذي ينطوي على التقدم المطرد في الاداء والتعاون بفاعلية مع كافة الأطراف ذات العلاقة بالمهنة، بالإضافة إلى مشاركاته المثمرة في اللجان والمنابر الدولية التي تتناول شئون المهنة.

و قد ارجع الدكتور احمد المغامس حصوله على الجائزة بانه تقديرا لما وصلت له الهيئة من تطور ومهنية في العمل مما اهلها لان تكون مستحقة لهذه الجائزة شاكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه، مثمنا لما تلقاه الهيئة من دعم و تشجيع من حكومة خادم الحرمين الشريفين و شاكرا لمجلس ادارة الهيئة وموظفي الامانة العامة و اعضاء الهيئة على ما يقدموه من دعم للهيئة.

هذا وقد نظم معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز(ICAEW) احتفالا لهذه المناسبة بإمارة دبي تحت رعاية معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع بدولة الامارات العربية المتحدة، حضره نخبة من المهنيين والمتخصّصين من شتى أنحاء الشرق الأوسط، حيث تسلم خلاله الدكتور احمد المغامس الجائزة .

الهيئة تنظم محاضرة حول إدارة الأداء في المؤسسات

نظمت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالتعاون مع معهد المحاسبين الإداريين (ima) بمدينة الرياض محاضرة حول إدارة الأداء في المؤسسات (Enterprise Performance Management) افتتح المحاضرة مساعد الأمين العام للهيئة الدكتور محمد العقيل بكلمة رحب فيها بالحضور وشكرهم على المشاركة مبينا لهم بان عقد الهيئة السعودية للمحاسبيين القانونيين لهذه المحاضرة يأتي ضمن الجهود التي تقوم بها الهيئة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتقاء بمستواها، وايمانا بدورها في رفع المستوي الثقافي و التوعوي وتحقيق المصلحة العامة للمجتمع، بعد ذلك بدأت المحاضرة حيث ألقى الأستاذ Gary Cokins، الخبير والمحاضر الدولي في مجال إدارة التكاليف المتطورة وانظمة تحسين الاداء عرضا سلط الضوء فيه على ترقية إدارة أداء المؤسسات القائمة على التحليل في مؤسسات القطاعين العام والخاص ودمج إدارة المخاطر في المؤسسات مع إدارة الاداء، كما تحدث ايضا عن الحواجز التي تعيق اعتماد إدارة الأداء في المؤسسات. هذا وقد حظيت المحاضرة ولله الحمد بحضور جيد من المختصين والذين تفاعلو مع اطروحات المحاضر.

في ختام المحاضرة قدم الدكتور العقيل درعا تذكاريا للمتحدث وشكره باسم الحضور لما قدمته المحاضرة من افكار ورؤى بناءه.

الهيئة تتم استعداداتها لعقد ملتقى المحاسبة الثالث .. لشهر ابريل

أكملت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين استعداداتها لعقد ملتقى المحاسبة الثالث (المحاسبة والمالية: مواجهة التحديات المستقبلية) والذي سيعقد بمشيئة الله يوم الثلاثاء ٢١ ابريل ٢٠١٥م. بفندق بارك حياة بمدينة جدة.

ويأتي عقد الملتقى في نسخته الثالثة بعد النجاح الكبير الذي حظيت به الملتقيات السابقة والذي تم عقدها بمدينة الرياض والدمام.

ويهدف الملتقى إلى بيان الدور المهم الذي يقوم به المتخصصون في المجالات المالية في تعزيز مقومات الاقتصاد الوطني وخدمة مؤسساته وتوفير المعلومات الكافية، التي من شأنها مساعدة القائمين على هذه المؤسسات والمتعاملين معها لاتخاذ القرارات الصائبة التي تكفل استمرار الأداء الجيد لتلك المؤسسات في تحقيق أهدافها ورعاية مصالح مساهميها وصيانة حقوق المتعاملين معها، وصيانة مقدرات الاقتصاد الوطني ككل.

وسيتخلل الملتقى عدد من الجلسات التي تشمل عدداً من المحاور وهي التحول إلى المعايير الدولية للتقارير المالية: الفرص والتحديات ،تمويل المشاريع من خلال إصدار صكوك (سندات اسلامية)، فتح السوق المالية السعودي للمستثمر الأجنبي، المهارات المحاسبية والمالية، الحوكمة وإدارة المخاطر، وسيتحدث في هذه الجلسات نخبة من ابرز المتحدثين من رؤساء شركات ومن كبار المسؤولين التنفيذيين في القطاعات المالية من داخل المملكة ومن خارجها.

يذكر أن الهيئة تعمل على تنظيم مثل هذه الملتقيات بغرض تحقيق تفاعل الهيئة وأعضائها مع المجتمع ونشر الثقافة المهنية والمالية وبما ينعكس إيجابا على مسيرة اقتصادنا الوطني. وقد دشنت الهيئة لهذا الغرض موقعاً الكترونياً للملتقى على شبكة الإنترنت هو www.socpa2015.com

طلاب كلية العلوم الإدارية والمالية بجامعة الملك خالد يزورون الهيئة

زار عدد من أعضاء هيئة التدريس وطلاب كلية العلوم الإدارية والمالية بجامعة الملك خالد الهيئة وكان في لقائهم مساعد الأمين العام للعضوية والتطوير المهني الدكتور محمد العقيل حيث رحب بهم وقدم لهم نبذة تعريفية عن الهيئة وانشطتها وعن الخدمات التي تقدمها. ودار الحوار مع الطلاب عن اختبار زمالة الهيئة وما تضيفه شهادة الزمالة للحاصلين عليها من توسيع للمدارك وإثراء للمعلومات في المجال المحاسبي، وفي اثناء الحديث حث العقيل الطلاب على الاجتهاد في تطوير قدراتهم واكتساب المعارف وعدم الاكتفاء بالعلوم الأكاديمية وحدها، مشيراً إلى أن الممارسة العملية تمثل عاملا مهما في مهنة المحاسبة والمراجعة ، كما حثهم ايضا على التقدم للحصول على زمالة الهيئة بعد الانتهاء من الدراسة الجامعية، وذلك لفتح باب الدخول لهم إلى عالم من الفرص العملية المتميزة أذ تحظى زمالة الهيئة بسمعة مرموقة في قطاع الاعمال بالمملكة وتساعد الحاصلين عليها لتبؤ الوظائف القيادية ذات العلاقة بالجوانب المحاسبية والمالية.

الهيئة تشارك في ملتقى المهنة ٢٠١٥م

شاركت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بملتقى المهنة ٢٠١٥م والذي انطلق يوم الاثنين ٢٠١٥/٣/٩م ونظمته جامعة الدمام في شركة معارض الظهران الدولية وبرعاية صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز ولمدة ٤ أيام.

شارك في الملتقى عدد كبير من الشركات والمؤسسات الوطنية ومراكز التدريب والتوظيف. قُدم فيه عدد من الفرص الوظيفية المناسبة لاحتياجات سوق العمل في التخصصات كافة.

وجاءت مشاركة الهيئة في الملتقى من باب حرصها لتقديم الفرص الوظيفية لخريجي قسم المحاسبة بالجامعات، هذا وقد حثت الهيئة مكاتب المحاسبة للمشاركة في الملتقى حيث شارك عدد من المكاتب قدمت خلال الملتقى عددا من الفرص الوظيفية.

وقد شمل جناح الهيئة بالمعرض التعريف عن البرامج التدريبية التي تقدمها الهيئة والتي تشمل عدداً من المواضيع المتخصصة بمهنة المحاسبة والمراجعة التي تخدم خريجي اقسام المحاسبة وتسهم في تطوير قدراتهم المهنية التي تأهلهم لسوق العمل.

كما أن الهيئة وفرت السبل اللازمة التي تمكن حديثي التخرج التقدم للدورات التي تنفذها حيث قدمت الهيئة لهم خصم يصل إلى ٥٠٪ في الدورات التأهيلية لبرنامج زمالة الهيئة.

حصول عدد من المحاسبين على زمالة الهيئة

اعتمد مجلس إدارة الهيئة في اجتماعه الحادي عشر للدورة السابعة نتائج الدورة الأولى لاختبارات الزمالة لعام ٢٠١٤م، وقرر منح شهادة الزمالة لكل من اجتاز جميع مواد الاختبار في تلك الدورة وهم:


أحمد بن حسين بلخير


أحمد بن سلمان المعلم


عبدالمجيد بن موسى الزهراني


محمد بن خالد اليحيى


هشام بن عبدالرحمن المسبحي


بدر بن منصور بن نفيسه


عبدالكريم بن مفرح القحطاني


طارق علي صادق

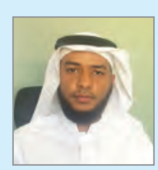
أحمد بن علي مقيص


صالح بن محمد مصطفى


عبدالله بن فهد التويم


محمد بن نجيب الخليوي


تركي بن علي العقلا


السعيد محمد الحفناوي


أحمد السيد مجاهد السيد


بسام بن عابد أندجاني


منير بن سلمان العتيبي


إبراهيم أحمد السيد


مزيد بن مشرع العتيبي


سلطان بن عبدالكريم الجاسر


عبدالله بن صالح الحربي

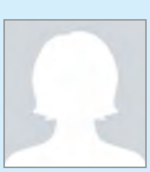
ديمه بنت عبدالله السويد

ويسر مجلة المحاسبون أن تهنئ الحاصلين على الزمالة على هذا الإنجاز متمنية لهم مزيداً من النجاح والتوفيق في حياتهم المهنية.

الهيئة تعقد اجتماع المائدة المستديرة لمناقشة المجموعة الثالثة من معايير المراجعة الدولية

وفقا للإجراءات التنفيذية لمشروع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للتحول إلى معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية، والتي نصت على تنظيم اجتماعات المائدة المستديرة تضم نخبة من المهتمين والمختصين لمناقشة المعايير الدولية، فقد تم عقد الاجتماع الثالث في المدينة المنورة في الفترة ٢٢-١٤٣٦/٥/٢٣هـ، الموافق ١٣-٢٠١٥/٣/١٤م وذلك لمناقشة المجموعة الثالثة من معايير المراجعة الدولية وهي:

١	أدلة المراجعة	ISA 500 Audit Evidence
٢	أدلة المراجعة – اعتبارات معينة لبنود مختارة	ISA 501 Audit Evidence—Specific Considerations for Selected Items
٣	المصادقات الخارجية	ISA 505 External Confirmations
٤	ارتباطات المراجعة أول مرة – أرصدة افتتاحية	ISA 510 Initial Audit Engagements—Opening Balances
٥	الاجراءات التحليلية	ISA 520 Analytical Procedures
٦	المعاينة لأغراض المراجعة	ISA 530 Audit Sampling
٧	مراجعة التقديرات المحاسبية، بما في ذلك، التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة	ISA 540 Auditing Accounting Estimates, Including Fair Value Accounting Estimates, and Related Disclosures
٨	الأطراف ذات العلاقة	ISA 550 Related Parties
٩	الأحداث اللاحقة	ISA 560 Subsequent Events
١٠	الاستمرارية	ISA 570 Going Concern
١١	الافادات المكتوبة	ISA 580 Written Representations
١٢	اعتبارات خاصة – عمليات مراجعة القوائم المالية للمجموعة (بما في ذلك، عمل مراجعي المكون)	ISA 600 Special Considerations—Audits of Group Financial Statements (Including the Work of Component Auditors)
١٣	استخدام عمل المراجعين الداخليين	ISA 610 Using the Work of Internal Auditors
١٤	استخدام عمل خبير يستعين به المراجع	ISA 620 Using the Work of an Auditor's Expert

وقد وجهت لجنة معايير المراجعة الدعوة إلى عدد من المختصين الذين يمثلون قطاعات مختلفة تشمل الجهات الإشرافية ومعدي القوائم المالية والمراجعين والأكاديميين ومستخدمي القوائم المالية.

وقد تم تزويد المشاركين قبل وقت الاجتماع بأكثر من شهر بالمعايير الدولية، مع ترجمة مقارنة لها أعدتها الهيئة. إضافة إلى ذلك فقد تم توضيح الإجراءات التي سيتم على أساسها إدارة النقاش خلال الاجتماع رغبة في تحقيق أقصى فائدة منه. وقد تضمن ذلك تحديدا لنطاق النقاش والاستعداد المتوقع من المشاركين ومحاور النقاش على النحو الآتي:

نطاق النقاش: يهدف لقاء المائدة المستديرة إلى تبادل الرأي والنقاش حول الجوانب الشرعية والنظامية والفنية لمتطلبات المجموعة الثالثة من معايير المراجعة الدولية بهدف التأكد من مناسبة تطبيقها في المملكة العربية السعودية.

التوقعات: تقوم لقاءات المائدة المستديرة على أساس أن المشاركين هم من ذوي الخبرة والاختصاص في موضوع اللقاء، وأنهم قاموا بتحديث معلوماتهم حول موضوع اللقاء قبل المشاركة فيه.

المحاور: رغبة في استغلال الوقت المتاح بكفاءة عالية، يقوم كل مشارك في اللقاء بعرض وجهة نظره حول كل معيار من المعايير الدولية المشار إليها أعلاه وفقا للمحاور الآتية:

١- هل في المعيار ما يتعارض مع الأحكام الشرعية؟
٢- هل في المعيار ما يتعارض مع الأنظمة واللوائح؟
٣- هل في المعيار ما يصعب تطبيقه عمليا بصورة تؤثر على جودة عملية المراجعة؟
٤- هل في المعيار إجراءات تحتاج إلى تغيير؟
٥- هل في المعيار متطلبات يصعب فهمها؟
٦- هل في المعيار بدائل متعددة مسموح بها، ويقترح الحد منها؟
٧- هل تحتاج البيئة المحلية إلى إجراءات إضافية فوق ما يطلبه المعيار؟
٨- هل في المعيار مصطلحات غير واضحة أو مبهمة؟
٩- هل توجد ملاحظات على الترجمة؟
١٠- هل لديك أي اقتراحات أو ملاحظات أخرى؟

وقد تم تقسيم يومي الاجتماع على عدة جلسات متناسبة يتخللها فترات للراحة ولأداء الصلوات. وأدار النقاش نائب رئيس لجنة معايير المراجعة، وبحضور أعضاء اللجنة التنفيذية، ومستشاري المعايير.

الهيئة تعقد اجتماع المائدة المستديرة لمناقشة معايير المرحلة الثالثة من معايير المحاسبة

وفقا للإجراءات التنفيذية لمشروع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للتحول إلى معايير المحاسبة الدولية ومعايير المراجعة الدولية، والتي نصت على تنظيم اجتماعات المائدة المستديرة تتضمن نخبة من المهتمين والمختصين لمناقشة المعايير الدولية، فقد تم عقد الاجتماع الثالث في المدينة المنورة في الفترة ١٥-١٦/٥/١٤٣٦هـ، الموافق ٦-٧/٣/٢٠١٥م وذلك لمناقشة معايير المرحلة الثالثة من معايير المحاسبة الدولية وما يرتبط بها من تفسيرات في مشروع التحول وهي:

١	العقارات الاستثمارية	IAS40 Investment Property
٢	هبوط الأصول	IAS36 Impairment of Assets
٣	الزراعة	IAS41 Agriculture
٤	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع، والعمليات غير المستمرة	IFRS5 Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations
٥	قياس القيمة العادلة	IFRS13 Fair Value Measurement
٦	الأدوات المالية: العرض	IAS32 Financial Instruments: Presentation
٧	الأدوات المالية: الإفصاح	IFRS7 Financial Instruments: Disclosure
٨	الأدوات المالية	IFRS9 Financial Instruments
٩	أسهم الأعضاء في المنشآت التعاونية، والأدوات المشابهة.	IFRIC2 Members' Shares in Co-operative Entities and Similar Instruments
١٠	التحوطات لصالح الاستثمار في عملية أجنبية	IFRIC16 Hedges of Net Investment in a Foreign Operation
١١	تسديد الالتزامات المالية بأدوات حقوق ملكية	IFRIC19 Extinguishing Financial Liabilities with Equity Instruments
١٢	تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة	IFRS1 First-time Adoption of International Financial Reporting Standards
١٣	موضوعات معيار التقرير المالي الدولي للمنشآت المتوسطة والصغيرة ذات العلاقة بالمرحلة الثالثة من معايير المحاسبة الدولية في مشروع التحول	The subjects in the "IFRS for SMEs" that relate to the third stage of groups of standards in the transition project

وقد وجهت لجنة معايير المحاسبة الدعوة إلى عدد من المختصين الذين يمثلون قطاعات مختلفة تشمل الجهات الإشرافية ومعدي القوائم المالية والمراجعين والأكاديميين ومستخدمي القوائم المالية.

وقد تم تزويد المشاركين قبل وقت الاجتماع بأكثر من شهر بالمعايير الدولية في نسختها الأصلية، مع ترجمة (غير رسمية) مقارنة لها أعدتها الهيئة، وورقة نقاش تضمنت عددا من التعديلات التي رأتها لجنة معايير المحاسبة بشكل مبدئي. إضافة إلى ذلك فقد تم توضيح الإجراءات التي سيتم على أساسها إدارة النقاش خلال الاجتماع رغبة في تحقيق أقصى فائدة منه. وقد تضمن ذلك تحديدا لنطاق النقاش والاستعداد المتوقع من المشاركين ومحاور النقاش على النحو الآتي:

نطاق النقاش: يهدف لقاء المائدة المستديرة إلى تبادل الرأي والنقاش حول الجوانب الشرعية والنظامية والفنية لمتطلبات معايير المرحلة الثالثة من معايير المحاسبة الدولية بهدف التأكد من مناسبة تطبيقها في المملكة العربية السعودية.

التوقعات: تقوم لقاءات المائدة المستديرة على أساس أن المشاركين هم من ذوي الخبرة والاختصاص في موضوع اللقاء، وأنهم قاموا بتحديث معلوماتهم حول موضوع اللقاء قبل المشاركة فيه.

المحاور: رغبة في استغلال الوقت المتاح بكفاءة عالية، يقوم كل مشارك في اللقاء بعرض وجهة نظره حول كل معيار أو تفسير دولي في المجموعة المعروضة وفقا للمحاور الآتية:

١- هل في المعيار ما يتعارض مع الأحكام الشرعية؟
٢- هل في المعيار ما يتعارض مع الأنظمة واللوائح؟
٣- هل في المعيار ما يصعب تطبيقه عمليا بصورة تؤثر على عدالة القوائم المالية؟
٤- هل في المعيار معالجات تحتاج إلى تغيير؟
٥- هل في المعيار متطلبات يصعب فهمها؟
٦- هل في المعيار بدائل متعددة مسموح بها، ويقترح الحد منها؟
٧- هل تحتاج البيئة المحلية إلى إفصاحات إضافية فوق ما يطلبه المعيار؟
٨- هل في المعيار مصطلحات غير واضحة أو مبهمة؟
٩- هل توجد ملاحظات على الترجمة؟
١٠- هل لديك أي اقتراحات أو ملاحظات أخرى؟

وقد تم تقسيم يومي الاجتماع على عدة جلسات متناسبة يتخللها فترات للراحة ولأداء الصلوات وتناول وجبة الغداء. وأدار الاجتماع رئيس لجنة معايير المحاسبة، وبحضور أعضاء اللجنة التنفيذية، ومستشاري المعايير.

إنجاز مرحلة أخرى من خطة التحول إلى معايير المحاسبة ومعايير التقرير المالي الدولية

د. عبدالرحمن بن
محمد الرزين

اعتمد مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مجموعة أخرى من المعايير الدولية في المحاسبة والمراجعة، تمثل نتاج المرحلة الثانية من خطة التحول للمعايير الدولية، التي سبق أن اعتمدها المجلس عام ٢٠١٢م ليتم التطبيق بداية من عام ٢٠١٧م بإذن الله تعالى.

وقد تضمن قرار الاعتماد متطلبات إضافية لتطبيق بعض تلك المعايير في المملكة، وكان من أهمها ما يأتي:

١- يسمح معيار المحاسبة رقم ١٦ (العقارات والآلات والمعدات) للمنشأة بأن تعيد تقويم تلك الأصول، كما يسمح معيار المحاسبة رقم ٣٨ (الأصول غير الملموسة) بإعادة تقويم بعض أنواع تلك الأصول، إلا أنهما لا يشترطان أن يقوم بالتقويم شخص مستقل ومتخصص. ولذلك ولحداثة ذلك على البيئة السعودية فقد تم اشتراط أنه في حال اختيار المنشأة نموذج إعادة التقويم لفئة من فئات العقارات والآلات والمعدات، فإنه يجب أن يقوم بعملية التقويم شخص مرخص بأعمال التقويم، تتوافر فيه صفة الاستقلال عن المنشأة، ولديه مؤهلات مهنية معترف بها وذات علاقة، ولديه خبرة حديثة في الموقع ونوعية العقارات والآلات والمعدات التي يجري تقييمها، وأن يتم الإفصاح عن اسمه ومؤهلاته.

٢- أضيفت إلى المعيار نفسه متطلبات إفصاح حول أنشطة المنشأة المتعلقة بالاختبار والتشغيل التجريبي للآلات.

٣- إذا كان لدى المنشأة استثمارات مخصصة لتمويل خطط منافع التقاعد، فإنه يجب أن تفصح عن مكونات هذه الاستثمارات بأسلوب الإفصاح نفسه عن الأصول المالية الوارد في الفقرة ٧٨ (و) التي أضافتها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إلى معيار المحاسبة الدولي رقم١، والمتعلقة بالإفصاح عن تفاصيل الأصول المالية.

٤- فيما يتعلق برسملة تكاليف الاقتراض، فقد أضيف متطلب إفصاح عن مبلغ تلك التكاليف المُرسملة خلال الفترة؛ مفصلة بحسب مصدر التمويل الناتجة عنه (على سبيل المثال قروض تقليدية، تورق).

٥- أضيفت متطلبات إفصاح إلى معيار التقرير المالي رقم ١٢ (الإفصاح عن الحصص في منشآت أخرى) بحيث يجب أن تفصح المنشأة عن أسماء كل المنشآت المستثمر فيها، إضافة إلى إفصاحات أخرى إذا لم تكن الشركة المستثمر فيها مدرجة في السوق السعودية مثل: طبيعة نشاطها والأصول والالتزامات المالية التقليدية لديها وإيرادات الفوائد من استثماراتها في أصول مالية تقليدية.

وفيما يأتي بعض ملامح المعايير الدولية المعتمدة في هذه المرحلة مقارنة بالمعايير السعودية الحالية.

معيار المحاسبة رقم ٢: (المخزون)

يمثل هذا المعيار في جوهره تحديثاً للمعيار السعودي الحالي، إذ يتضمن معظم متطلباته، إلا أنه يتميز عنه بإتاحة أكثر من خيار لقياس مخزون آخر الفترة، إضافة إلى أن المعيار يوفر تفاصيل أكثر فيما يتعلق بقياس المخزون والإفصاح عنه، فعلى سبيل المثال يوفر المعيار تفاصيل أكثر عن كيفية قياس القيمة القابلة للتحقق وينص على التكاليف المستبعدة من تكلفة المخزون، وكيفية المحاسبة عن مخزون مقدمي الخدمة، والمنتجات الزراعيةبم كما يطلب المعيار إعادة النظر في قياس القيمة القابلة للتحقق بشكل دوري، وإمكانية عكس الخسائر الناتجة عنها التي تم إثباتها في فترة سابقة.

معيار المحاسبة رقم ١٦: (العقارات والآلات والمعدات)

يمثل هذا المعيار تحديثاً جوهرياً للمعيار السعودي المقابل «الأصول الثابتة» مع الأخذ في الحسبان وجود معايير دولية لمواضيع متخصصة ذات علاقة بموضوع المعيار، وليس لها مقابل سعودي، وهي معايير المحاسبة رقم ٢٣، و٣٧، و٤٠، و٤١ ومعياري التقرير المالي رقم ٥ و٦.

ومن أهم ما يتضمنه المعيار الدولي، إمكانية إعادة تقويم الأصول الثابتة وفقاً لقيمتها العادلة، وتفصيلات أكثر لكيفية إثبات وقياس التكاليف اللاحقة لإثبات الأصل، والتكاليف المتعلقة بالإزالة الإجبارية للأصول وتسوية المواقع إلى ما كانت عليه.

ووفر المعيار الدولي معلومات أكثر حول أنواع التكاليف التي لا يجوز أن تضمن في تكلفة الأصل. وبالمقارنة بالمعيار السعودي الحالي، فإن المعيار الدولي يطلب مراجعة نسب الاستهلاك، والقيمة المتبقية للأصول الثابتة بشكل سنوي، ما يحد من وجود أصول مستهلكة ولا تزال تستخدم. ونص على ضرورة النظر إلى مكونات الأصل ذات التكلفة المهمة عند تطبيق الاستهلاك بحيث يجب استهلاك كل مكون مهم بشكل منفصل عن المكونات الأخرى، التي قد يكون لها عمر إنتاجي مختلف. وما يتميز به هذا المعيار مقارنة بالمعيار السعودي الحالي هو وضعه لمعالجة خاصة بالمنشآت التي تقوم بالتأجير ثم البيع كجزء من نشاطها العادي، حيث يتم تحويل تلك الأصول إلى المخزون ويتم إثبات سعر البيَع ضمن إيرادات المنشأة من النشاط الرئيسي.

معيار المحاسبة ١٩: (منافع الموظف)

لا يوجد معيار مقابل لهذا المعيار في المعايير السعودية، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الأساس المفاهيمي الذي يقوم عليه المعيار فيما يتعلق بإثبات الالتزامات موجود في المفاهيم السعودية، حيث تنص الفقرة ٢٩٤ من بيان مفاهيم المحاسبة المالية على أن أساس قياس الخصوم النقدية بعد نشأتها هو القيمة الحالية للمبالغ التي ينتظر دفعها. وفي حين أن بعض منافع الموظفين تتم المحاسبة عنها بشكل سهل، إلا أن المستحقات طويلة الأجل مثل مكافآت نهاية الخدمة ومنافع ما بعد نهاية الخدمة، التي تتحملها المنشأة تتطلب إجراءات أكثر تعقيداً، تدور مجملها حول كيفية قياس القيمة الحالية لالتزامات المنفعة المحددة، وتكلفة الخدمة الحالية، وما يستلزم ذلك من تطبيق طريقة التقويم الاكتوارية، ونسبة المنفعة لفترات الخدمة.

معيار المحاسبة رقم ٢٣: (تكاليف الاقتراض)

لا يوجد معيار سعودي مستقل مقابل لهذا المعيار، وإنما ضمنت معظم متطلباته في معيار الأصول الثابته. ويتميز المعيار الدولي بأنه يغطي نطاقاً أوسع حيث يشمل ضمن الأصول المؤهلة لرسملة تكاليف الاقتراض بعض أنواع المخزون التي تحتاج إلى فترة طويلة نسبياً لإنتاجها.

معيار المحاسبة ٢٦: (المحاسبة والتقرير من قبل خطط منفعة التقاعد)

لا يوجد معيار مقابل لهذا المعيار في المعايير السعودية.

ويعد هذا المعيار من المعايير المتخصصة التي من غير المتوقع أن تحتاج إليه معظم الشركات السعودية في الوقت الحالي، حيث ينحصر نطاقه في القوائم المالية لخطط منافع التقاعد التي قد تنشئها الشركات منفردة أو مجتمعة لاستثمار أموال مخصصة لدفع المنافع المستقبلية، ولتنظيم عملية الصرف منها. ويطلب هذا المعيار إعداد قوائم مالية تتضمن إما: (١) قائمة تظهر صافي الأصول المتاحة للمنافع والقيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها، مميزةً المنافع المُكتسبة عن المنافع غير المُكتسبة؛ والزيادة أو العجز الناتج؛ أو (٢) قائمة صافي الأصول المتاحة للمنافع تتضمن إما إيضاحا يفصح عن القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها، مميزةً المنافع المُكتسبة عن المنافع غير المُكتسبة؛ أو إشارة لهذه المعلومات في تقرير اكتواري مرفق.

معيار المحاسبة رقم ٢٧: (القوائم المالية المنفصلة)

لا يوجد معيار سعودي مقابل لهذا المعيار. ويسد هذا المعيار فراغاً طالما دعت الحاجة إليه، وذلك حينما تريد منشأة مسيطرة إعداد قوائم مالية منفصلة (بدلاً من القوائم المالية الموحدة) لأغراض متعددة سواء كانت للوفاء بمتطلبات نظامية (الزكاة والدخل على سبيل المثال) أو لمتطلبات إدارية. وتتلخص متطلبات هذا المعيار في معالجة جميع الاستثمارات (سواء تلك المسيطر عليها أو التي تملك المنشأة تأثيراً مهما عليها) وفقاً لتكلفتها أو بحسبانها أوراقاً مالية يعالجها المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩ (الأدوات المالية).

معيار المحاسبة رقم ٢٨: (الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة)

يمثل هذا المعيار تحديثاً مهماً للمعيار السعودي المقابل المسمى (المحاسبة عن الاستثمار وفق طريقة حقوق الملكية) ويسد نقصاً مهماً يتعلق بكيفية المحاسبة عن المشروعات الواقعة تحت سيطرة مشتركة (Joint Ventures)، ويتضمن متطلبات أكثر تفصيلاً من المعيار السعودي، فعلى سبيل المثال يأخذ المعيار الدولي في الحسبان حقوق التصويت المحتملة وكيفية معالجة حصة المستثمر في الدخل الشامل الآخر.

ويتضمن المعيار أيضاً متطلبات خاصة بالمنشآت الاستثمارية، حيث يمكنها قياس تلك الحصص الاستثمارية بحسبانها أوراقاً مالية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩ (الأدوات المالية). ومما يتميز به هذا المعيار كيفية معالجته الاستثمارات التي تدخل تحت نطاقه عندما يتم عرضها للبيع، حيث يطبق عليها المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٥ الخاص بالأصول المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة.

ومن بين الأمور التي يختلف فيها المعيار الدولي عن مقابله السعودي عدم سماحه بإضفاء الشهرة المثبته عند اقتناء الاستثمار في المنشآت الزميلة أو المشروعات المشتركة، حيث يطلب المعيار النظر إلى الاستثمار في مجمله كأصل واحد يتم عند النظر في إثبات أي هبوط في قيمته.

معيار المحاسبة رقم ٣٨: (الأصول غير الملموسة)

يقابل هذا المعيار معياران سعوديان هما معيار تكاليف البحث والتطوير، ومعيار الأصول غير الملموسة. ومع تشابه معظم متطلبات المعيار الدولي مع المعايير السعودية المقابلة، إلا أن المعيار الدولي يتميز بكثرة التفاصيل التي تزيل الالتباس عند التطبيق. فعلى سبيل المثال أعطى المعيار عدداً من الأمثلة للأصول التي لا تدخل تحت نطاقه، وأعطى تفاصيل أكثر عن كيفية إثبات الأصل غير الملموس وفقاً لطريقة اقتنائه، وأوضح التكاليف التي لا تدخل ضمن تكلفة الأصل الملموس، وطلب إفصاحات تفصيلية تفوق تلك التي تطلبها المعايير السعودية.

ومما يتميز به المعيار الدولي عدم سماحه برسملة تكاليف التأسيس كأصل مستقل، كما يتيح المعيار الدولي في حدود ضيقة إعادة تقويم الأصول غير الملموسة. وخلافاً للمعيار السعودي، فإن المعيار الدولي يسمح باستخدام طرائق متعددة لاستنفاد الأصل غير الملموس.

معيار التقرير المالي رقم ٢: (الدفع على أساس السهم)

لا يوجد مقابل لهذا المعيار في المعايير السعودية الحالية. وينظم هذا المعيار الإثبات والقياس والإفصاح عن المعاملات التي تستلم فيها المنشأة سلعاً أو خدمات بما في ذلك خدمات الموظفين مقابل منحهم أسهماً في المنشأة، أو مقابل تقويم تلك السلع والخدمات بأسهم المنشأة. ويعالج المعيار بشكل خاص التعقيدات المصاحبة لاستلام خدمات على فترة ممتدة، يكون منح الأسهم أو مقابل قيمتها في نهايتها ما يستلزم معه إعادة تقويم التزام المنشأة والمصروف المصاحب له بشكل دوري.

ومن المهم الإشارة إلى أن أحقية الشركة في إصدار أسهم مقابل ما تحصل عليه من سلع أو خدمات يتطلب أساساً نظامياً خارج نطاق المعايير، فمهمة المعايير المحاسبية هي توفير المعالجة المحاسبية وما يتعلق بها من عرض وإفصاح للمعاملات التي يمكن للمنشآت تطبيقها في ظل إطار نظامي معين. ولذلك فإن أثر هذا المعيار في البيئة المحلية قد لا يتعدى تقويم السلع والخدمات بما يقابلها من أسهم، حيث يصاحب إصدار الأسهم (أو إعادة شراء الأسهم ثم إعادة إصدارها) عقبات نظامية حالية تحد من تطبيق مثل تلك العقود.

معيار التقرير المالي رقم ٣: (تجميع الأعمال)

تتشابه متطلبات هذا المعيار مع المعيار السعودي المقابل إلى حد كبير، حيث تم إصدار المعيار السعودي آنذاك بالاسترشاد بالمعيار الدولي. إلا أن المعيار الدولي وبسبب التحديثات المستمرة يشتمل على متطلبات أكثر تفصيلاً وشمولاً. ومن ذلك أنه أخرج من نطاقه عمليات استحواذ المنشآت الاستثمارية على منشآت أخرى (وفقاً لتعريف المنشأة الاستثمارية في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٠) ما يزيل عبئاً كبيراً على تلك المنشآت وخصوصاً ما يستتبعه من إجراءات التوحيد وإعداد القوائم المالية الموحدة. إضافة إلى ذلك أعطى المعيار استثناءات واضحة ومحددة من تطبيق مبادئ الإثبات والقياس التي يفرضها.

معيار التقرير المالي رقم ١٠: (القوائم المالية الموحدة)

بالرغم من وجود معيار سعودي مقابل لهذا المعيار، إلا أن المعيار الدولي قد تم تحديثه مؤخراً. ويركز المعيار بشكل كبير في مفهوم السيطرة، وأعطى مؤشرات على توافر السيطرة، التي تشمل السلطة على توجيه الأعمال، والأحقية في العوائد والتعرض للمخاطر والقدرة على ممارسة السلطة على الأعمال المستثمر فيها. ويطلب المعيار أن تعيد المنشأة تقدير درجة سيطرتها على الاستثمار إذا بينت الحقائق والظروف المحيطة تغيراً في أي من عناصر السيطرة. وأعطى المعيار عدة استثناءات من متطلب إعداد قوائم موحدة من أهمها استثناء المنشآت الاستثمارية حسب تعريفه لها. ويرتب المعيار أعباءً كبيرة على إدارة الشركة لتحديد ما إذا كانت تسيطر على منشأة أو ما يمكن عده قطاع أعمال.

ويرتبط بالمعيار ملحق يفوقه في عدد الصفحات ويعد جزءً لا يتجزأ منه يوفر إرشادات تطبيقية وأمثلة توضيحية للمساعدة على تطبيق متطلبات المعيار.

معيار التقرير المالي رقم ١١: (الترتيبات المشتركة)

لا يوجد معيار سعودي مقابل لهذا المعيار. ويمكن أن يوصف هذا المعيار بأنه معيار تعريفي يوضح طبيعة الترتيبات المشتركة، ثم يحيل إلى المعيار المناسب للمحاسبة عنها. فوفقاً للمعيار فإنه يفرق بين نوعين من الترتيبات المشتركة (وهي التي تطلب موافقة أكثر من طرف على قراراتها، بحيث لا ينفرد مشارك واحد بالقرار). النوع الأول هو العمليات المشتركة، التي تتمثل حقوق والتزامات الأطراف المشاركة في حقوقهم في نسبة معينة أو عناصر محددة من أصول والتزامات وإيرادات ومصروفات العملية المشتركة.

وفي هذا النوع من الترتيب يجب على المشارك أن يحاسب عن الأصول، والالتزامات، والإيرادات والمصروفات المتعلقة بحصته في عملية مشتركة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، التي تنطبق على أصول والتزامات وإيرادات ومصروفات بعينها. أما النوع الثاني فهو المشاريع المشتركة، التي تتمثل حقوق كل طرف فيه في نسبة ملكيته في صافي أصول ذلك الترتيب. وفي هذا النوع من الترتيب يجب على المشارك أن يُثبت حصته في المشروع المشترك على أنها استثمار، ويجب عليه أن يحاسب عن ذلك الاستثمار باستخدام طريقة حقوق الملكية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٢٨ «الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة» ما لم تكن المنشأة معفاة من تطبيق طريقة حقوق الملكية كما هو محدد في ذلك المعيار.

معيار التقرير المالي رقم ١٢: (الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى)

لا يوجد معيار مقابل لهذا المعيار في المعايير السعودية. ويعد هذا المعيار من أهم المعايير الدولية للتطبيق خصوصاً في البيئة السعودية حيث يطلب توفير معلومات تفصيلية عن أنشطة الشركة الاستثمارية سواء تلك المسيطر عليها أو الاستثمارات الأخرى. وهو معيار إفصاح ولا يتعرض لمسائل القياس التي تنظمها المعايير الأخرى ذات الصلة.

أهم ملامح المجموعة الثانية من المعايير الدولية للمراجعة في مشروع التحول من معايير المراجعة السعودية إلى المعايير الدولية للمراجعة

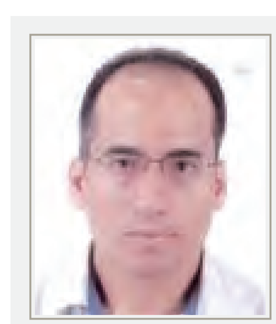

د. أشرف محمد منصور
أستاذ مشارك بقسم المحاسبة
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

استكمالاً للمقال السابق الذي تم نشره في العدد ٧٨ من مجلة المحاسبون الصادر في رمضان ١٤٣٥هـ - يوليو ٢٠١٤م، والذي تناول أهم ملامح المجموعة الأولى من المعايير الدولية للمراجعة - المقرر تطبيقها (إن شاء الله) في المملكة العربية السعودية بداية من أول يناير عام ٢٠١٧ - يتناول المقال الحالي عرض أهم ملامح المجموعة الثانية من خلال تقديم بعض المعلومات عن كل معيار من معايير هذه المجموعة، وأهم ما يميزه من المعيار السعودي (إن وجد).

وقد تم وضع عنوان لهذه المجموعة هو «تقدير الخطر والاستجابة للمخاطر المقدرة». وتأخذ هذه المجموعة الأرقام (٣٠٠ - ٤٩٩). وتتكون المجموعة الثانية من ستة معايير هي:

(١) معيار المراجعة الدولي رقم (٣٠٠) «التخطيط لمراجعة القوائم المالية»

(٢) معيار المراجعة الدولي رقم (٣١٥) «التعرف إلى مخاطر التحريف الجوهري وتقديرها من خلال فهم المنشأة وبيئتها»

(٣) معيار المراجعة الدولي رقم (٣٢٠) «الأهمية النسبية عند تخطيط وتنفيذ المراجعة»

(٤) معيار المراجعة الدولي رقم (٣٣٠) «استجابات المراجع للمخاطر المقدرة»

(٥) معيار المراجعة الدولي رقم (٤٠٢) «اعتبارات المراجعة ذات العلاقة بمنشأة تستخدم منظمة خدمية»

(٦) معيار المراجعة الدولي رقم (٤٥٠) «تقويم التحريفات المتعرف عليها خلال المراجعة»

ولاتخاذ قرار بشأن إمكانية تطبيق معايير المجموعة الثانية في المملكة العربية السعودية، خضعت هذه المجموعة – على غرار المجموعة الأولى – إلى ثلاثة أنواع من الدراسات هي:

– **الدراسة النظامية**: التي تهدف إلى التأكد من عدم احتواء هذه المجموعة على ما قد يخالف الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدم احتوائها على ما قد يخالف أو يتعارض مع تلك الأنظمة واللوائح. ومن ثم تمت إجازتها من قبل المستشارين النظاميين لمشروع التحول.

– **الدراسة الشرعية**: التي تهدف إلى التأكد من عدم احتواء هذه المجموعة على ما قد يخالف الشريعة الاسلامية. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدم احتواء هذه المجموعة على ما قد يخالف أو يتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية ومبادئها، بل إن ما تتضمنه معايير هذه المجموعة من أحكام ومتطلبات لتحقيق جودة أداء العمل، يتفق تماماً مع أحكام الشريعة الاسلامية التي تحض على إتقان العمل والإخلاص في أدائه. ومن ثم تمت إجازتها من قبل المستشارين الشرعيين لمشروع التحول.

– **الدراسة الفنية**: التي تهدف إلى التأكد من عدم احتواء هذه المجموعة على معوقات مهنية، قد تُصعب من عملية تطبيقها من قبل مكاتب المراجعة في المملكة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود معوقات جوهرية يمكن أن تكون عائقاً أمام تطبيق مكاتب المراجعة في المملكة لأحكام ومتطلبات هذه المجموعة من المعايير. فلم يتضح أن تطبيقها يحتاج إلى مهارات تختلف عن المهارات المطلوبة التي حددها نظام المحاسبين القانونيين بالمملكة العربية السعودية لمزاولة مهنة المراجعة في المملكة. وإن ظهرت بعض المعوقات عند التطبيق يمكن التغلب عليها من خلال الدورات التدريبية التي تعدها وتقدمها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. كما أنه لم تظهر أي مشكلات مهنية من تطبيق هذه المجموعة في الدول القريبة اقتصادياً من المملكة العربية السعودية، التي طبقتها، مثل: جمهورية مصر العربية. بل إن الدراسة الفنية لمعايير المجموعة الثانية أكدت أن تطبيق هذه المعايير في المملكة، يمثل إضافة جيدة لمهنة المراجعة. فمن المتوقع أن يُحسن ذلك من جودة أداء المراجعة، ويرفع من كفاءتها وفعاليتها، وفي نفس الوقت من غير المتوقع أن يترتب على تطبيقها معارضة من جانب المحاسبين القانونيين في المملكة، حيث إنها لن تحملهم أي مسؤوليات جديدة، بخلاف المطلوبة بموجب معايير المراجعة السعودية، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة. كما أن تطبيقها مفيد للأطراف ذات الصلة ببيئة الأعمال في المملكة، خاصةً المستثمرين، والمقرضين، ومزاولي مهنة المراجعة، ومصلحة الزكاة والدخل.

وجدير بالذكر أن الآلية المتبعة للقيام بالدراسة الفنية تمثلت في دراسة متطلبات كل معيار من هذه المعايير للتحقق مما إذا كان هناك أي معوقات فنية في سبيل تطبيقه في المملكة العربية السعودية؛ والبحث فيما إذا كان تطبيق المعيار يتطلب مؤهلات إضافية تزيد على المعمول بها في المملكة حالياً؛ واستشارة مكاتب المراجعة الكبرى في المملكة لمعرفة آرائهم حول ما إذا كان تطبيق المعيار يمكن أن يؤدي إلى مشكلات مهنية أو يحتاج إلى مهارات معينة؛ وإجراء مسح للفكر المحاسبي في المدة التي أعقبت صدور كل معيار من معايير هذه المجموعة، خاصةً على موقع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين والمعهد البريطاني للمحاسبين القانونيين والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين، وأيضا مواقع مكاتب المحاسبة الكبرى عالمياً، للبحث عما إذا كان هناك أي إشارات إلى وجود مشكلات مهنية في تطبيق هذه المجموعة؛ وأخيراً مراجعة تجارب بعض الدول التي سبق لها تطبيق المعايير الدولية للمراجعة لبيان ما إذا كان هناك مشكلات مهنية في التطبيق.

ولم تجد الدراسة الفنية أي آراء مهنية أو دراسات بحثية تشير إلى وجود مشكلات في تطبيق كل معيار من معايير هذه المجموعة. وبناءً على ذلك يرى المستشارون النظاميون والشرعيون والفنيون أنه لا توجد أي عوائق سواء كانت نظامية أو شرعية أو فنية تقف أمام تطبيق المملكة لمعايير المجموعة الثانية من المعايير الدولية للمراجعة، بل إن تطبيق هذه المجموعة في المملكة العربية يمثل إضافة جيدة لمهنة المحاسبة والمراجعة بالمملكة.

ويمكن عرض أهم ملامح كل معيار من المجموعة الثانية بشكل مختصر غير مخل كالتالي:

أولاً: معيار المراجعة رقم (٣٠٠) بعنوان «التخطيط لمراجعة القوائم المالية»:

يهدف هذا المعيار إلى التخطيط لعملية المراجعة من أجل تنفيذها بطريقة فعالة. ويتضمن التخطيط للمراجعة وضع الإستراتيجية العامة لارتباط المراجعة وتطوير خطة المراجعة. ويُفيد التخطيط لعملية مراجعة القوائم المالية في مساعدة المراجع في بذل عناية مناسبة للجوانب المهمة للمراجعة؛ ومساعدته في التعرف إلى المشكلات المحتملة؛ ومساعدته على تنظيم وإدارة ارتباط المراجعة بصورة صحيحة، ليتم تنفيذه بطريقة فعالة وكفوءة؛ والمساعدة على اختيار أعضاء فريق ارتباط، تتوافر فيهم مستويات مناسبة من القدرات والكفاءة، للاستجابة للمخاطر المتوقعة، والتوزيع السليم للعمل بينهم؛ وتسهيل التوجيه والإشراف على أعضاء فريق الارتباط، وفحص عملهم؛ والمساعدة علىتسيق العمل الذي أنجزه مراجعو المكونات والخبراء.

وينص المعيار على أنه يجب أن يشارك كل من الشريك المسؤول عن الارتباط، والأعضاء الرئيسيون الآخرون في فريق الارتباط في التخطيط للمراجعة. كما ينص على أنه يجب على المراجع وضع إستراتيجية عامة للمراجعة، تُحدد النطاق وتوقيت واتجاه المراجعة. ويجب عليه عند وضع الإستراتيجية العامة للمراجعة أن يتعرف إلى خصائص الارتباط الذي تحدد نطاقه؛ وطبيعة الاتصالات المطلوبة؛ ويأخذ في الحسبان العوامل المهمة في توجيه جهود فريق الارتباط؛ ويأخذ في الحسبان نتائج الأنشطة المبدئية للارتباط، ومدى ملاءمة المعرفة المكتسبة من ارتباطات أخرى تم تنفيذها للمنشأة من قبل الشريك المسؤول عن الارتباط؛ ويتحقق من طبيعة، وتوقيت، وقدر الموارد المطلوبة لتنفيذ الارتباط.

– أهم ما يميز معيار المراجعة الدولي (٣٠٠) مقارنةً بما ورد بشأنه في معايير المراجعة السعودية:

يوجد في معايير المراجعة السعودية معيار مقابل للمعيار الدولي هو المعيار رقم (٤) بعنوان التخطيط. وبمقارنة فقرات المعيار الدولي بفقرات المعيار السعودي اتضح أن المعيار الدولي أكثر تفصيلاً وشمولاً من المعيار السعودي. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

– تضمن المعيار الدولي الحسبانات الخاصة بالمنشآت الصغيرة عند صياغة إستراتيجية المراجعة، وعند التوجيه والإشراف على فريق العمل، ولم يتضمن المعيار السعودي ذلك.

– لم يحدد المعيار السعودي نطاقاً معيناً للمعيار ولم يشر إلى طبيعة مهمة المراجعة من حيث ما إذا كانت مهمة مستمرة أم جديدة، في حين أن المعيار الدولي أشار إلى ذلك الأمر.

– أشار المعيار الدولي إلى ما يجب أن يتضمنه تخطيط المراجعة من إستراتيجية شاملة وخطة مراجعة ولم يرد ذلك في المعيار السعودي.

– حدد المعيار الدولي بدقة فوائد التخطيط للمراجعة وعرضها في ست نقاط في حين عرضها المعيار السعودي في ثلاث نقاط فقط لم تغط فوائد تخطيط المراجعة بالكامل.

– لم يشر المعيار السعودي إلى ضرورة إشراك كل من الشريك المسؤول عن الارتباط والأعضاء الرئيسيين في تخطيط المراجعة، على الرغم من أهمية ذلك.

– لم يتضمن المعيار السعودي أي إشارة إلى التوثيق إلا في النقطة (ب) من الفقرة رقم (٢٠١٢) التي أشار فيها إلى ضرورة توثيق مع المراجع الآخر في حالة مشاركة مراجع آخر في عملية المراجعة.

لذا، وفي ضوء ما أسفرت عن نتائج الدراسة الشرعية والنظامية والفنية لهذا المعيار، اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المراجعة (٣٠٠) «التخطيط لمراجعة القوائم المالية» من دون أي تعديلات عليه مع الأخذ في الحسبان أن مصطلح «الهيئة المهنية للمراجع» الوارد بالمعيار يعني «الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين».

ثانياً: معيار المراجعة رقم (٣١٥) بعنوان «التعرف إلى مخاطر التحريف الجوهري وتقديرها من خلال فهم المنشأة وبيئتها»:

يهدف هذا المعيار إلى التعرف إلى مخاطر التحريف الجوهري وتقديرها – سواء كان بسبب غش أو خطأ – على مستوى القائمة المالية ومستوى الإقرار، من خلال فهم المنشأة وبيئتها، بما في ذلك الرقابة الداخلية للمنشأةبم ومن ثم توفير أساس للتصميم وتنفيذ استجابات للمخاطر المقدرة للتحريف الجوهري. ويتناول هذا المعيار مسؤولية المراجع بشأن التعرف إلى مخاطر التحريف الجوهري، وتقديرها في القوائم المالية، من خلال فهم المنشأة وبيئتها، بما في ذلك الرقابة الداخلية للمنشأة. وينص هذا المعيار على أنه يجب على المراجع أداء إجراءات تقدير الخطر، لتوفير أساس للتعرف إلى مخاطر التحريف الجوهري وتقديرها على مستوى القائمة المالية ومستوى الإقرار. ويجب أن تتضمن إجراءات تقدير الخطر الاستفسارات من الإدارة وأفراد وظيفة المراجعة الداخلية المناسبين (إن كانت الوظيفة موجودة)، ومن الآخرين داخل المنشأة، الذين هم – في حكم المراجع – قد يملكون معلومات من المحتمل أن تساعد على التعرف إلى مخاطر تحريف جوهري بسبب غش أو خطأ؛ والإجراءات التحليلية؛ والملاحظة والتقصي. ولتحقيق الفهم المطلوب للمنشأة وبيئتها، بما في ذلك الرقابة الداخلية للمنشأة يجب أن يحصل المراجع على فهم لما يلي الصناعة واللوائح والعوامل الخارجية الأخرى ذات الصلة، طبيعة المنشأة، وذلك لتمكين المراجع من فهم فئات المعاملات، وأرصدة الحسابات، والإفصاحات المتوقعة في القوائم المالية؛ اختيار المنشأة للسياسات المحاسبية وتطبيقها، بما في ذلك أسباب التغيير فيها. ويجب أن يُقوم المراجع ما إذا كانت السياسات المحاسبية للمنشأة مناسبة لأعمالها، وتتسق مع إطار التقرير المالي المعمول به؛ وأهداف وإستراتيجيات المنشأة ومخاطر الأعمال المرتبطة بذلك، التي قد تؤدي إلى مخاطر تحريف جوهري.

وجدير بالذكر أنه لا يوجد معيار مقابل في معايير المراجعة السعودية بنفس العنوان. وبالبحث في تطور المعايير الدولية للمراجعة وُجد أنه عندما صدر المعيار الدولي رقم (٣١٥) وأصبح نافذ المفعول تم سحب ثلاثة معايير هي: المعيار (٣١٠) بعنوان «التعرف إلى طبيعة عمل المنشأة؛ والمعيار (٤٠٠) بعنوان «مخاطر المراجعة والرقابة الداخلية»؛ والمعيار (٤٠١) بعنوان «المراجعة في بيئة أنظمة معلومات تستخدم الحاسب الآلي».

وبالرجوع إلى المعايير السعودية وُجد أنها تتضمن ثلاثة معايير كانت تقابل المعايير الثلاثة التي تم سحبها هي: معيار (٨) بعنوان «المراجعة في المنشآت التي تستخدم الحاسب الآلي»؛ والمعيار (١٠) بعنوان «مخاطر المراجعة والأهمية النسبية»؛ المعيار (١١) بعنوان «الرقابة الداخلية لغرض مراجعة القوائم المالية». ويعني ذلك أن فهم المنشأة وبيئتها في المعيار الدولي (٣١٥) سوف يشتمل على متطلبات التعرف إلى طبيعة المنشأة وفهم بيئتها بما فيها الرقابة الداخلية، وأيضاً تفهم بيئة نظم المعلومات الآلية بالنسبة إلى المنشآت التي تستخدم الحاسب الآلي.

أما ما يتعلق بالأهمية النسبية التي يتناولها المعيار السعودي (١٠) (إلى جانب مخاطر المراجعة) فقد تناولها المعيار الدولي رقم (٣٢٠). أي أن المعيار الدولي (٣١٥) جمع المعايير الثلاثة التي تم سحبها، وبالتالي فإن هذا المعيار سوف يتضمن المتطلبات التي كانت موجودة في تلك المعايير. ولأن المعايير الثلاثة المسحوبة كان يقابلها في المعايير السعودية المعايير أرقام ٨ ، ١٠ ، ١١، فإنه يمكن القول إن المعايير السعودية الثلاثة المشار إليها سابقاً تقابل المعيار الدولي (٣١٥).

– أهم ما يميز معيار المراجعة الدولي رقم (٣١٥) مقارنةً بما ورد بشأنه في معايير المراجعة السعودية:

على الرغم من أن كل من المعيار الدولي والمعايير السعودية المشار إليها قدمت أساساً لتصميم اختبارات مراجعة تعكس استجابة المراجع للمخاطر المقدرة، ولذلك جاءت المتطلبات لتلبية هذا الغرض، إلا أن هناك بعض الأمور في المعيار الدولي تجعله أفضل من المعايير السعودية، وفيما يلي أمثلة لهذه الأمور:

– يتمثل الهدف من المعيار الدولي في التعرف إلى خطر وجود تحريف جوهري، وتقدير هذا الخطر على مستوى القوائم المالية ككل وعلى مستوى كل إقرار. بينما اقتصر المعيار السعودي (١١) على تحديد الأنشطة التي يجب على المراجع القيام بها لتقويم الرقابة الداخلية، والمعيار السعودي (٨) على تحديد الأنشطة التي يجب على المراجع القيام بها عند استخدام المنشأة لنظم المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية. والمعيار (١٠) على تحديد الاجراءات التي يجب على المراجع القيام بها عند تقويم مخاطر المراجعة والأهمية النسبية.

– في حين أن المعيار الدولي يفرض على المراجع ضرورة أداء إجراءات لتقدير مخاطر التحريف الجوهري على مستوى القوائم المالية ومستوى كل إقرار، نجد أن المعيار السعودي تعامل على مستوى القوائم المالية ككل ولم يذكر المخاطر على مستوى الإقرار.

– قدم المعيار الدولي الحسبانات الخاصة التي يجب على المراجع مراعاتها عند فهم المنشآت الصغيرة وبيئتها. وقدم لكل مكون من مكونات الرقابة ما يجب أن يراعيه المراجع في حالة المنشآت الصغيرة، في حين أن المعايير السعودية لم تقدم وصفاً لمثل هذه الحسبانات.

– قدم أيضا المعيار الدولي مجموعة من الحسبانات التي يجب على المراجع مراعاتها عند فهم منشآت قطاع الأعمال العام وبيئتها، بينما لم تقدم المعايير السعودية مثل تلك الحسبانات.

– حدد المعيار الدولي الإجراءات التي يمكن للمراجع القيام بها للتعرف إلى مخاطر التحريف الجوهري وتقديرها بشكل دقيق، بينما لم يحدد المعيار السعودي الإجراءات التي يمكن من خلالها للمراجع التعرف إلى المخاطر وتقديرها ولكنه ذكر إجراءات عامة دون تفصيل.

– حدد المعيار الدولي الأساليب التي يجب أن يتبعها المراجع لفهم الرقابة الداخلية، أما المعيار السعودي فلم يحدد أساليب معينة بل ذكر أنها تختلف من منشأة إلى أخرى حسب عوامل معينة.

لذا وفي ضوء ما أسفرت عن نتائج الدراسة الشرعية والنظامية والفنية لهذا المعيار، اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المراجعة (٣١٥) «التعرف إلى مخاطر التحريف الجوهري وتقديرها من خلال فهم المنشأة وبيئتها» من دون أي تعديلات عليه.

ثالثاً: معيار المراجعة رقم (٣٢٠) بعنوان «الأهمية النسبية عند تخطيط وتنفيذ المراجعة»:

يهدف هذا المعيار الدولي إلى تطبيق مفهوم الأهمية النسبية عند تخطيط وتنفيذ المراجعة. وينص على أن تحديد المراجع للأهمية النسبية مسألة حكم مهني، ويتأثر بإدراك المراجع لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات المالية. وفي هذا السياق، يكون من المنطقي للمراجع أن يفترض بأن المستخدمين لديهم معرفة معقولة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية؛ ويفهمون أن القوائم المالية قد تم اعدادها وعرضها ومراجعتها عند مستويات من الأهمية النسبية؛ ويدركون حالات عدم التأكد الملازمة لقياس المبالغ على أساس استخدام التقديرات والحكم الشخصي، مع الأخذ في الحسبان الأحداث المستقبلية. ويُطبق مفهوم الأهمية النسبية في كل من تخطيط وتنفيذ المراجعة، وعند تقويم أثر التحريفات المتعارف إليها خلال المراجعة، وأثر التحريفات غير المصححة على القوائم المالية، وعند تكوين الرأي في تقرير المراجع.

– أهم ما يميز معيار المراجعة الدولي (٣٢٠) مقارنةً بما ورد بشأنه في معايير المراجعة السعودية:

يوجد معيار مقابل في معايير المراجعة السعودية هو المعيار (١٠) بعنوان «مخاطر المراجعة والأهمية النسبية»، حيث يقابل المعيار الدولي (٣٢٠) في الجزء الخاص بالأهمية النسبية. وبمقارنة فقرات المعيار الدولي بفقرات المعيار السعودي اتضح أن المعيار الدولي أكثر تفصيلاً وشمولاً من المعيار السعودي، ويمكن التدليل على ذلك بالأمثلة التالية:

– في تعريف الأهمية النسبية ركز المعيار السعودي بصورة أكبر في الأهمية النسبية من وجهة نظر المحاسب كما وردت في معيار العرض والإفصاح العام، حيث ربط الأهمية النسبية للبند بنسبته إلى مقياس ملائم. في حين أن المعيار الدولي عرض تعريف الأهمية النسبية بما يتناسب مع طبيعة عمل المراجع وركز في الأهمية النسبية للتحريف وليس البند بالقوائم المالية. ويعد ذلك من أهم ما يميز المعيار الدولي عن المعيار السعودي.

– أشار المعيار الدولي إلى تطبيق مفهوم الأهمية النسبية بمعرفة المراجع في مرحلة تخطيط المراجعة ومرحلة التنفيذ وعند تقويم تأثير التحريفات المتعرف عليها خلال المراجعة والتحريفات غير المصححة وعند تكوين الرأي. بينما اقتصر المعيار السعودي على الإشارة إلى أن تؤخذ الأهمية النسبية في مرحلة التخطيط وتقويم النتائج في الحسبان عند تخطيط المراجعة وتقويم نتائجها ولم يذكر مرحلة تنفيذ عملية المراجعة كما ورد بالمعيار الدولي.

– فرض المعيار الدولي على المراجع ضرورة توثيق إجراءات ممارسة أحكام الأهمية النسبية خلال مراحل المراجعة. في حين أن المعيار السعودي لم يتضمن أي فقرات تشير إلى توثيق الإجراءات المتعلقة بالأهمية النسبية.

– قدم المعيار الدولي اعتبارات خاصة بالمنشآت الأصغر ومنشآت القطاع العام، بينما لم يتناولها المعيار السعودي، وذلك من الأمور التي تميز المعيار الدولي عن المعيار السعودي.

لذا، وفي ضوء ما أسفرت عن نتائج الدراسة الشرعية والنظامية والفنية لهذا المعيار، اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المراجعة (٣٢٠) «الأهمية النسبية عند تخطيط وتنفيذ المراجعة» من دون أي تعديلات عليه.

رابعاً: معيار المراجعة (٣٣٠) بعنوان «استجابات المراجع للمخاطر المقدرة»:

يهدف المراجع من تطبيق هذا المعيار إلى الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة، بشأن المخاطر المقدرة للتحريف الجوهري، من خلال تصميم وتطبيق استجابات مناسبة لتلك المخاطر. ويتناول هذا المعيار مسؤولية المراجع بشأن تصميم وتطبيق الاستجابات لمخاطر التحريف الجوهري المتعرف عليها، والمقدرة بمعرفة المراجع عند مراجعة القوائم المالية طبقاً لمعيار المراجعة (٣١٥). وينص المعيار على أنه يجب على المراجع أن يُصمم ويُطبق استجابات شاملة لمواجهة المخاطر المقدرة لتحريف جوهري على مستوى القائمة المالية. ويجب عليه أيضاً أن يصمم وينفذ إجراءات مراجعة إضافية تستند فى طبيعتها وتوقيتها ومداها للمخاطر المقدرة لتحريف جوهري على مستوى الإقرار وتستجيب لها.

- أهم ما يميز معيار المراجعة الدولي (٣٣٠) مقارنةً بما ورد بشأنه في معايير المراجعة السعودية:

لا يوجد معيار مقابل في معايير المراجعة السعودية لمعيار (٣٣٠)، إلا أن المعيار السعودي (١٠) بعنوان «مخاطر المراجعة والأهمية النسبية» وأيضا المعيار (١١) بعنوان «الرقابة الداخلية لغرض مراجعة القوائم المالية» قد تضمنا بعض - وليس جميع - المتطلبات التي وردت في المعيار الدولي رقم (٣٣٠). ويمتاز المعيار الدولي في هذا الصدد بما يلي:

- حدد المعيار الدولي للمراجع التوقيت المناسب لإجراء اختبار نظم الرقابة الداخلية، وأعطى له الحرية في أن يكون ذلك في وقت محدد أو خلال الفترة. بينما لم تشير المعايير السعودية للتوقيت المناسب لإجراء اختبارات الرقابة.

- قدم المعيار الدولي إرشادات لإجراءات المراجعة التي يجب على المراجع القيام بها فيما يتعلق بعملية إقفال القوائم المالية. بينما لم تتضمن المعايير السعودية متطلبات مماثلة.

- حدد المعيار الدولي ما يجب على المراجع القيام به عند أدائه الإجراءات الأساسية في تاريخ أولي. بينما لم تتضمن المعايير السعودية متطلبات مماثلة.

- أشار المعيار الدولي إلى ضرورة توثيق استجابة المراجع لمخاطر التحريفات الجوهرية المقدرة على مستوى القوائم المالية وعلى مستوى الإقرار. بينما لم تتضمن المعايير السعودية متطلبات خاصة بالتوثيق.

- حدد المعيار الدولي كيفية تقويم مدى كفاية ومناسبة أدلة المراجعة، بينما لم تقدم متطلبات المعايير السعودية إرشادات عن كيفية تقويم مدى كفاية ومناسبة أدلة المراجعة.

- حدد المعيار متطلبات خاصة بالشركات الصغيرة وشركات القطاع العام، بينما لم تقدم متطلبات المعايير السعودية مثل هذه المتطلبات.

لذا، وفي ضوء ما أسفرت عن نتائج الدراسة الشرعية والنظامية والفنية لهذا المعيار، اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المراجعة (٣٣٠) «استجابات المراجع للمخاطر المقدرة» من دون أي تعديلات عليه، مع الأخذ في الحسبان أنه تم وضع تعريف لمصطلح «الفترة الأولية» لأغراض معايير المراجعة، بحيث لا تلتبس مع تعريف نفس المصطلح لأغراض معايير المحاسبة. وقد تم تعريف الفترة الأولية، كما وردت في معيار (٣٣٠) كما يأتي: يُقصد بالفترة الأولية Interim Period الفترة التي يقوم فيها المراجع ببعض أعمال المراجعة قبل نهاية السنة المالية، وقبل إعداد القوائم المالية.

خامساً: معيار المراجعة (٤٠٢) بعنوان «اعتبارات المراجعة ذات العلاقة بمنشأة تستخدم منظمة خدمية»:

تتمثل أهداف مراجع المنشأة المستفيدة - عندما تستخدم المنشأة المستفيدة خدمات منظمة خدمية - من تطبيق هذا المعيار أن: يحصل على فهم لطبيعة وأهمية الخدمات التي تقدمها المنظمة الخدمية، وأثرها في الرقابة الداخلية في المنشأة المستفيدة ذات الصلة بالمراجعة، بالشكل الذي يُعد كافياً للتعرف إلى مخاطر التحريف الجوهري وتقديرها؛ ويصمم وينفذ إجراءات مراجعة، استجابة لتلك المخاطر. ويتناول هذا المعيار مسؤولية مراجع المنشأة المستفيدة للحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة، عندما تستخدم هذه المنشأة خدمات منظمة خدمية واحدة أو أكثر. ويمتد ليشمل كيفية تطبيق مراجع المنشأة المستفيدة لمعيار المراجعة (٣١٥)، ومعيار المراجعة (٣٣٠)، عند الحصول على فهم للمنشأة، بما في ذلك الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعةبم والكافية للتعرف إلى مخاطر التحريف الجوهري وتقديرها، وأيضاً عند تصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة إضافية استجابة لتلك المخاطر.

وينص المعيار على أن الخدمات المقدمة من قبل المنظمة الخدمية، تعد ذات صلة بمراجعة القوائم المالية للمنشأة المستفيدة، عندما تكون تلك الخدمات - وأدوات الرقابة عليها - جزءا من نظام معلومات المنشأة المستفيدة. وبالرغم من أن معظم أدوات الرقابة في المنظمة الخدمية من المحتمل أن تتعلق بالتقرير المالي، إلا أنه قد توجد أدوات رقابية أخرى، قد تكون - أيضاً - ذات صلة بالمراجعة، مثل أدوات الرقابة على حماية الأصول. وتُعد الخدمات التي توفرها المنظمة الخدمية جزءاً من نظام معلومات المنشأة المستفيدة، إذا كانت تلك الخدمات تؤثر في أي مما يأتي:

فئات المعاملات التي تتضمنها عمليات المنشأة المستفيدة، والتي تعد مهمة للقوائم المالية للمنشأة المستفيدة؛ والإجراءاتبم ضمن كل من تكنولوجيا المعلومات والنظم اليدوية التي تبدأ بها معاملات المنشأة المستفيدةبم ويتم تسجيلها ومعالجتها وتصحيحها - عند الضرورة - وتحويلها إلى الأستاذ العام، والتقرير عنها في القوائم المالية؛ السجلات المحاسبية ذات الصلة والمعلومات المؤيدة، وحسابات معينة في القوائم المالية للمنشأة المستفيدة، التي تستخدم للبدء في تسجيل ومعالجة والتقرير عن معاملات المنشأة المستفيدة.

- أهم ما يميز معيار المراجعة الدولي (٤٠٢) مقارنةً بما ورد بشأنه في معايير المراجعة السعودية:

لا يوجد معيار مقابل في معايير المراجعة السعودية. ولم تتناول المعايير السعودية ذات الصلة بتقدير المخاطر والأهمية النسبية وكيفية استجابة المراجع لها - المعيار السعودي (١٠) والمعيار السعودي (١١) - أي إشارة إلى مسؤولية المراجع في حالة استخدام المنشأة لخدمات منشأة أخرى. إلا أن المعيار السعودي (٨) بعنوان «المراجعة في المنشآت التي تستخدم الحاسب الآلي» قد أشار في الفقرة (١٠٨) إلى أنه: «يجب على المراجع أن يأخذ في الحسبان الطرائق المتبعة من قبل المنشأة في معالجة المعلومات المحاسبية، بما في ذلك استخدام المنشأة لمؤسسات الخدمات مثل مركز الخدمة الخارجية، وذلك عند تخطيط عملية المراجعة؛ لأن هذه الطرائق تؤثر في تصميم النظام المحاسبي وطبيعة إجراءات الرقابة الداخلية المحاسبية». وقد أكدت الدراسة الفنية أن المعيار الدولي (٤٠٢) يتميز من السعودي بما يأتي:

- قدم إرشادات واضحة لمسؤولية مراجع المنشآت المستفيدة - التي تستخدم خدمات منشأة أخرى - عند مراجعة القوائم المالية لهذه المنشآت.

- قدم وصفاً واضحاً للحالات التي يكون فيها استخدام المنشأة المستفيدة لخدمات منشأة خدمية ذات علاقة بمراجعة المنشأة المستفيدة، والحالات التي لا يكون لها علاقة بعملية المراجعة.

– حدد الحالات التي يمكن لمراجع المنشأة المستفيدة الاعتماد على تقارير مراجع آخر عن فعالية الرقابة الداخلية وما يجب عليه في هذه الحالات.

– طالب مراجع المنشأة المستفيدة بالاستفسار من الإدارة حول ما إذا كانت المنشأة الخدمية قد أبلغتها أو أنها على علم بوجود تحريفات غير مصححة أو تصرفات غير قانونية لها تأثير في القوائم المالية، ويجب عليه تقويم تأثيرها في خطة المراجعة.

– حدد الحالات التي يمكن فيها لمراجع المنشأة المستفيدة أن يشير في تقريره إلى تقرير مراجع آخر، وأشار إلى أنه في هذه الحالة يجب أن يوضح مراجع المنشأة المستفيدة أن تلك الإشارة لا تقلل من مسؤوليته عن تقرير المراجعة.

– أشار المراجع إلى أن استخدام المنشأة لخدمات منشأة خدمية لا يغير من مسؤولية مراجع المنشأة المستفيدة بموجب معايير المراجعة.

– قدم المعيار اعتبارات خاصة بالمنشآت الصغيرة ومنشآت القطاع العام.

– قدم المعيار إرشادات للمراجع حول كيفية اختبار الإجراءات الرقابية التي من الممكن أن تضعها المنشأة المستفيدة على خدمات المنشأة الخدمية، التى قد تمكن مراجع المنشأة المستفيدة أن يستنتج أن نظم الرقابة فى المنشأة المستفيدة تعمل بفاعلية لكل أو بعض التأكيدات ذات العلاقة، بغض النظر عن نظم الرقابة الموجودة فى المنشأة الخدمية.

لذا، وفي ضوء ما أسفرت عن نتائج الدراسة الشرعية والنظامية والفنية لهذا المعيار، اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المراجعة (٤٠٢) «اعتبارات المراجعة ذات العلاقة بمنشأة تستخدم منظمة خدمية» من دون أي تعديلات عليه.

سادساً: معيار المراجعة (٤٥٠) بعنوان «تقويم التحريفات المُتَعَرَف عليها خلال المراجعة»:

يهدف المراجع من تطبيق هذا المعيار إلى تقويم أثر كل من: التحريفات المُتعارف إليها على المراجعة؛ والتحريفات غير المُصَحَحَة – إن وجدت – على القوائم المالية. ويشير مصطلح التحريف (Misstatement) طبقاً لهذا المعيار إلى اختلاف بين مبلغ بند من بنود القوائم المالية أو تصنيفه أو عرضه أو الإفصاح عنه، وما يجب أن يكون عليه مبلغ هذا البند أو تصنيفه أو عرضه أو الإفصاح عنه، طبقاً لما يتطلبه إطار التقرير المالي المعمول به. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن خطأ، أو غش. وعندما يُبدي المراجع رأياً بشأن ما إذا كانت القوائم المالية تُعرض بعدل من جميع الجوانب الجوهرية، أو تعطي صورة حقيقية وعادلة، فان التحريفات تتضمن – أيضاً – تعديلات في المبالغ أو التصنيف أو العرض أو الإفصاح، التي تُعَد – حسب حكم المراجع – ضرورية لكي يتم عرض القوائم المالية بعدل من جميع الجوانب الجوهرية، أو تعطي صورة حقيقية وعادلة.

وينص المعيار على أنه يجب علي المراجع أن يُبلغ المستوى الإداري المناسب بجميع التحريفات المجمعة خلال المراجعة فى الوقت المناسب ما لم يكن ذلك محظوراً بموجب نظام أو لائحة. ويجب على المراجع أن يطلب من الإدارة تصحيح تلك التحريفات. وإذا رفضت الإدارة تصحيح بعض أو جميع التحريفات التي أبلغ عنها المراجع، فيجب عليه أن يحصًل على فهم لأسباب عدم اجراء التصحيحات، ويجب أن يأخذ ذلك الفهم في الحسبان عند تقويم ما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من تحريف جوهري. كما يجب على المراجع أن يحدد ما إذا كانت التحريفات غير المُصَحَحَة – بمفردها أو في مجموعها – جوهرية.

– أهم ما يميز معيار المراجعة (٤٥٠) مقارنةً بما ورد بشأنه في معايير المراجعة السعودية:

لا يوجد معيار مقابل في معايير المراجعة السعودية. إلا أن المعيار السعودي (١٠) بعنوان «مخاطر المراجعة والأهمية النسبية» تناول في بعض فقراته تحت عنوان «تقويم نتائج المراجعة» بعض المتطلبات الخاصة بكيفية تقويم المخاطر المتعارف عليها خلال المراجعة. ومن خلال فحص متطلبات المعيار الدولي ومقارنتها مع فقرات المعيار السعودي (١٠) يتضح أن المعيار الدولي (٤٥٠) يتميز بما يأتي:

– ميز بين مصطلح «من الواضح عدم أهميتها» ومصطلح «غير مهمة». وأكد أن مصطلح «من الواضح عدم أهميتها» لا يعد تعبيراً آخر عن مصطلح «غير مهمة».

– ميز بين التحريفات الفعلية والتحريفات المقدرة حسب الحكم المهني والتحريفات المتوقعة.

– أكد نقطة مهمة وهي إذا وصل مجموع التحريفات المجمعة خلال المراجعة إلى حد الأهمية النسبية المحدد، فقد يتجاوز خطر وجود تحريفات مهمة غير مكتشفة الحد الأدنى المقبول، وأشار المعيار إلى أن هذا الخطر قد يكون بسبب وجود مخاطر العينة أو/و مخاطر بخلاف مخاطر العينة.

– يفرض المعيار على المراجع ضرورة التقرير عن جميع التحريفات التى تم تجميعها خلال عملية المراجعة فى الوقت المناسب إلى المستوى الإداري الملائم ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح مثل هذا الأمر. وأن يطلب المراجع من الإدارة تصحيح تلك التحريفات.

– أشار المعيار إلى أنه إذا رفضت الإدارة تصحيح بعض أو جميع التحريفات التى أبلغ عنها المراجع، فيجب عليه الحصول على تبرير لأسباب رفض الإدارة عمل التصحيحات، ويجب أن يأخذ هذا التبرير في الحسبان عند تقويم ما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية.

– أخذ المعيار في الحسبان الظروف الخاصة بمنشآت القطاع العام حيث أشار إلى أن مسؤوليات المراجع التي تحددها الأنظمة أو اللوائح أو أي سلطة أخرى بالتقرير عن مسائل خاصة مثل الغش قد تؤثر في كيفية تقويم التحريفات المتعرف إليها عند مراجعة منشأة قطاع عام.

لذا، وفي ضوء ما أسفرت عن نتائج الدراسة الشرعية والنظامية والفنية لهذا المعيار، اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المراجعة (٤٥٠) «تقويم التحريفات المُتَعَارَف عليها خلال المراجعة» من دون أي تعديلات عليه.

وثيقة اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي للتطبيق في المملكة العربية السعودية وفقاً لخطة التحول إلى المعايير الدولي المعتمدة من مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

The document of endorse IFRSs for adoption in Saudi Arabia According to the Saudi Organization for Certified Public Accountants' plan for transition to IFRSs

المرحلة الثانية

Second stage

لجنة معايير المحاسبة

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

Accounting Standards Committee

Saudi Organization for Certified Public Accountants

١٨/١/١٤٣٦هـ - ١١/١١/٢٠١٤م

مقدمة:

وفقاً لخطة التحول إلى المعايير الدولية المعتمدة من مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في اجتماعه التاسع للدورة السادسة المنعقد يوم السبت ٢٦/٣/١٤٣٣هـ، الموافق ١٨/٢/٢٠١٢م، فإنه سيتم تضمين قرارات اللجان باعتماد المعايير الدولية في مستند مستقل لكل معيار يتضمن نص الفقرات المضافة أو المعدلة، وإشارات واضحة للفقرات الملغاة، ومع شرح واف لأساس الاستنتاجات التي توصلت إليها، وإشارات مرجعية دقيقة للفقرات المتأثرة بالتعديل.

ووفقا لخطة التحول والاتفاق المبدئي مع مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS Foundation)، ترجمت الهيئة نصوص المعايير الدولية.

وستقوم تلك المؤسسة بتقرير وضع تطبيق المعايير الدولية في المملكة، بعد انتهاء الهيئة من مشروع التحول وتحديد حجم التعديلات التي أجرتها الهيئة على المعايير، والاتفاق على استخدام الترجمة المعتمدة للمعايير الدولية.

وفيما يلي نص توصية لجنة معايير المحاسبة باعتماد المعايير الدولية (المرحلة الثانية متبوعاً بتوصيات باعتماد كل إصدار على حدة.

وتتضمن هذه الوثيقة التوصية باعتماد الإصدارات الدولية الآتية:

Introduction:

According to the Saudi Organization for Certified Public Accountants'(SOCPA) plan for transition to IFRSs endorsed by its Board during its meeting number nine, sixth session, held on Saturday 26.03.1433 corresponding to 18.02.2012, the decisions made by SOCPA Committees' in relation to the endorsement of the FRS, shall be presented in an appendix to each standard . The appendix will include the text of the added or amended paragraphs and a clear reference to the cancelled ones. It will, also, include the basis for conclusions and specific references to the paragraphs affected by the amendments.

According to the transition plan and the preliminary agreement with the IFRS Foundation, SOCPA has translated the text of the standards. The IFRS Foundation will decide about the status of Saudi adoption of IFRSs upon the completion of the project and determining the magnitude of modifications made by SOCPA and upon final agreement on the official translation of IFRSs.

Following is the text of the SOCPA Accounting Standards Committee's recommendation to endorse the IFRSs (second stage), followed by the individual recommendations to endorse every pronouncement. This document includes the recommendation to endorse the following pronouncements:

IAS19 Employee benefits	منافع الموظف	١
IAS26 Accounting and reporting by retirement benefit plans	المحاسبة والتقرير من قبل خطط منفعة التقاعد	٢
IFRS2 Share-based payment	الدفع على أساس السهم	٣
IFRIC14 The limit on a defined benefit asset, minimum funding requirements and their interaction	القيد على أصل منفعة محددة، ومتطلبات الحد الأدنى للتمويل وتفاعلها	٤
IAS2 Inventories	المخزون	٥
IAS16 Property, plant and equipment	العقارات والآلات والمعدات	٦
IAS23 Borrowing costs	تكاليف الاقتراض	٧
IAS38 Intangible assets	الأصول غير الملموسة	٨
SIC32 Intangible assets- Web site costs	الأصول غير الملموسة تكاليف موقع على الإنترنت	٩
IAS27 Separate financial statements	القوائم المالية المنفصلة	١٠
IAS28 Investments in associates	الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة	١١
IFRS10 Consolidated financial statements	القوائم المالية الموحدة	١٢
IFRS11 Joint arrangements	الترتيبات المشتركة	١٣
IFRS12 Disclosure of interests in other entities	الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى	١٤
IFRS3 Business combinations	تجميع الأعمال	١٥
The subjects in the "IFRS for SMEs" that relate to the second stage of groups of standards in the transition project	موضوعات معيار التقارير المالية الدولي للمنشآت المتوسطة والصغيرة ذات العلاقة بالمرحلة الثانية من معايير المحاسبة الدولية في مشروع التحول	١٦

نص قرار اعتماد إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) للتطبيق في المملكة العربية السعودية (المرحلة الثانية)

The statement of recommendation to endorse the pronouncement of the International Accounting Standards Board (IASB) for adoption in Saudi Arabia (second stage)

The Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOCPA) has endorsed the international accounting and financial reporting standards and related interpretations issued by IASB for the adoption in Saudi Arabia (the second stage), taking in consideration the modifications mentioned in this document. These modifications form integrated parts of the standards as adopted in Saudi Arabia.	اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معايير المحاسبة المالية ومعايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات التابعة لها التالية، الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) وذلك للتطبيق في المملكة العربية السعودية (المرحلة الثانية)، مع الأخذ في الحسبان التعديلات المشار إليها في هذه الوثيقة، والتي تعد جزءً لا يتجزأ من متطلبات المعايير الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية.

Important points to be considered in reading this document.	ملاحظات مهمة لقراءة هذه الوثيقة:
1- The modifications in general are either and endorsement of an alternative allowed by the standards, additional disclosure, or a recognition of a Saudi specific factor.	١- التعديلات المدخلة على المعايير (إن وجدت) في مجملها تمثل اعتماداً لأحد البدائل المسموح بها أو إفصاحات إضافية أو استجابة لمتطلبات خاصة بالبيئة السعودية.
2- The modifications are introduced to the version of the pronouncements as of 31 December 2013.	٢- تم إدخال التعديلات أدناه على الإصدارات المعتمدة من مجلس معايير المحاسبة الدولية وذلك كما هي في ٢٠١٣/١٢/٣١م.
3- The modifications appear as a ~~strike through~~ text for deleted texts and as underlined text for the added texts.	٣- تظهر التعديلات بخط مسطر. ويظهر النص الملغى بخط ~~يتوسطه سطر~~.
4- When an IFRS or an IAS is mentioned in any paragraph, it will be to the standard as it is endorsed for adoption in Saudi Arabia unless otherwise mentioned.	٤- إذا تمت الإشارة في فقرات معيار إلى أي معيار دولي آخر، فالإشارة ستكون للمعيار المعتمد للتطبيق في المملكة العربية السعودية، ما لم يذكر خلاف ذلك ضمن التعديلات المضمنة في هذه الوثيقة.
5- The word "IFRSs" is changed whenever it appears to 'IFRSs as adopted in Saudi Arabia and other standards and pronouncements endorsed by SOCPA'. That is for ensuring the legal status of the IFRS in Saudi Arabia and to allow for additional local requirements.	٥- تقرأ عبارة «المعايير الدولية للتقرير المالي» أينما وردت بحسبانها «المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة للتطبيق في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى التي تعتمدها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين»، وذلك بغرض تأكيد نظامية تطبيق المعايير الدولية في المملكة وليعطي إمكانية وجود متطلبات محلية إضافية.
Following is the detail recommendations for endorsements of IFRS and modification thereto (if there is any).	وفيما يأتي التوصيات التفصيلية لاعتماد الإصدارات الدولية والتعديلات المدخلة عليها (إن وجدت).

أولاً: معيار المحاسبة الدولي رقم ١٩: منافع الموظف

IAS 19 Employee benefits

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المحاسبة الدولي رقم ١٩: منافع الموظف الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، مع الأخذ في الحسبان التعديلات المشار إليها أدناه، التي تعد عند إقرارها جزءً لا يتجزأ من متطلبات المعيار الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية.

The IAS 19 Employee benefits is endorsed taking in consideration the following modification

Modification on specific paragraphs	التعديلات المدخلة على الفقرات
142A (addition) A paragraph is added after paragraph 142 to require an entity to provide disclosure about the components of the assets of the employee defined benefit plan. This disclosure is required because of its effect on investors' decision in the Saudi environment. This additional paragraph should be read as follows: 142A The entity shall provide disclosure about the components of the assets of the employee defined benefit plan in the same manner as required by the additional paragraph 78(f) of IAS1, which is added by SOCPA for the detail disclosure of financial assets.	142أ (إضافة) تضاف فقرة بعد الفقرة رقم 142، وذلك لاشتراط إفصاح المنشأة عن مكونات أصول خطط منافع الموظفين المحددة بنفس أسلوب الإفصاح عن الأصول المالية الوارد في الفقرة 78 (و) التي أضافتها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إلى معيار المحاسبة الدولي رقم1، والمتعلقة بالإفصاح عن تفاصيل الأصول المالية. وسبب الإضافة هو تأثير المعلومات عن أنواع الأصول المالية في قرارات المستثمرين في المملكة، وعليه تتم قراءة هذه الفقرة الأضافية كما يأتي: 142أ يجب على المنشأة الإفصاح عن مكونات أصول خطط منافع الموظفين المحددة بنفس أسلوب الإفصاح عن الأصول المالية الوارد في الفقرة 78 (و) التي أضافتها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إلى معيار المحاسبة الدولي رقم1، والمتعلقة بالإفصاح عن تفاصيل الأصول المالية.

ثانياً: معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٦: المحاسبة والتقرير من قبل خطط منفعة التقاعد

IAS 26 Accounting and reporting by retirement benefit plans

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٦: المحاسبة والتقرير من قبل خطط منفعة التقاعد الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، مع الأخذ في الحسبان التعديلات المشار إليها أدناه، التي تعد عند إقرارها جزءً لا يتجزأ من متطلبات المعيار الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية.

The IAS 26 Accounting and reporting by retirement benefit plans is endorsed taking in consideration the following modification:

Modification on specific paragraphs	التعديلات المدخلة على الفقرات
135A (addition) A paragraph is added after paragraph 135 to require disclosure about the assets and liability of the retirement benefit plan. This disclosure is required because of its effect on participants' decisions in the Saudi environment. This additional paragraph should be read as follows: <u>135A The report of a retirement benefit plan shall contain disclosure about the assets and liability of the retirement benefit plan in the same manner as required by the additional paragraphs 78(f) and (g) of IAS1, which are added by SOCPA for the detail disclosure of financial assets and liabilities. If the plan assets represent assets invested with an insurance company, the entity shall provide disclosure about the nature of the insurance (commercial or cooperative).</u> 135B (addition) A paragraph is added after paragraph 135 to require detail disclosure about the investment return of the retirement benefit plan categorized according the nature of the investments (eg. Dividends, interests on conventional time deposits and bonds, return on sukuk and murabahah). The entity shall disclose interest on conventional time deposits and bonds, irrespective of its amount. This additional disclosure is required because of its effect on participants' decisions in the Saudi environment. This additional paragraph should be read as follows: 135B <u>The report of a retirement benefit plan shall contain detail disclosure about the investment return of the retirement benefit plan categorized according the nature of the investments (eg. Dividends, interests on conventional time deposits and bonds, return on sukuk and murabahah). The interest on conventional time deposits and bonds and similar instruments must be disclosed separately irrespective of its amount.</u>	135أ (إضافة) تضاف فقرة بعد الفقرة رقم 135، وذلك لاشتراط الإفصاح عن أصول والتزامات خطط منافع التقاعد بنفس أسلوب الإفصاح الوارد في الفقرتين 78 (و) و(ز) اللتين أضافتهما الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إلى معيار المحاسبة الدولي رقم1، والمتعلقة بالإفصاح عن تفاصيل الأصول المالية والالتزامات المالية. وإذا كانت أصول خطة المنافع تمثل أصولاً مستثمرة مع شركة تأمين، فيجب توفير إفصاحات كافية عن طبيعة هذا التأمين (تجاري، تعاوني). وسبب الإضافة هو تأثير المعلومات عن أنواع الأصول المالية والالتزامات المالية في قرارات المشتركين في الخطة. وعليه تتم قراءة هذه الفقرة الأضافية كما يأتي: <u>135أ يجب أن يتضمن تقرير خطة منفعة التقاعد الإفصاح عن مكونات أصول والتزامات خطط منافع التقاعد بنفس أسلوب الإفصاح الوارد في الفقرتين 78 (و) و(ز) اللتين أضافتهما الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إلى معيار المحاسبة الدولي رقم1، والمتعلقة بالإفصاح عن تفاصيل الأصول المالية والالتزامات المالية. وإذا كانت أصول خطة المنافع تمثل أصولاً مستثمرة مع شركة تأمين، فيجب توفير إفصاحات كافية عن طبيعة هذا التأمين (تجاري، تعاوني).</u> 135ب (إضافة) تضاف فقرة بعد الفقرة رقم 135، وذلك لاشتراط الإفصاح بالتفصيل عن إيرادات استثمارات خطط منافع التقاعد مفصلة وفقاً لطبيعة الاستثمار المحقق لهذه الإيرادات (على سبيل المثال: أرباح أسهم، فوائد على ودائع تقليدية، فوائد على سندات، عوائد على صكوك، عوائد على ودائع مرابحات...)، مع وجوب الإفصاح عن إيرادات الفوائد من الودائع أو السندات أو ما يماثلها أياً كان مبلغها. وسبب هذه الإضافات هو أهمية هذه المعلومات للمشترك في الخطة الذي يتأثر قراره بطبيعة أصول خطة المنافع والتزاماتها المالية ومصادر إيراداتها. وعليه تتم قراءة هذه الفقرة الأضافية كما يلي: 135ب <u>يجب أن يتضمن تقرير خطة منفعة التقاعد الإفصاح بالتفصيل عن عوائد استثمارات خطط منافع التقاعد مفصلة وفقا لطبيعة الاستثمار المحقق لهذه العوائد (على سبيل المثال: أرباح أسهم، فوائد على ودائع تقليدية، فوائد على سندات، عوائد على صكوك، عوائد على ودائع مرابحات...)، مع وجوب الإفصاح المستقل عن إيرادات الفوائد من الودائع أو السندات أو غيرها من الأدوات المماثلة أياً كان مبلغها.</u>

ثالثاً: المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٢: الدفع على أساس السهم
IFRS 2 Share-based payment

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٢: الدفع على أساس السهم الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي كما صدر. مع التأكيد أن أحقية الشركة في إصدار أسهم مقابل ما تحصل عليه من سلع أو خدمات يتطلب أساساً نظامياً خارج نطاق المعايير، فمهمة المعايير المحاسبية هي توفير المعالجة المحاسبية وما يتعلق بها من عرض وإفصاح للمعاملات التي يمكن للمنشآت تطبيقها في ظل إطار نظامي معين.

The IFRS2 Share-based payment is endorsed as it was issued by the IASB, with the reminder that the ability of the entity to issue share capital in consideration of goods or services received requires legal bases, which is outside the scope of accounting standards.

رابعاً: التفسير الدولي رقم ١٤: القيد على أصل منفعة محددة، ومتطلبات الحد الأدنى للتمويل وتفاعلها
IFRIC 14 The limit on a defined benefit asset, minimum funding requirements and their interaction

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين التفسير الدولي رقم١٤: القيد على أصل منفعة محددة، ومتطلبات الحد الأدنى للتمويل وتفاعلها الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي كما صدر من غير أي تعديل.

The IFRIC 14 The limit on a defined benefit asset, minimum funding requirements and their interaction is endorsed as it was issued by the IASB

خامساً: معيار المحاسبة الدولي رقم ٢: المخزون
IAS 2 Inventories

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المحاسبة الدولي رقم ٢: «المخزون» الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، كما صدر من غير أي تعديل.

The IAS 2 Inventories is endorsed as it was issued by the IASB:

سادساً: معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦: العقارات والآلات والمعدات
IAS16 Property, plant and equipment

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦: العقارات والآلات والمعدات الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، مع الأخذ في الحسبان التعديلات المشار إليها أدناه، التي تعد عند إقرارها جزءً لا يتجزأ من متطلبات المعيار الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية.

The IAS 16 Inventories is endorsed taking in consideration the following modification:

Modification on specific paragraphs	التعديلات المدخلة على الفقرات
42A (addition) A new paragraph is added after paragraph 42 to require the use of the service of an independent and authorized person to perform the valuation when the entity chooses the revaluation model for an entire class of the property, plant and equipment. The requirement is added to increase the confidence in financial statement since the valuation profession in Saudi Arabia is an emerging profession. This additional paragraph should be read as follows: <u>42A If the entity chooses the revaluation model for an entire class of property, plant and equipment, the valuation shall be performed by a certified valuer who is independent of the entity and holds a recognised and relevant professional qualification and has recent experience in the location and category of the property, plant and equipment being valued. The name and qualification of the valuer is to be disclosed.</u>	42أ (إضافة) تضاف فقرة بعد الفقرة 42 وذلك لاشتراط أن يتم استخدام خدمات شخص مستقل ومرخص بأعمال التقويم إذا اختارت المنشأة نموذج إعادة التقويم لفئة من فئات العقارات والآلات والمعدات. وسبب هذا التعديل هو لزيادة الثقة في القوائم المالية، وبخاصة أن أعمال التقويم المهني المرخص في المملكة تعد من المهن الناشئة. وعليه تتم قراءة هذه الفقرة الإضافية كما يلي: <u>42أ إذا اختارت المنشأة نموذج إعادة التقويم لفئة من فئات العقارات والآلات والمعدات، فإنه يجب أن يقوم بعملية التقويم شخص مرخص بأعمال التقويم، تتوفر فيه صفة الاستقلال عن المنشأة، ولديه مؤهلات مهنية معترف بها وذات علاقة، ولديه خبرة حديثة في موقع ونوعية العقارات والآلات والمعدات التي يجري تقييمها ، وأن يتم الإفصاح عن اسمه ومؤهلاته.</u>

77 (modification) the subparagraph (b) is modified to be consisted with the added paragraph above (42A) which requires the use of the service of an independent and authorized valuer when the entity chooses the revaluation model. The paragraph should be read as follows: 77 If items of property, plant and equipment are stated at revalued amounts, the following shall be disclosed in addition to the disclosures required by IFRS 13: (a) the effective date of the revaluation; (b) ~~whether an independent valuer was involved~~the name and qualification of the independent valuer; (c) [deleted] (d) [deleted] (e) for each revalued class of property, plant and equipment, the carrying amount that would have been recognised had the assets been carried under the cost model; and (f) the revaluation surplus, indicating the change for the period and any restrictions on the distribution of the balance to shareholders.	77 (تعديل) يعدل البند (ب) من الفقرة وذلك للاتساق مع الفقرة المضافة أعلاه برقم 42أ التي اشترطت أن يتم استخدام خدمات شخص مرخص بأعمال التقويم إذا اختارت المنشأة نموذج إعادة التقويم لكل أو لفئة من فئات العقارات والآلات والمعدات. وعليه تتم قراءة هذه الفقرة كما يلي: 77 إذا عُرضت بنود العقارات، والآلات والمعدات بمبالغ إعادة التقويم، فإنه يجب أن يُفصح عما يلي بالإضافة إلى الإفصاحات المطلوبة بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي: (أ) تاريخ سريان إعادة التقويم. (ب) ~~ما إذا كان قد تم إشراك مُثمن مستقل~~ اسم المثمن المستقل ومؤهلاته. (ج) [حذفت] (د) [حذفت] (ه) لكل فئة للعقارات، والآلات والمعدات أعيد تقويمها، المبلغ الدفتري، الذي كانت ستُثبت به لو سُجلت الأصول بموجب نموذج التكلفة. (و) فائض إعادة التقويم، مبيناً التغير للفترة وأي قيود على توزيع الرصيد على حملة الأسهم.
79A (addition) An new paragraph is added after paragraph 79 to require detail disclosure about the cost of testing and trial operation of the entity's assets. The paragraph is added because of the materiality of such costs in some industry in Saudi Arabia such as oil and gas, which are not currently addressed appropriately in the standard. This additional paragraph should be read as follows: 79A Referring to paragraph 17 (e), the entity shall disclose the following: a)- the nature of testing and pre commissioning activities, b)- the cost of testing and pre commissioning activities that has been capitalized during the period, c)- revenue netted against the cost of testing and pre commissioning activities, d)- the excess of revenue generated, if any, from such activities over their cost during the period, and e)- the reasons of any delay in performing testing and pre commissioning activities beyond the date planned.	79أ (إضافة) تضاف فقرة بعد الفقرة 79 وذلك لاشتراط إفصاح تفصيلي عن تكاليف الاختبار والتشغيل التجريبي لأصول المنشأة. وسبب هذه الإضافة الأهمية النسبية لمثل هذه التكاليف في بعض الصناعات التي تتميز بها المملكة العربية السعودية مثل الصناعات المتعلقة بالنفط والغاز والتي لا يعالجها المعيار الدولي. وعليه تتم قراءة هذه الفقرة الإضافية كما يلي: 79أ بالإشارة إلى متطلبات الفقرة 17(هـ) المتعلقة برسملة تكاليف الاختبار، فإنه يجب على المنشأة الإفصاح عما يلي: 79أ بالإشارة إلى متطلبات الفقرة 17(هـ) المتعلقة برسملة تكاليف الاختبار، فإنه يجب على المنشأة الإفصاح عما يلي: أ – طبيعة الاختبار أو التشغيل التجريبي المناسبة لظروف المنشأة. ب – تكاليف الاختبار أوالتشغيل التجريبي التي تمت رسملتها خلال فترة التقرير. ج – الإيرادات التي تم حسميا مقابل تكاليف التجريب خلال فترة التقرير. د – فائض إيرادات الاختبار أوالتشغيل التجريبي على تكاليفه خلال فترة التقرير. ه – أسباب أي تأخير للاختبار أو التشغيل التجاري عن التاريخ المخطط له.

سابعاً: معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٣: تكاليف الاقتراض
IAS 23 Borrowing costs

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٣: تكاليف الاقتراض، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، مع الأخذ في الحسبان التعديلات المشار إليها أدناه، التي تعد عند إقرارها جزءً لا يتجزأ من متطلبات المعيار الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية.

The IAS 23 Borrowing costs is endorsed taking in consideration the following modification:

Modification on specific paragraphs	التعديلات المدخلة على الفقرات
6 (addition) Adding finance cost resulting from murabahah, tawarruq and other Shariah complaint finance transactions to the components of finance cost listed in paragraph 6. The paragraph should be read as follows: Borrowing costs may include: (a) interest expense calculated using the effective interest method as described in IAS 39 Financial Instruments: Recognition and Measurement; (b) [deleted] (c) [deleted] (d) finance charges in respect of finance leases recognised in accordance with IAS 17 Leases; and (e) exchange differences arising from foreign currency borrowings to the extent that they are regarded as an adjustment to interest costs. <u>(f)finance charges resulted from Murabaha, Tawarruq and other Shariah compliant finance transactions.</u>	6 (إضافة) يضاف إلى مكونات تكاليف التمويل الوارد في الفقرة السادسة التكاليف الناتجة عن معاملات المرابحة والتورق وغيرها من معاملات التمويل المتوافقة مع الشريعة. وسبب هذه الإضافة الاستجابة لمتطلبات البيئة المحلية. وعليه تتم قراءة هذه الفقرة كما يلي: 6 يمكن أن تتضمن تكاليف الاقتراض: (أ) مصروف الفائدة المحسوب باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي كما هي مُوضحة في معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: الإثبات والقياس. (ب) [حذفت]. (ج) [حذفت]. (د) أعباء التمويل فيما يتعلق بعقود الإيجار التمويلي المُثبتة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 17 عقود الإيجار. (ه) فروق تبادل العملة الناشئة عن افتراضات عملة أجنبية بالقدر الذي تُعد تعديلاً لتكاليف الفائدة. <u>(و) أعباء التمويل الناتجة من عقود المرابحة والتورق وغيرها من عقود التمويل المتوافقة مع الشريعة.</u>
26 (addition) In addition to the disclosure requirements in paragraph 26 (a), the entity shall disclose separately the finance costs according to their sources (eg. Conventional borrowing, tawarruq, etc.). This additional disclosure is required because of the importance of distinguishing between different finance costs to the investor's decisions in Saudi environment. This paragraph should be read as follows: 26 An entity shall disclose: (a) the amount of borrowing costs capitalised during the period, <u>separately categorized according the source of finance (eg. Conventional borrowing, tawarruq);</u> and (b) the capitalisation rate used to determine the amount of borrowing costs eligible for capitalisation.	26 (إضافة) يضاف إلى متطلبات الإفصاح الواردة في الفقرة السادسة والعشرين (أ) والمتعلقة بالإفصاح عن تكاليف التمويل التي تمت رسملتها خلال الفترة وجوب الإفصاح عن تكاليف التمويل مفصلة بحسب مصدر التمويل الناتجة عنه (على سبيل المثال قروض تقليدية، تورق). وتمت إضافة هذا المتطلب لخدمة المستثمرين الذين يهمهم التعرف على مصادر تكاليف التمويل. وعليه تتم قراءة هذه الفقرة كما يلي: 26 يجب على المنشأة أن تفصح عن: (أ) مبلغ تكاليف الاقتراض المُرسملة خلال الفترة؛ <u>مفصلة بحسب مصدر التمويل الناتجة عنه (على سبيل المثال قروض تقليدية، تورق).</u> (ب) معدل الرسملة المُستخدم لتحديد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة.

ثامناً: معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٨: الأصول غير الملموسة
IAS 38 Intangible assets

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٨: الأصول غير الملموسة، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي مع الأخذ في الحسبان التعديلات المشار إليها أدناه، التي تعد عند إقرارها جزءً لا يتجزأ من متطلبات المعيار الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية.

The IAS 38 Intangible assets is endorsed taking in consideration the following modification:

Modification on specific paragraphs	التعديلات المدخلة على الفقرات
87A (addition) A new paragraph is added after paragraph 87 to require the use of the service of an independent and authorized person to perform the valuation when the entity chooses the revaluation model for an entire class of intangible assets. The requirement is added to increase the confidence in financial statement since the valuation in Saudi Arabia is still an emerging profession. This additional paragraph should be read as follows: <u>87A If the entity chooses the revaluation model for an entire class of intangible assets, the valuation shall be performed by a certified valuer who is independent of the entity and holds a recognised and relevant professional qualification and has recent experience in the location and category of the intangible assets being valued. His name and qualification are to be disclosed.</u>	87أ (إضافة) تضاف فقرة بعد الفقرة 87 وذلك لاشتراط أن يتم استخدام خدمات شخص مستقل ومرخص بأعمال التقويم إذا اختارت المنشأة نموذج إعادة التقويم لفئة من فئات الأصول غير الملموسة. وسبب هذا التعديل هو لزيادة الثقة في القوائم المالية، وبخاصة أن أعمال التقويم المهني المرخص في المملكة تعد من المهن الناشئة. وعليه تتم قراءة هذه الفقرة الإضافية كما يلي: <u>87أ إذا اختارت المنشأة نموذج إعادة التقويم لفئة من فئات الأصول غير الملموسة، فإنه يجب أن يقوم بعملية التقويم شخص مرخص بأعمال التقويم، تتوافر فيه صفة الاستقلال عن المنشأة، ولديه مؤهلات مهنية معترف بها وذات علاقة، ولديه خبرة حديثة في موقع ونوعية الأصول غير الملموسة التي يجري تقييمها، وأن يتم الإفصاح عن اسمه ومؤهلاته.</u>

تاسعاً: التفسير الدولي رقم ٣٢: الأصول غير الملموسة تكاليف موقع على الإنترنت
SIC 32 Intangible assets- Web site costs

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين التفسير الدولي رقم ٣٢: الأصول غير الملموسة تكاليف موقع على الإنترنت الصادر عن لجنة التفسيرات التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولي كما صدر من غير أي تعديل.

The SIC 32 Intangible assets- Web site costs is endorsed as it was issued by the IASB

عاشراً: معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٧: القوائم المالية المنفصلة
IAS 27 Separate Financial Statements

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٧: القوائم المالية المنفصلة، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي كما صدر من غير أي تعديل.

The IAS 27 Separate financial statements is endorsed as it was issued by the IASB

حادي عشر: معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٨: الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة
IAS 28 Investments in associates

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٨: الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي كما صدر من غير أي تعديل.

The IAS 28 Investments in associates is endorsed as it was issued by the IASB

ثاني عشر: المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٠: القوائم المالية الموحدة
IFRS 10 Consolidated financial statements

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٠: القوائم المالية الموحدة، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي كما صدر من غير أي تعديل.

The IFRS 10 Consolidated financial statements is endorsed as it was issued by the IASB

ثالث عشر: المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١١: الترتيبات المشتركة
IFRS 11 Joint arrangements

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١١: الترتيبات المشتركة، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي كما صدر من غير أي تعديل.

The IFRS 11 Joint arrangements is endorsed as it was issued by the IASB

رابع عشر: المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٢: الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى
IFRS12 Disclosure of interests in other entities

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٢: الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، مع الأخذ في الحسبان التعديلات المشار إليها أدناه، والتي تعد عند إقرارها جزءً لا يتجزأ من متطلبات المعيار الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية.

The IFRS12 Disclosure of interests in other entities is endorsed taking in consideration the following modification:

Modification on specific paragraphs	التعديلات المدخلة على الفقرات
B16A A new paragraph is added after paragraph B16 to require the disclosure of the name of other entities in which the entity has interest. This paragraph is added because the effect of the additional disclosure on local investors whom decisions are affected by the nature of the entity investments. The added paragraph should be read as follows: B16A , the entity shall disclose the names of all of its investees regardless of the materiality of such investments.	ب16 أ (إضافة) تضاف فقرة بعد الفقرة ب16 لاشتراط الإفصاح عن أسماء المنشآت الأخرى التي تمتلك المنشأة حصصا فيها، وسبب إضافة هذا الإفصاح لأثره الهام على المستثمر المحلي الذي تتأثر قراراته بطبيعة استثمارات المنشأة . وعليه تتم قراءة هذه الفقرة الإضافية كما يلي: ب16أ يجب على المنشأة أن تفصح عن أسماء كل المنشآت الأخرى المستثمر فيها بغض النظر عن الأهمية النسبية لهذه الاستثمارات.
B16B A new paragraph is added to require additional disclosures about the investees if they are not listed in Saudi stock market. This paragraph is added because the importance of the additional disclosure to local investors who are may not be able to obtain access to the financial statements of the investees. The added paragraph should be read as follows:	ب16ب تضاف فقرة بعد الفقرة ب16أ لاشتراط الإفصاح عن معلومات إضافية عن المنشآت الآخرى غير المدرجة في السوق السعودية. وسبب هذه الإضافة أهمية هذه الإفصاحات للمستثمر المحلي الذي قد لا يتمكن من الوصول إلى القوائم المالية للمنشآت المستثمر فيها . وعليه تتم قراءة هذه الفقرة الإضافية كما يلي:
B16B If the investee is not an entity listed in Saudi stock market, the following shall be disclosed: a. the nature of its activities. b. the detail of conventional financial assets such as conventional time deposits and bonds. c. the detail of conventional financial liabilities such as borrowing and overdrafts from conventional banks and bonds. d. disclosure separately of interest income from conventional financial assets such as time deposits and bond no matter how much its amount. e. If the investee is a financial institution (such as bank, investing, financing, insurance and brokerage entities), the entity must disclose its Shariah compliant status if it is available (eg. Shariah complaint, non Shariah compliant) in the market where it operates. f. If it is impractical to provide all or part of the above information, the entity shall disclose this fact and reasons precluding providing such information.	ب16ب إذا لم تكن الشركة المستثمر فيها مدرجة في السوق السعودية، فإنه يجب الإفصاح عما يلي: أ - طبيعة نشاطها. ب - الأصول المالية التقليدية مثل: الودائع لأجل في بنوك تقليدية، والاستثمارات في السندات. ج - الالتزامات المالية التقليدية مثل: القروض والسحب على المكشوف من بنوك تقليدية، والسندات. د - الإفصاح عن إيرادات الفوائد من الأدوات المالية التقليدية مثل: الودائع التقليدية والسندات أيا كان مبلغها، بشكل منفصل عن بقية عوائد التمويل. ه- إذا كانت الشركة المستثمر فيها من الشركات المالية (بنك ذ شركة استثمار- شركة تمويل- شركة تأمين- وساطة مالية، ونحوها) فيجب الإفصاح عن تصنيفها إذا توفر (على سبيل المثال، متوافقة مع الشريعة ذ غير متوافقة) في السوق التي تعمل به. و - إذا لم يمكن عمليا توفير المعلومات أعلاه أو بعضها، فيجب الإفصاح عن هذه الحقيقة وأسباب عدم توفر هذه المعلومات.

خامس عشر: المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٣: تجميع الأعمال
IFRS 3 Business combinations

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٣: تجميع المنشآت، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي كما صدر من غير أي تعديل.

The IFRS 3 Business combinations is endorsed as it was issued by the IASB

سادس عشر: موضوعات معيار التقارير المالية الدولي للمنشآت المتوسطة والصغيرة ذات العلاقة بالمرحلة الثانية من معايير المحاسبة الدولية في مشروع التحول
The subjects in the "IFRS for SMEs" that relate to the second stage of groups of standards in the transition project

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين موضوعات معيار التقارير المالية الدولي للمنشآت المتوسطة والصغيرة ذات العلاقة بالمرحلة الثانية من معايير المحاسبة الدولية في مشروع التحول من غير أي تعديل.

The subjects of IFRS for SMEs related to the second stage of the transition plan are endorsed as they are issued by the IASB

وثيقة اعتماد معايير المراجعة الدولية للتطبيق في المملكة العربية السعودية، وفقاً لخطة التحول إلى المعايير الدولية، المعتمدة من مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ووفقاً لسياسة مجلس معايير المراجعة والتأكيدات الدولية حيال تبني الدول المعايير الدولية

The document of endorsement of ISAs for adoption in Saudi Arabia according to the Saudi Organization for Certified Public Accountants' plan for transition to ISAs, and according the IAASB Policy Position statement regarding the adoption of international standards

المرحلة الثانية

Second Stage

لجنة معايير المراجعة

Auditing Standards Committee

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

Saudi Organization for Certified Public Accountants

١٤٣٦/١/١٨هـ - ٢٠١٤/١١/١١م

وفقاً لخطة التحول إلى المعايير الدولية، المعتمدة من مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في اجتماعه التاسع للدورة السادسة المنعقد يوم السبت ١٤٣٣/٣/٢٦هـ، الموافق ٢٠١٢/٢/١٨م، فإنه سيتم تضمين قرارات اللجان باعتماد المعايير الدولية في مستند مستقل لكل معيار، يتضمن نص الفقرات المضافة أو المعدلة، وإشارات واضحة للفقرات الملغاة، ومع شرح واف لأساس الاستنتاجات التي توصلت إليها، وإشارات مرجعية دقيقة للفقرات المتأثرة بالتعديل.

According to the ISAs transition plan endorsed by the Saudi Organization for Certified Accountants (SOCPA), authorized during SOCPA board meeting number nine, sixth session, held on Saturday 26.03.1433 corresponding to 18.02.2012, the Committees' decisions related to the approval of standards, shall be integrated in an appendix with each standards, including the text of paragraphs added or amended and reference to cancelled paragraphs beside basis of conclusions and reference to paragraph effected by the amendments.

According to the plan and the Statement of Policy Position of the IAASB (July, 2006), SOCPA has thoroughly examined the ISAs and has prepared Arabic version for the text of the standards, which is considered the endorsed text. Following is the text of the SOCPA decision to endorse the ISAs (second stage): The Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOCPA) has endorsed the following International Auditing Standards for the adoption Saudi Arabia taking in consideration the following matters: 1 - These standards are effective for audits of financial statements for periods beginning on or after 12017/1/. 2 - Restricting the definition of the small size entities so not to include listed entities and entities subject to public accountability such as investment funds. 3 - Determining the "professional Body" of the auditor in ISA 300 to mean "Saudi Organization for Certified Public Accountant". 4 - Defining the term "interim period" for the purpose of auditing standards so not to be confuse of the definition of the same term for the purpose of the accounting standards. The stated definition of "interim period" as such term appear in ISA330 is as follows: "For the purpose of this standard, the interim period means the period in which the auditor perform some of the audit work before the end of the financial year". The second stage includes the following standards	وفقاً لخطة التحول، ولسياسة مجلس معايير المراجعة، والتأكيدات الدولية حيال تبني المعايير الدولية، درست الهيئة المعايير بشكل متعمق، وأعدت نسخة معربة لنصوص المعايير الدولية، بحيث تمثل المعيار المعتمد للتطبيق في المملكة العربية السعودية. وفيما يأتي نص قرار اعتماد المعايير الدولية «المرحلة الثانية»: اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معايير المراجعة الدولية الآتية للتطبيق في المملكة العربية السعودية، مع الأخذ في الحسبان ما يأتي: ١ – يسري مفعول هذه المعايير عند مراجعة القوائم المالية للفترات التي تبدأ في ٢٠١٧/١/١م، أو بعده. ٢ – وضع قيد على تعريف المنشآت الصغيرة كما وردت في المعايير، بحيث لا يشمل التعريف الشركات المدرجة في السوق المالية، والمنشآت التي تخضع للمساءلة العامة مثل صناديق الاستثمار. ٣ – تحديد المقصود بـ سالهيئة المهنية للمراجعز كما وردت في المعيار رقم (٣٠٠) لتعني سالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيينز. ٤ – وضع تعريف لمصطلح «الفترة الأولية» لأغراض معايير المراجعة، بحيث لا تلتبس مع تعريف المصطلح نفسه لأغراض معايير المحاسبة. وقد تم تعريف الفترة الأولية كما وردت في المعيار رقم (٣٣٠) كما يأتي: لأغراض هذا المعيار، يقصد بالفترة الأولية "interim period" المدة التي يقوم فيها المراجع ببعض أعمال المراجعة قبل نهاية السنة المالية. وتشتمل المجموعة الثانية المعايير الآتية:
Planning an audit of financial statements	التخطيط لمراجعة القوائم المالية
Identifying and assessing the risks of material misstatement through understanding the entity And its environment	التعرف إلى مخاطر التحريف الجوهري وتقديرها من خلال فهم المنشأة وبيئتها
Materiality in planning and performing an audit	الأهمية النسبية عند التخطيط وتنفيذ المراجعة
The auditor's responses to assessed risks	استجابات المراجع للمخاطر المقدرة
Audit considerations relating to an entity using a service organization	اعتبارات المراجعة ذات العلاقة بمنشأة تستخدم منظمة خدمية
Evaluation of misstatements identified during the audit	تقويم التحريفات المُتَعَرَف إليها خلال المراجعة

شهادة المحاسب القانوني المعتمدة في المحاسبة الشرعية (القضائية) (CFF) الصادرة من المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين

أنشأ المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) شهادة المحاسب القانوني المعتمدة في المحاسبة الشرعية (القضائية) (CFF) في عام ٢٠٠٨ للمحاسبين القانونيين المتخصصين في مجال المحاسبة الشرعية (القضائية) (forensic accounting). يتم منح شهادة CFF حصريا للمحاسبين القانونيين الذين يثبتون، من خلال معارفهم ومهاراتهم وتجاربهم، بأن لديهم خبرة كبيرة في مجال المحاسبة الشرعية. تتضمن شهادة CFF مهارات أساسية وتخصصية في مجال المحاسبة الشرعية التي يمكن للمحاسبين القانونيين الممارسين تطبيقها في مجالات متنوعة من الخدمات، تشمل: عمليات الإفلاس؛ تحليل البيانات الإلكترونية؛ قانون الأسرة؛ التثمين؛ منع ، اكتشاف ومواجهة عمليات الغش؛ البيانات الخاطئة بالقوائم المالية؛ وعمليات احتساب تكلفة الأضرار.

أهداف برنامج شهادة CFF

تم تصميم برنامج شهادة CFF لتحقيق الأهداف التالية:

- التأكد من توفر القدرة التنافسية باستمرار للمحاسبين القانونيين مقابل غيرهم من مقدمي خدمات المحاسبة الشرعية وذلك من خلال الدخول المتواصل ضمن مجتمع شامل تتوفر لديه الموارد والدعم
- زيادة كشف واظهار المحاسبين القانونيين الذين حصلوا على شهادة CFF.
- تعزيز جودة خدمات المحاسبة الشرعية التي يقدمها الأعضاء.
- رفع درجة تطوير الممارسة والفرص الوظيفية لحاملي شهادة CFF.
- زيادة الثقة في جودة ودقة خدمات المحاسبة الشرعية التي يتم تلقيها من المحاسبين القانونين الحاملين لشهادة CFF.

الفوائد من أن يصبح المحاسب القانوني حاملا لشهادة CFF.

إن المحاسبين القانونيين الذين يقدمون خدمات المحاسبة الشرعية ينبغي أن ينظروا في عملية الحصول على شهادة CFF لأن هذه الشهادة:

- تضع حاملها في موضع الريادة فيما يتعلق بتقديم خدمات المحاسبة الشرعية.
- تعزز صورة الممارس باعتباره شخص يتمتع بالكفاءة والثقة كخبير في المحاسبة الشرعية.
- توفر مستوى أكبر من الثقة بالنسبة للعملاء وأصحاب العمل.
- تظهر التزام المحاسب بالتحسين المستمر لمهاراته وخبراته في مجال المحاسبة الشرعية ، مما يؤدى إلى زيادة كفاءته المهنية.
- تؤدي إلى زيادة فرص الإحالات من الممارسين الآخرين، الشركاء الاستراتيجيين، المحامين، والعملاء
- تدخل المحاسب القانوني في مجتمع من المهنيين الذين هم محاسبون قانونيون يحملون شهادات معتمدة في مجال المحاسبة الشرعية المالية المهنيين وبالتالي ذوي مصالح وممارسات مشابهة.

متطلبات التأهيل لشهادة CFF

يمنح المعهد الامريكي للمحاسبين القانونين AICPA شهادة CFF المعتمدة حصريا للمحاسبين القانونيين المؤهلين. وللتأهل لهذه الشهادة، يجب على المتقدم الجديد:

- أن يكون لديه ترخيص أو شهادة سارية المفعول وغير قابلة للإلغاء للعمل كمحاسب قانوني صادرة من جهة ذات صلاحية قانونية.
- اجتياز الامتحان شهادة CFF. يتضمن دليل محتوى امتحان شهادة CFF تفاصيل مجالات المواضيع التي يغطيها الاختبار.
- بعد اجتياز الامتحان بنجاح CFF، يقوم المتقدم بتعبئة طلب الحصول على الشهادة. يجب على المتقدم استيفاء الحد الأدنى من الخبرة العملية والمتطلبات التعليمية اللازمة ودفع رسوم الاعتماد المحددة.

شرط الخبرة العملية

يجب أن يكون للمرشح لشهادة CFF ما لا يقل عن ١،٠٠٠ ساعة من الخبرة العملية في مجال المحاسبة الشرعية خلال فترة السنوات الخمسة التي تسبق تاريخ تقديم الطلب. يمكن الرجوع إلى المرشد الخاص بذلك للاطلاع على أمثلة للخبرة العملية.

متطلبات التعليم

يجب أن يكون للمرشح لشهادة CFF ٧٥ ساعة من التعليم المهني المستمر المتعلق بالمحاسبة الشرعية. ويجب أن يكون قد تم الحصول على هذه الساعات جميعها خلال فترة السنوات الخمسة التي تسبق تاريخ تقديم الطلب. يمكن الرجوع إلى المرشد لمزيد من التفاصيل.

تم نقله بتصرف من موقع المعهد الامريكي للمحاسبين القانونين

استشارات Consulting

رأي لجنة معايير المحاسبة حول المعالجة المحاسبية لمعاملات تجميع المنشآت الخاضعة لنفس السيطرة قبل معاملة التجميع، أو توجد بينها أو بينها وبين الأطراف الأخرى المسيطرة على أحد أو كل أطراف معاملة التجميع علاقات أطراف ذوي علاقة.

الرقم: ١/٢٠

التاريخ: ١٤٣٦/٢/٢٦هـ

الموافق: ٢٠١٤/١٢/١٨م

تمهيد:

١. قد تحدث معاملات تجميع منشآت في ظل ظروف تؤكد عدم خضوع تحديد العوض المدفوع للاستحواذ لقوى السوق؛ بسبب عدم استقلال الأطراف المشاركة في العملية.

ومن أمثلة ذلك معاملات تجميع بين أطراف تخضع لنفس السيطرة قبل عملية التجميع، أو توجد بينها أو بينها وبين الأطراف الأخرى المسيطرة على أحد أو كل أطراف عملية التجميع علاقات أطراف ذوي علاقة مؤثرة.

وحيث يستبعد معيار المحاسبة عن عمليات تجميع المنشآت هذا النوع من العمليات من نطاقه، فكيف تتم المحاسبة عن مثل تلك المعاملات؟

الرأي:

٢. عندما تتوافر دلائل على أن تحديد العوض في معاملة استحواذ على منشأة أعمال لم يخضع لقوى السوق، فإنه يجب المحاسبة عن صافي الأصول المستحوذ عليها بقيمتها الدفترية في المنشأة المستحوذ عليها في تاريخ الاستحواذ، ولا يجوز الاعتراف بالشهرة في مثل تلك الحالات. وتتم معالجة أي فروق بين تلك القيمة والعوض المدفوع في حساب الأرباح المبقاة (الخسائر المتراكمة).

٣. من الدلائل على أن تحديد العوض في معاملة الاستحواذ لم يخضع لقوى السوق، على سبيل المثال، خضوع المنشأة المستحوذة والمنشأة المستحوذ عليها لنفس السيطرة قبل عملية الاستحواذ، أو أن تكون المنشأة المستحوذ عليها أو ملاكها الرئيسيون يملكون حصة مؤثرة في المنشأة المستحوذة، أو المنشأة الأم للمنشأة المستحوذة تمكنهم من التأثير في قرار الاستحواذ، أو توجد علاقة قرابة أسرية مؤثرة بين ملاك تلك المنشآت.

وقد تكون المنشأة المستحوذة أو منشأة ذات علاقة بها هي العميل الرئيسي (وأحياناً الوحيد) للمنشأة المستحوذ عليها، بحيث يكون الأثر الرئيسي في قيمة المنشأة المستحوذ عليها هو تعاملاتها مع تلك المنشآت المتعلقة بعملية الاستحواذ، التي بدورها أيضاً قد لا تخضع لقوى السوق.

٤. يتم تطبيق هذا الرأي من تاريخ صدوره وبأثر رجعي على كل الفترات المعروضة.

٥. لا تنطبق متطلبات هذا الرأي على الشهرة التي تم إثباتها في معاملات تحول المنشآت، قبل صدور رأي الهيئة رقم ١/١٥ وتاريخ ١٤٣٣/٧/٩، الموافق ٢٠١٢/٥/٣٠م بعنوان «رأي لجنة معايير المحاسبة في المعالجة المحاسبية لعملية تحول المنشآت من شكل نظامي إلى شكل نظامي آخر».

ولا يشمل هذا الاستثناء معاملات الاستحواذ قبل هذا التاريخ.

الدراسة الملحقة بالرأي:

سبق أن قامت اللجنة بدراسة ألحقتها برأيها الصادر برقم ١/١٥ وتاريخ ١٤٣٣/٧/٩هـ، الموافق ٢٠١٢/٥/٣٠م بعنوان «رأي لجنة معايير المحاسبة حول المعالجة المحاسبية لعملية تحول المنشآت من شكل نظامي إلى شكل آخر»، تضمنت الموقف الحالي لمعايير المحاسبة فيما يتعلق بمعاملات تجميع المنشآت التي تخضع لنفس السيطرة.

وحيث إن وجود أطراف ذات علاقة مؤثرة في معاملات تجميع المنشآت يؤثر في طريقة تحديد العوض، ويشكك في أن تحديد ذلك العوض قد خضع لقوى السوق، فإن إعادة قياس صافي الأصول المستحوذ عليها بالقيمة العادلة، وإمكانية إثبات شهرة (وفقاً لمتطلبات معيار تجميع المنشآت) قد يخل بصورة جوهرية بمفاهيم جودة المعلومات المحاسبية، وتحديداً «أمانة المعلومات وإمكان الثقة بها أو الاعتماد عليها» و«حيدة المعلومات». (انظر بيان مفاهيم المحاسبة المالية، الفقرات ٣١٠-٣٣٦).

ولذلك فإن تطبيق معيار تجميع المنشآت على مثل تلك المعاملات سيؤثر سلباً في عدالة القوائم المالية.

وحيث لا يتوافر حتى تاريخه معيار محلي أو دولي ينظم مثل تلك العمليات، فإنه يقترح عدم تطبيق معيار «المحاسبة عن عمليات تجميع المنشآت» على معاملات تجميع المنشآت التي تخضع لنفس السيطرة قبل عملية الاستحواذ، أو توجد بينها أو بين المنشآت المسيطرة على أحد الأطراف الاستحواذ أطراف ذات علاقة يكون من المحتمل بدرجة عالية من الثقة أن لها أثراً على تحديد عوض الاستحواذ، ما يجعله غير خاضع لقوى السوق.

تجنب عقلية الاحتيال

بقلم:
■ دوغلاس بويل Douglas Boyle، CPA،CMA ■ وجيمس بويل James Boyle، CPA ■ ودانيال ماهوني Daniel Mahoney، CPA،CFE

في أعقاب حالات الغش الكبيرة مثل حالات شركات انرون Enron، تايكو Tyco، وورلد كوم WorldCom التي وقعت في بداية الالفينات، اتخذت الجهات التشريعية والتنظيمية والجهات القائمة على مهنة المحاسبة إجراءات غير مسبوقة بغرض منع السلوك الاحتيالي واكتشافه في المستقبل.

وقد شمل ذلك إقرار قانون ساربينز أوكسلي لعام ٢٠٠٢ (SOX)، وتشكيل مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة (PCAOB)، وإصدار معيار المراجعة رقم ٩٩ (SAS ٩٩) عام ٢٠٠٢، «أخذ الغش في الاعتبار عند مراجعة القوائم المالية» (حالياً (AU Sec. 316(AU316)) وعلى الرغم من هذه الإجراءات المهمة والعالية التكلفة، لا يزال الغش في كامل قوته.

وقد كشفت البحوث والدراسات والتقارير أن الغش ما زال متواصلاً داخل المنشآت بمعدل يعد مقلقاً للمجتمع وأن عمليات الغش ترتبط عادة بأشخاص رئيسين مطلعين في كثير من الأحيان وهم من كبار الموظفين.

ففي مقال أعده، تشيه تشن لي Chih-Chen Lee، ناتالي تاتيانا Natalie Tatiana Churyk، وبي دوغلاس كلينتون B. Douglas Clinton تحت عنوان «كشف الغش قبل أن تقع الكارثة» تم الاستشهاد ببيانات من جمعية فاحصي الغش المعتمدين (ACFE)، وقد أشارت هذه البيانات إلى أن مستويات الغش لم تنخفض، وهو أمر مثير للقلق بالنظر إلى أن لدينا الآن قوانين أكثر صرامة، وأقوى إنفاذاً، وعقوبات أكثر شدة».

وقد اشاروا أيضاً إلى أن الموظفين الداخليين يكونون عادة مسؤولين عن حوالي ٨٠٪ من خسائر المؤسسة الناتجة عن الغش. وهذا يتفق مع النتائج التي توصل إليها كيرت فيرشور Curt Verschoor، الذي ناقش تقرير الغش الصادر من مؤسسة كرول العالمية Kroll Global Fraud Report الصادر عام ٢٠١٢-٢٠١٣ في مقالته المعنونة «تقرير جديد يبين التغيير في بيئة الغش». كما أشار تقرير كرول أيضاً إلى وجود تصاعد في الواقع في معدل الغش الذي يرتبط بأشخاص داخليين عاملين بالشركة.

أعدت لجنة (COSO) دراسة تحت عنوان، «التقارير المالية المنطوية على الغش للأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٧: تحليل للشركات الأميركية العامة»، أظهرت أيضاً مؤشرات تدل على أن أنواعاً معينة من عمليات الغش ترتبط على نحو أساسي بإدارة الشركة. وأشارت الدراسة إلى أن أغلبية واسعة (٨٩٪) من عمليات الغش بالقوائم المالية يشارك فيها الرئيس التنفيذي و/ أو المدير المالي.

ونظراً لهذه الأمثلة وغيرها، فيمكننا أن نستنتج بأن الجهود المبذولة لمنع الغش في المستقبل ينبغي أن تركز في الطرائق التي يمكن أن تكون أكثر فعالية في صرف هؤلاء الأشخاص من التواطؤ في عمليات الغش.

إن الأساليب المتبعة لمنع الغش توفر طرائق للتخفيف من فرص ارتكاب عمليات الغش، ولكن يبدو أن ذلك غير كاف - خاصة وأن مرتكبي الغش

بالقوائم المالية هم في العادة كبار الموظفين الذين لديهم المناصب والصلاحيات التي تمكنهم من تجاوز الضوابط الرقابية الخاصة بمنع واكتشاف الغش.

إن الأسئلة الرئيسية التي ينبغي أن يأخذها في الاعتبار المدراء الماليون وأعضاء مجالس الإدارة الذين يتطلعون لمنع عمليات الغش هي: (١) وما الأساليب المبتكرة التي يمكن اتخاذها داخل المؤسسة لمنع عمليات الغش وخاصة عمليات التلاعب المحاسبية التي تنطوي على الغش والتي يشارك فيها كبار المديرين الماليين؟ (٢) ما الإجراءات المحددة التي يمكن أن يتخذها المديرون الماليون لتجنب التواطؤ في عمليات الغش المحتملة؟

للحصول على نظرة ثاقبة بشأن هذه الأسئلة، حددنا ثمانية أهداف تعليمية وعملية يمكن أن تساعد المديرين الماليين (وغيرهم من المسؤولين عن حوكمة الشركات) في تجنب المزالق الشائعة في عمليات الغش. واستنادا إلى الظروف التي توجد عادة في حالات الغش، تم تطوير هذه الأهداف التعليمية من خلال فحص عناصري «الضغط pressure» و«التبرير rationalization» الواردين بمثلث دونالد كرسبي للغش Donald Cressey's fraud triangle. إذا كان الأشخاص يدركون ويتفهمون أنواع التفكير والعقليات التي قد تؤدي بالشخص إلى ارتكاب عمليات الغش، فإنهم سوف يصبحون أقل عرضة لأنواع الضغوط والتبريرات التي غالباً ما تؤدي إلى ارتكاب الغش.

الشكل١: مثلث الغش

مثلث الغش

لقد نبع مثلث الغش (الشكل ١) من البحث الذي قام به دونالد كرسبي Donald Cressey، الباحث الشهير في علم الجريمة. فكتابه الذي صدر عام ١٩٥٣ بعنوان، (أموال الآخرين: دراسة في علم النفس الاجتماعي بالنسبة لعمليات الاختلاس)، قد تم استخدامه على نطاق واسع كأساس لدراسة الغش.

في الواقع، انه يعد بمثابة المبدأ الأساسي المهم بالنسبة لمعيار المراجعة رقم ٩٩، الذي يعد المصدر الرئيسي لإرشاد المراجعين لاستيفاء مسؤولياتهم المتعلقة باكتشاف الغش. إن أي عمل احتيالي يمكن أن يتم تحليله بالمقارنة مع عناصر مثلث الغش الثلاثة: عنصر الفرصة، عنصر الحافز، وعنصر التبرير.

وفقاً لمعيار المراجعة رقم SAS 99، فإن كل ضلع من مثلث الغش يمثل حالة تكون عموماً موجودة عند حدوث عملية الغش:

١- وجود عنصر الفرصة يعني غياب ضوابط الرقابة الداخلية أو استخدام ضوابط غير فعالة أو ضوابط يمكن أن تتجاوزها الإدارة.

٢- عنصر الحافز، أو عنصر الضغط، يمثل الدافع لارتكاب عمليات الغش.

٣- عنصر التبرير، وهو يمثل مبررات الشخص الداخلية لارتكاب عملية الغش.

عنصر الفرصة

الفرصة لارتكاب عمليات الغش هي على ما يبدو موجودة في كل الأوقات للمديرين الماليين، وخاصة بين الذين يشغلون مناصب رفيعة. ولفهمهم الواسع للأعمال الداخلية للمؤسسة، تكون لديهم في كثير من الأحيان القدرة على تجاوز حتى تلك الضوابط المصممة بشكل فعال.

وبالفعل نجد أن معيار المراجعة رقم ٩٩ قد بين بوضوح ضعف ضوابط الرقابة الداخلية أمام صلاحيات كبار الموظفين: «إن الإدارة لديها قدرة استثنائية لارتكاب عمليات الغش لأنها في كثير من الأحيان تكون في وضع يسمح لها بالتلاعب بشكل مباشر أو غير مباشر بالسجلات المحاسبية وتقديم معلومات مالية تنطوي على الغش».

إن ضوابط الرقابة الداخلية للمؤسسة تحاول في المقام الأول معالجة عنصر الفرصة بمثلث الغش. هذا هو السبب في أن كثيراً من جهود الجهات التنظيمية التي تسعى في الحد من الغش قد تركزت في الرقابة الداخلية، كما أشرنا سابقاً. فعندما يتم تصميم وتنفيذ ضوابط الرقابة الداخلية بشكل صحيح، فإنها قد تساعد على منع الغش وأيضاً في التعرف إلى حالات حدوثه الفعلية.

ولكن الأشخاص الذين يشغلون مناصب عليا في المؤسسة يتيح لهم وضعهم إمكانية التحايل على هذه الضوابط. ففي حين أن ضوابط الرقابة الداخلية تعد عنصراً ضرورياً لمنع الغش، إلا أنها غير كافية بمفردها. ووفقاً لذلك، يجب أن تبذل جهودإضافية، خاصة فيما يتعلق بمنع الغش من جانب الإدارة العليا.

عنصر الضغط

هناك نوعان رئيسان من الحوافز أو الضغوط التي يمكن أن تجعل كبار المسؤولين التنفيذيين أكثر ميلاً للسلوك الاحتيالي.

الأول هو تلبية توقعات المستثمرين للأداء المالي. في كثير من الحالات التي يضطر فيها الرئيس التنفيذي للشركة للرحيل، يتم أيضاً استبدال فريقه المكون من كبار الموظفين. هذا العامل وحده قد يخلق ضغطاً كبيراً للانخراط في «المحاسبة الإبداعية أي التلاعب في الحسابات»، وفي بعض الحالات، الغش الصريح في التقارير المالية.

والثاني هو حوافز التعويض القائمة على أساس الأرباح لتحقيق أهداف الأرباح الرئيسية. فالمديرون التنفيذيون يواجهون الضغط المتمثل في فقدان تعويض كبير إذا لم تتحقق مقادير مالية محددة. ولم تفعل الجهات التشريعية ومجالس الإدارة سوى القليل نسبياً لتحقيق التوازن بين الحوافز التي تخلق مثل هذه الضغوط. وبالفعل نجد أن خطط التعويض لا تزال في كثير من الأحيان مرتبطة بقياسات الأداء المالي. وهكذا فإن عوامل الضغط/ الحافز لا تزال قائمة.

عنصر التبرير

التبرير هو الوحيد من عناصر مثلث الغش الذي، بكل بساطة، لا يمكن تنظيمه. أنه ينطوي على قدرة الأفراد على إقناع أنفسهم أن لا بأس من فعل شيء يعرفون أنه خطأ. إن ذلك يحدث داخل عقل الفرد، لذلك لا يمكن رؤيته، وبالتالي، يستحيل تنظيمه. وربما لهذا السبب نجد أن التبرير هو أيضاً العنصر الوحيد الذي لا يمكن الوصول إليه من عناصر مثلث الغش.

ومع ذلك فإن التركيز الدقيق في الميل البشري نحو عنصر التبرير يمكن أن يكون أداة فعالة للتخفيف من الغش. فمن خلال أساليب التربوية المناسبة، يمكن تدريب الأشخاص للتعرف مباشرة على حقيقة أنهم يسوغون سلوكاً غير مقبول. إن ذلك يشير إلى ضرورة إتباع نهجاً مبتكراً نحو منع الغش يرتكز في كيفية التفكير لدى مرتكبي عمليات الغش (fraudsters) المحتملين - يهدف إلى وضع الأفراد على مسار التفكير السليم.

إن كثيراً من حالات السلوك الاحتيالي كان من الممكن تجنبها إذا كان قد تم تأهيل الأفراد بمجموعة المهارات التي تمكنهم من تجنب عملية رد الفعل على سلوكهم «في ماذا كنت أفكر؟» لصالح عملية التفكير الاتقائية «أنا أعلم بأنني لن آسف على ذلك لاحقاً». وهو ما يعني، ببساطة، تمكين الأفراد من التعرف مباشرة على مسوغاتهم وبالتالي، تتغير عملية تفكيرهم إلى أخرى أكثر ملاءمة قبل ارتكاب عملية الغش.

تجنب التفكير الذي يسمح بارتكاب الغش

لاستكشاف الفوائد المحتملة من التركيز في ميول الشخص نحو عنصر التبرير، قمنا بفحص حالات غش فعلية لتحديد الظروف المشتركة المتعلقة بعنصري الحافز والتبرير في مثلث الغش. وقد نتج عن ذلك قائمة من ثمانية أهداف تعليمية نعتقد بأنها سوف تخفف من استخدام التبرير وتساعد الأفراد في تجنب ارتكاب الغش.

للتحقق من ملاءمة وأهمية هذه البنود، قدمنا لأساتذة المحاسبة وصفاً لكل هدف من الأهداف التعليمية، وطلبنا منهم أن يقوموا بالتحديد على مقياس مدرج من ٠ إلى ١٠٠ (٠ = لا أوافق بشدة، ٥٠ = موافق بدرجة معتدلة، و١٠٠ = أوافق بشدة) إلى أي مدى يوافقون على أن الأشخاص يلزم أن يأخذوا الهدف المعني في الاعتبار في إدارة مسارهم وسلوكهم المهني بطريقة تتسق مع أعلى درجة من سلوك وآداب المهنة، كما حددتها مهنة المحاسبة.

لقد تلقينا ٨٨٦ من الردود، وعموماً نجد أن النتائج المبينة في الجدول رقم ١ تشير إلى درجة عالية جداً من التأييد لكل هدف من الأهداف التعليمية، مع متوسطات درجات يراوح بين ٧١,٤ و٨١,٢.

الجدول ١: الأهداف التعليمية لتجنب مزالق الغش الشائعة

المتوسط العام لا أوافق بشدة = 0 أوافق بشدة = 100	الهدف التعليمي
81.2	تطوير قدرة للتعرف على ميولك البشري نحو عنصر التبرير
78.9	ادراك أن مرتكبي الغش ليسوا في العادة اوغادا مقتنعين، بل هم أشخاص حقيقيون
78.7	التعرف على التكاليف النفسية " لارتكاب جريمة الغش دون أن يتم اكتشافها " والتكاليف الناتجة في حالة القبض على مرتكب الغش
77.8	حدد بوضوح القيم المعينة التي هي الأكثر أهمية بالنسبة لك في حياتك الشخصية وحياتك المهنية في المستقبل
75.7	ادراك أهمية العيش في حدود مواردك المالية
72.7	بناء شبكة موثوقة كوسيلة لتخفيف المشاكل غير القابلة للمشاركة
72.3	ادراك أهمية المحافظة قدراتك التسويقية
71.4	ادراك أنك شخص لديه قيم كما هو منعكس في الخيارات التي تحددها في الحياة. تجنب تحديد القيم الخاصة بك استنادا على الوظيفة أو اللقب الذي تحمله

١- تطوير قدرة للتعرف إلى ميولك البشري نحو عنصر التبرير.

كوسيلة لتهدئة الضمير، يلجأ الأشخاص لتبرير السلوك غير الأخلاقي. ففي دراستهما المسماة «المسارات نحو الغش: فهم ومنع الغش في المنشآت» وجدت الدكتورة باميلا ميرفي Pamela Murphy والدكتورة تينا داسين Tina Dacin أن معظم الأفراد الذين يقررون ارتكاب الغش تكون لديهم مشاعر سلبية بسبب أن الغش يتعارض مع قيمهم الأخلاقية. إضافة إلى ذلك، فإن مرتكبي الغش يتكون لديهم دافع لتخفيض هذا التأثير السلبي من تقديم مبررات للغش. ومرتكبو الغش غالباً ما يكونون بارعين جداً في هذا النوع من التبريرات.

هذا الهدف التعليمي يجعل الأشخاص على بينة من حقيقة أن الجميع يكونون عرضة لممارسة التبرير وأن العديد من الناس يفعلون ذلك لدرجة مدهشة. إن الوسيلة الأساسية لمنع الأشخاص من «عبور الخط» تكمن أولاً في القدرة على التعرف إلى اللحظة الدقيقة التي يبدؤون فيها عملية التبرير ثم التأكد بعد ذلك من أن القيام بذلك العمل في حالة معينة لا يوقعهم في ارتكاب عمل من أعمال الغش.

٢- إدراك أن مرتكبي الغش ليسوا في العادة أوغاداً مقتنعين، بل هم أشخاص حقيقيون.

عادة ما تصور وسائل الإعلام مرتكبي الغش كأشرار وماكرين إلى الحد الذي يجعل كثيراً من الناس لا يستطيعون تحديد هويتهم والتعامل معهم. إن فقدان هذه الإلفة بالتالي سمح للناس بتبرير سلوكهم غير الأخلاقي على أساس أنه «ليس بدرجة من السوء» مقارنة بسلوك مرتكبي الغش. وبالتالي، فإن هؤلاء الناس يقبلون بضمير مرتاح أفعالهم غير المناسبة التي يرونها ببساطة أقل سوءً من أفعال أولئك «الأشرار».

إن هذا الهدف التعليمي يساعد الأفراد على أن يدركوا حقيقة بسيطة لكنها مهمة جداً وهي أن تنشئتهم، وتعليمهم، ومنشأهم الاجتماعي، وتطورهم المهني، جميع هذه الأمور ربما تكون إلى حد كبير جداً هي نفسها التي مر بها أولئك الذين اختاروا الانخراط في ارتكاب عمليات الغش. وربما يسمح هذا الإدراك للأشخاص بالتعرف بدرجة أسهل إلى مرتكبي الغش ويدركون بالتالي أنهم أنفسهم ليسوا في مأمن من عنصر الحوافز والضغوط، والتبريرات التي استسلم لها أشهر مرتكبي الغش.

٣- التعرف إلى التكاليف النفسية «لارتكاب جريمة الغش من دون أن يتم اكتشافها» والتكاليف الناتجة في حالة القبض على مرتكب الغش.

إن التكاليف التي يدفعها مرتكب الغش في حالة القبض عليه – مثل فقدان السمعة، دخول السجن، وفقدان سبل المعيشة – تعد واضحة. ومع ذلك فإن الأشخاص الذين يرتكبون الغش، في كثير من الأحيان لا يقدرون تماماً التغير في الحياة والأثر المدمر، في حالة القبض عليهم، الذي يطال أشخاصاً مهمين جداً بالنسبة لهم، مثل أعضاء الأسرة.

ربما تكون التكاليف النفسية «لارتكاب جريمة الغش من دون التعرض للقبض» غير مألوفة نسبياً، ولكن مرتكبي الغش يرونها مدمرة بدرجة تتساوى مع تكلفة القبض على مرتكب الجريمة. وفقاً لما تراه كل من الدكتورة باميلا ميرفي Pamela Murphy والدكتورة تينا داسين Tina Dacin فإن بعض هذه التكاليف تشمل:

– الخوف الدائم من حالات الشك والارتياب أو الخوف من أن يتم اكتشاف الجريمة.

– الحاجة للكذب باستمرار على زملاء العمل، الرؤساء، المرؤوسين، أصحاب المصلحة الخارجيين، الأسرة، والأصدقاء.

– الضغوط النفسية المرتبطة بتدبير مخطط غير أخلاقي.

إن هذا الهدف التعليمي يؤكد، ليس فقط على الحجم الكبير لتكلفة القبض على مرتكب جريمة الغش، ولكن أيضاً التكاليف النفسية التي لا

يمكن تجنبها في حالة النجاة من القبض. ومن الأفضل لجميع الأفراد أن يدركوا بأن هناك ثمناً كبيراً يتم دفعه عند ارتكاب الغش سواء تم القبض على المجرم أو لم يتم.

٤- حدد بوضوح القيم المعينة التي هي الأكثر أهمية بالنسبة إليك في حياتك الشخصية وحياتك المهنية في المستقبل.

في كثير من الأحيان يتم القبض على الأشخاص في حالات الغش؛ لأنهم لا يضعون حدودا واضحة لما يرغبون أو لا يرغبون في القيام به كوسيلة لتحقيق النجاح. إذا أظهرت حالة غش محتملة نفسها، فإننا نجد في كثير من الأحيان، أن الأشخاص غير المستندين بشكل واضح على قيم الشركة يستسلمون بسهولة لعنصر الحافز أو عنصر الضغط.

هذا الهدف التعليمي يساعد على التأكد من أن الأفراد قد أخذوا في الاعتبار وحددوا مجموعة أساسية من القيم قبل أن يواجهوا حالة محتملة للغش. وبالتالي فإنهم سوف يكونون مجهزين بأساس أخلاقي صلب قد يكون، بخلاف ذلك، غائباً عن حياتهم وهو الذي يمكن أن يصنع الفرق بين السلوك السليم أو الخطأ المؤسف للغاية.

٥- إدراك أهمية العيش في حدود مواردك المالية.

في العادة نجد أن مرتكبي الغش يستسلمون مباشرة للضغوط المالية. وغالباً ما ينتج ذلك عن ميولهم للعيش بأكثر من مواردهم المالية. إن حجم رواتبهم أو تعويضاتهم ليس له صلة بذلك السلوك. حتى الأفراد الذين يتمتعون بتعويضات مربحة مع ذلك ينفقون بأكثر مما يحققون بدلاً من العيش حسب نمط الحياة المستدامة.

هذا الهدف التعليمي يساعد الأشخاص على أن يدركوا بأنهم يعيشون بأكثر من مواردهم المالية، ويوفر لهم القدرة على صياغة استراتيجية مالية قابلة للتطبيق للخروج من هذا المأزق في حال أن وجدوا يوماً ما أنفسهم في حالة محتملة للاحتيال.

٦- بناء شبكة موثوقة كوسيلة لتخفيف المشكلات غير القابلة للمشاركة.

جميعنا يواجه مشكلات وقضايا لا نرغب في أن يشاركنا فيها آخرون. فالمشكلات غير القابلة للمشاركة يمكن أن تصبح مشكلات غير قابلة للمقاومة بالنسبة للأشخاص الذين يعتقدون أن مثل هذه المشكلات تحتاج إلى أن يتم حلها سراً، مما يقودهم في كثير من الأحيان إلى سلوك غير مناسب، وربما سلوك ينطوي على الغش. وربما ينظرون إلى هذه المشكلات كمشكلات محرجة أو مخجلة. والأمثلة العملية للمشكلات غير القابلة للمشاركة تشمل الاعتراف بأن الشركة التي تنتمي إليها لا تستوفي توقعات المحللين أو أن رئيسك يميل إلى الاستبداد ويقودك نحو مسار غير أخلاقي.

ويؤكد هذا الهدف التعليمي حقيقة أن لا أحد هو في درجة الكمال، وأننا «جميعا لدينا مشكلات». من المهم أن تشعر بالارتياح أن يشاركك في المشكلات أشخاص تثق بهم من أجل أن تصل إلى حلول مقبولة، وبالتالي تجنب الآثار المدمرة التي تنطوي عليها في كثير من الأحيان المشكلات غير القابلة للمشاركة. هذا الهدف يشجع الأشخاص على تحديد شخص واحد على الأقل موثوق به يمكن مشاركته فيما لديهم من مشكلات – بغض النظر عن مدى عمق الحرج الشخصي أو المحتمل المرتبط بتلك المشكلات – والسعي إلى حل مقبول.

٧- إدراك أهمية المحافظة على قدراتك التسويقية.

في كثير من الأحيان نجد أن مرتكبي الغش هم أشخاص يشعرون بأنهم مجمدون في وظيفة، شركة، أو مسار وظيفي معين. وسواء كانت لديهم مجموعة محدودة من الشهادات المعتمدة، شبكة المهنية، أو غيرها من هذه العوامل، فإن هؤلاء الأشخاص قد يشعرون بأنه ليس لديهم خيار سوى الاستسلام لبعض الضغوط والانخراط في عمليات الغش. إذا شعروا بأنهم لن يجدوا وظيفة مماثلة في مكان آخر وفي إطار زمني معقول، فربما يحسوا بأنهم مضطرون للحفاظ على وضعهم الحالي «بأي ثمن».

هذا الهدف التعليمي يؤكد أهمية المحافظة قدراتك التسويقية وخيارات المسار المهني البديلة. إن الشعور بأنك قادر ومؤهل لإيجاد فرص جديدة في أي مكان آخر يمكن أن تخفف من الضغوط التي قد يواجهها الأشخاص عندما تعرض عليهم حالة من حالات الغش.

٨- إدراك أنك شخص لديه قيم كما هو منعكس في الخيارات التي تحددها في الحياة. تجنب تحديد القيم الخاصة بك استناداً على الوظيفة أو اللقب الذي تحمله.

إن كثيراً من المديرين، خاصة الكبار منهم، يبنون قيمهم على أساس الوظيفة أو اللقب الذي يحملونه. مثل هذا التقويم للذات من خلال وظيفة يحتمل أن تكون قصيرة الأجل ربما يخلق ضغوطا للانخراط في أنشطة تنطوي على الغش من أجل الحفاظ على احترام الذات وتبرير قيمته كشخص.

هذا الهدف التعليمي يجعل الأشخاص على بينة من حقيقة أنهم سوف يجدون أنفسهم في نهاية المطاف راضين عن بعض الخيارات التي يتخذونها في الحياة، وغير راضين عن أخرى، وأن أفضل وقت للتفكير في مثل هذه الأمور هو الوقت الحالي. وهم بالتالي يتوصلون إلى إدراك أن احترام الذات الحقيقي لا يتم تعريفه من خلال المنصب أو اللقب الرسمي بل من خلال الخيارات التي يتخذونها في الحياة، وأن الدور الحالي الذي يقوم به الشخص كمدير في العادة لا يدوم طويلاً. ولذلك، سيكون من غير المنطقي المشاركة في سلوك غير لائق من أجل الحفاظ على منصب أو لقب.

كيف تصبح مقاوماً للغش

هذه الأهداف التعليمية ثمانية تختلف عن الإجراءات التشريعية/التنظيمية التي تم استخدامها تاريخيا كوسيلة أساسية لردع مرتكبي الغش. فبرامج التعليم المستمر التي توجه المشاركين لإعطاء اعتبار دقيق منتظم لهذه الأهداف التعليمية يمكن أن تساعد على تطوير عقليات أفضل - من نوع العقليات التي تمكن مهنيي المحاسبة وغيرهم من أن يتجنبوا بفعالية الضغوط كبيرة والميل إلى تبرير السلوك غير اللائق.

إن تطبيق هذه الأهداف بطرائق جديدة ومبتكرة، حتى بطرائق «مسلية» ربما يعزز من فعالية الأساليب التشريعية والتنظيمية التي يتم استخدامها تقليدياً في محاربة الغش. ويمكن استخدام الأهداف التعليمية حتى من قبل الأفراد أنفسهم لغرض التأمل الذاتي المستمر، وذلك كوسيلة تستخدم للتأكد من تجب الوقوع كضحية لأي واحدة من هذه المزالق الشائعة.

سوف يبقى التشريع الرسمي دائماً ضرورياً كرادع للغش. وبالمثل، فإن ضوابط الرقابة الداخلية سوف تبقى دائماً ضرورية كعامل رئيسي للتخفيف من عنصر الفرصة الوارد بمثلث الغش. ومع ذلك، فإنه نظراً لانتشار الغش بالشركات، لسوء الحظ، تكون هذه الجهود غير كافية بشكل واضح. إن الأهداف التعليمية المقدمة في هذا المقال تتناول هذه القضية من جانب مختلف، وذلك بتوفير الأساس اللازم لجهود عملية لمنع الغش تركز على عنصري الحافز والتبرير في الغش.

تم نقله بتصرف من مجلة Strategic Finance الصادرة في فبراير ٢٠١٥

كلمة رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في مؤتمر المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS بالهند

المتحدث: هانز هوقرفورست Hans Hoogervorst، رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB

المكان: مدينة مومباي في الهند

إنه لمن دواعي سروري أن أكون معكم اليوم. وأود أن أشكر مكتب كي بي إم جي KPMG للمشاركة في استضافة هذا المؤتمر، وكذلك أشكر كثيراً من الأشخاص في الهند الذين يعملون باستمرار في تطوير قضية المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS والمعايير العالمية global standards.

تعد زيارة مدينة مومباي تجربة جديرة بالملاحظة. فدولة هولندا، التي أنحدر منها، تتخيل نفسها دولة ذات كثافة سكانية عالية. غير أن عدد سكان مدينة مومباي أكبر من سكان هولندا بأكملها، وهم يقطنون في مساحة هي خمسين مرة أصغر من مساحة هولندا. فهي مدينة مزدحمة ومتصلة الحركة، ممتلئة كاملاً بالنشاط التجاري والصناعي.

في الأشهر القليلة الماضية، تضاعف هذا الإحساس المتعلق بالنشاط التجاري والصناعي بسبب الفورة التي حدثت في الهند بالنسبة لصنع القرارات الاقتصادية الحيوية. وقد شمل ذلك مجال إعداد التقارير المالية. فالميزانية الاتحادية لعام ٢٠١٤ أطلقت فترة محمومة للتخطيط لمعايير المحاسبة الهندية الجديدة، أو معايير المحاسبة الهندية، التي تتقارب مع المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS.

إن ذلك يعد عملاً مهماً بالهند وأن العالم يستشعر ذلك. وسوف أركز خلال ملاحظاتي التي أقدمها على المسار الذي اختارته الهند في التوجه صوب المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS والمعايير العالمية؛ الإنجازات المثيرة حتى الآن، والتحديات المنتظرة.

معايير المحاسبة العالمية Global accounting standards

دعونا نبدأ بتحديث لعملية تبني المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS والتقدم نحو المعايير العالمية.

نحن في مجلس معايير المحاسبة الدولية نرغب في التفكير في المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS باعتبارها مثالاً رائداً للمعايير العالمية. بالفعل هي كذلك، ولكن دعونا لا ننسى أن هناك بعض القطاعات الاقتصادية التي هي أكثر تقدماً حتى منا نحن في اعتماد المعايير العالمية.

على سبيل المثال، نجد أن المعايير التي وضعتها المنظمة الدولية للطيران المدني يتم تطبيقها بالكامل من قبل أكثر من ١٩٠ دولة. فهذه المعايير تضمن النمو الآمن والمنظم لصناعة الطيران.

مثال آخر هو قطاع التكنولوجيا. فالمعايير الدولية التي وضعتها الشبكة العالمية، أو W3C، تستخدم من قبل كل دولة من دول العالم. لقد ذهبت تلك الأيام القديمة السيئة التي كان مستخدمو الكمبيوتر يحتاجون فيها إلى تعلم نظم وتقنيات مختلفة. فاليوم، الشبكة هي ببساطة الشبكة نفسها في كل مكان، سواء كنت في مومباي، مدريد، موسكو أو ماساشوستس.

وعندما يتعلق الأمر بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، فيمكن القول إننا نحقق تقدماً جيداً جداً، ولكن لا يزال هنالك جزءٌ من الطريق يلزمنا أن نقطعه. فالأساس المنطقي لمعايير المحاسبة العالمية مشابه للأمثلة الأخرى التي أوردتها.

لوضع معايير عالية الجودة تؤدي إلى تحسين كفاءة وقابلية استخدام النظام الدولي وسلامته، نجد أنه فيما يتعلق بإعداد معايير الطيران المدني، يتركز الأمر في حماية الركاب، ولإعداد التقارير المالية، يتركز الأمر في حماية المستثمرين.

وعليه، كيف نقوم بإنجاز مهمتنا؟ في الواقع أجرينا خلال عام ٢٠١٤ أبحاثاً موسعة للتعرف إلى حجم استخدام المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS غطت جميع أنحاء العالم. وأظهرت تلك الأبحاث أن ١١٤ دولة من أصل ١٣٨ بلداً قمنا بفحصها تتطلب حالياً استخدام المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS لجميع أو معظم الشركات المدرجة في البورصة. هناك ١٢ دولة أخرى تسمح للشركات بالتطبيق الطوعي للمعايير الدولية للتقرير المالي

IFRS إذا كانت ترغب في القيام بذلك. والهند واحدة من هذه الدول.

أما أوروبا فقد انتقلت قبل عشر سنوات من معايير المحاسبة الوطنية للمعايير الدولية للتقرير المالي IFRS. قامت الهيئة الأوروبية مؤخراً بإجراء مشاورة بشأن تجربة أوروبا مع المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS. والردود التي تلقتها الهيئة والتي تجاوزت المئتين تم نشرها بموقع الهيئة على الإنترنت. وقد كانت الردود مشجعة جداً.

وأشار معظم المجيبون إلى أن تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS أدى إلى تحسين جودة التقارير المالية وزيادة قابليتها للمقارنة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. هذه النتائج تتفق مع تقويمات قامت بها دول أخرى تبنت المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS، مثل كندا وكوريا.

وتستخدم المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS أيضاً على نطاق واسع في جهات الاختصاص القليلة الرئيسية المتبقية التي حتى الآن لا تتطلب استخدامها بالفعل.

في الشهور الاثني عشر الماضية ارتفع بشكل ملحوظ في اليابان عدد الشركات التي تحولت طوعاً إلى المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS الكاملة. في المستقبل القريب، يتوقع أن يتم تقديم نسبة ٢٥ في المائة تقريباً من إجمالي القيمة السوقية للأوراق المالية التي تصدرها الشركات بسوق طوكيو وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي IFRS. الأسباب الثلاثة الأولى التي بررت بها هذه الشركات تحولها إلى المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS الكاملة هي إمكانية المقارنة مع المنافسين العالميين، انتشار قاعدة مساهميها وفعالية الإدارة.

وفي الصين، نجد أن الشركات التي تمثل ٣٠ في المائة من إجمالي القيمة السوقية للبورصة شنغهاي تصدر قوائمها المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي IFRS، نتيجة لإدراجها المزدوج ببورصة هونغ كونغ.

والهند هي عملاق آسيوي آخر يسمح لكل شركة بالتبني الطوعي للمعايير الدولية للتقرير المالي IFRS. حالياً، هناك سبع شركات هندية كبيرة جداً ومنافسة عالمياً تستخدم بالفعل المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS. وهي معاً، تشكل ٢٣ في المائة من القيمة السوقية للشركات الخمسين المفضلة. إن استخدام المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS يساهم إلى حد كبير في جذب المستثمرين الدوليين. فهو يسهل وصولهم إلى أسواق رأس المال الدولية. هكذا تكون الهند في طليعة الجهات المتبنية للمعايير الدولية للتقرير المالي IFRS ضمن الثلاثة الكبار في قارة آسيا!

الهند والمعايير الدولية للتقرير المالي IFRS

وهذا يقودني إلى التطورات الأخيرة فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية في الهند. فقد أعلن رئيس الوزراء مودي عزيمة الهند على اعتماد أعلى المعايير لحوكمة الشركات الدولية. فهو يرى أن وجود نظام حوكمة من الدرجة الأولى يعد شرطاً مسبقاً وحيوياً لجذب المستثمرين الأجانب إلى الهند. وبكل وضوح يمكن القول إن وجود معايير محاسبية ذات جودة عالية هو بدوره يعد عنصراً حيوياً لوجود نظام حوكمة من الدرجة الأولى.

في أول حديث له بشأن الميزانية الاتحادية، صرح وزير المالية ارون جايتلي بأن "هناك حاجة ملحة لتقارب معايير المحاسبة الهندية الحالية مع المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS.

إن الفوائد التي تعود على الهند من تبني المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS واضحة وجلية.

- أولاً، تبني المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS هو التزام علني بمعايير عالية الجودة فيما يتعلق بحوكمة الشركات وإعداد التقارير. وهو يستوفي بالتزامات مهمة قدمتها الهند لمجموعة العشرين G20، ومجلس الاستقرار المالي والهيئات الدولية الأخرى.
- ثانياً، تظهر الدراسات التي جرت في الاقتصادات الناشئة الأخرى أن تكلفة رأس المال سوف تنخفض عموما عندما تتبنى الدولة المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS. فلم تعد للمستثمرين حاجة لتحمل قسط مخاطرة يرتبط بالأنظمة المحاسبية الوطنية التي لا يعترف بها دوليا.
- ثالثاً، توفر المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS للشركات الهندية إمكانية الوصول تقريبا إلى كافة أسواق رأس المال في العالم، بما في ذلك تلك الموجودة في أوروبا والولايات المتحدة.
- وأخيراً، فإن التدريب على المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS يوفر للمحاسبين الهنود مجموعة من المهارات المعترف بها والتي تسعى لتحقيقها تقريبا كل دولة من دول العالم. لدينا العديد من المحاسبين الهنود الذين يعملون في مجلس معايير الحاسبة الدولية IASB وأستطيع أن أؤكد لكم بأنهم يقدمون عملاً من الدرجة الأولى! تخيل فقط لو أن المحاسبين الهنود أصبحت لديهم جميعا مهارات عالية في المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS. حينها تحوذ الهند على كل فرص الاستعانة بمصادر خارجية (outsourcing opportunities)!

ولهذه الأسباب فأن معايير المحاسبة الهندية الجديدة ينبغي أن تعتبر خطوة مهمة في اتجاه تبني المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS.

والأمر يعود لكل دولة فيما يتعلق بتحديد المسار الخاص بها لتبني المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS. فبعض الدول اختارت التبني المباشر والكامل للمعايير. أما الهند فقد اختارت مسارا مختلفا وهي تتقارب مع المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS من خلال إصدار معايير هندية جديدة.

المعايير الهندية الجديدة تتضمن تحسينات مهمة على المعايير المحاسبية الهندية الحالية، و سوف تكون أكثر تقاربا مع المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS. كما أنني معجب جدا بسرعة وتصميم الحكومة الهندية ومعهد المحاسبين القانونيين في الهند لإدخال هذه التحسينات الهامة في إعداد التقارير المالية الهندية.

في الوقت نفسه، علينا أن نعترف بأن المعايير الهندية الجديدة لن تكون نفس المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS. فالمقترحات الحالية تحتوي اختلافا واحداً رئيسياً والعديد من الاختلافات الطفيفة. حتى لو كانت الاختلافات الأخيرة مع المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS الكاملة تبدوا صغيرة، إلا أن تأثيرها من حيث الاعتراف الدولي يمكن أن يكون كبيراً.

إن المستثمرين الأجانب ليس لديهم الوقت أو الموارد اللازمة لدراسة تعقيدات المعايير المحاسبية. إنهم يرغبون في رؤية المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS المعروفة لديهم: أي شيء آخر يثير دهشتهم. فلكي تحصل الهند على الفوائد الكاملة من المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS، من المهم جداً أن لا تقتصر التعديلات التي تجريها على معاييرها الحالية على إجراء تعديلات بسيطة، وينبغي أيضاً أن تحدد سقفاً زمنياً في اتجاه السير نحو تبني المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS. من المهم أن يرى المستثمرون أن ما تقوم به الهند يصب فقط في مصلحة السير على الطريق لتبني المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS كاملة.

وبالفعل، فإنه بخلاف ذلك فإن الخطر يكمن في أن تتكبد الشركات الهندية التكاليف الكاملة للانتقال إلى المعيار الجديدة دون تلقي الفوائد الكاملة والاعتراف الدولي الذي يأتي نتيجة لتبني المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS.

ففي سياق تحقيق تقريب معايير المحاسبة الهندية من المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS، يبدو منطقياً أيضاً أن يستمر الخيار الحالي للشركات الهندية. أولاً، أن استبعاد هذا الخيار يمكن أن ترى فيه الأطراف الدولية ابتعاداً من المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS، حتى وإن كانت الحكومة في الوقت ذاته تريد تقريب الهند من المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS . ثانياً، الانسحاب من خيار المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS من شأنه أن يؤدي إلى خسارة لا داعي لها لإمكانية مقارنة هذه الشركات الهندية مع أقرانهم الدوليين. وأخيراً، وكما أشرت من قبل، فإن خيار المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS الحالي يضع الهند بقوة في طليعة الاقتصادات الآسيوية الكبيرة التي تسير في طريق تبني المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS. ومما لا شك فيه أن الهند ترغب في أن يستمر هذا الدور القيادي في المستقبل.

السيادة الوطنية

في الجزء الأخير من كلمتي أود أن أقول بعض الكلمات عن الموضوع الذي لا يمكن تجاهله، وهو قضية السيادة الوطنية في مجال المحاسبة. إنني أدرك أن بعض الناس في الهند، و أيضاً في أجزاء أخرى من العالم، يتخوفون من أن يؤدي تبني المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS إلى فقدان السيادة الوطنية في عملية وضع المعايير المحاسبية. اسمحوا لي أن أتناول الموضوع بكل وضوح: من المؤكد أن تبني المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS يضع قيداً على الأفضليات الوطنية في المعايير المحاسبية. معظم البلدان في جميع أنحاء العالم تتبنى المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS بكاملها وقاومت أي ضغوط لإجراء تعديلات عليها، مهما كان حجم تلك الضغوط.

ومع ذلك، لا أعتقد أن كل هذه الجهات ذات الاختصاص قد تخلت ببساطة عن سيادتها الوطنية في مجال المعايير المحاسبة. بل إنها بدلاً من ذلك وباختيارها الحر قررت في الواقع تجميع عملياتها المتعلقة بوضع المعايير في منظمة دولية واحدة. ففي جميع جهات الاختصاص، يمكن التراجع عن هذا الاختيار الحر بجرة قلم. فموانع البدء في إعادة نظام محاسبي وطني تكاد تكون معدومة. كل ما تحتاجه هو عقد اتفاقية ترخيص مع مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS، واثنان من المحاسبين يجلسون في غرفة، ويمكنك حذف وإضافة ما تريد.

والحقيقة أن عدداً قليلاً من الدول قد اختارت القيام بذلك تعني أنها تتوقع أن الفوائد الناتجة من أن تكون لديك معايير دولية تفوق بكثير الفوائد الناتجة من وجود معايير محاسبية تخضع بالكامل للتقدير الوطني. لقد تحدثت فيما سبق عن معايير الطيران المدني: هل تحسرت أي جهة من فقدان السيادة الوطنية؟

ثانياً، إن العديد من جهات الاختصاص لم تتقبل معاييرنا جزافاً، بل لديها آلية إجرائية تتبعها في الوصول إلى هذه الموافقة. فهم يعرفون أن عدم القبول بهذه المعايير لن يكون مفيداً لهم. ومع ذلك، فأنهم يعتقدون بحق أن قبول هذه المعايير يوفر لهم آلية فعالة لجعل أصواتهم مسموعة ضمن إجراءات مجلس معايير المحاسبة الدولية التي يتبعها في وضع المعايير.

من الملاحظ، في هذه الأيام، أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يتوفر لديه الاستعداد والرغبة في الاستماع بعناية لأصحاب المصلحة. أن التزام الخطوات الإجرائية والشفافية بالنسبة إلينا يكون دائماً في المقام الأول، الأمر الذي يؤكد أننا نستمع لكل رأي يتم تقديمه. ففي السنوات الأخيرة، استمعنا بعناية لأصحاب المصلحة هنا في قارة آسيا: وقمنا بحل القضايا الآسيوية مثل محاسبة النباتات الحاملة (accounting for bear-er plants) والإنشاءات السكنية.

وفي الأشهر الأخيرة، كثفنا علاقاتنا فيما يتعلق بالعمل مع المعهد الهندي للمحاسبين القانونيين لمناقشة القضايا التي يعد المعهد فيها متباعداً عن المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS. وقد تمكنا من توضيح العديد من هذه القضايا، لتمكين المعهد من إبقاء عدد المواضيع التي يختلف فيها مع المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS في الحد الأدنى الممكن. ونحن ملتزمون بقوة بمواصلة هذه العلاقة الوثيقة في السنوات المقبلة.

إن قرار تحول الهند إلى المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS بكاملها هو القرار الذي لا يمكن أن تتخذه إي جهة أخرى غير الهند نفسها، غير أننا نسعى فقط في تسهيل ذلك بقدر ما هو ممكن.

حقا، أصبحت المعايير العالمية واقعاً لكثير من الصناعات، غير أن مهنة المحاسبة لا يزال أمامها بعض المهام التي يلزم تحقيقها. كما أني أعتقد اعتقاداً قوياً أن إصدار معايير المحاسبة الهندية الجديدة هو خطوة بالغة الأهمية بالنسبة إلى الهند وأنا أشيد بالتصميم والثبات ووتيرة التقدم المحقق لإنجاز هذا العمل.

مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB يقترحان إرشادات توضيحية للاعتراف بالإيرادات

بقلم: كين تيسياك
Ken Tysiac

قرر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أن يقترحا إجراء توضيحات لجوانب معينة من معيار الاعتراف بالإيرادات تسبب مشاكل تطبيقية بالنسبة لبعض معدي القوائم المالية.

يخطط المجلسان لاستكشاف التوضيحات الممكنة لإرشادات المعيار الخاصة بتراخيص الملكية الفكرية وتحديد التزامات الأداء. سيقوم موظفو المجلسين بصياغة مقترحات لطلب ملاحظات التعديلات المحتملة.

عندما قام مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية على نحو مشترك بإصدار معيار الاعتراف بالإيرادات في مايو ٢٠١٤، هللوا فرحين على اعتبار أن ذلك يعد تتويجاً لجهود المجلسين في العمل معاً لإصدار معايير تكون متقاربة بالكامل تقريباً. ويعد المعيار مبنياً على أساس المبادئ (principles-based) أكثر مما هو على أساس إرشادات الصناعة المعينة (industry-specific guidance) التي اعتاد عليها معدو القوائم المالية بالولايات المتحدة الامريكية، وإنه قد تم تصميمه لتعزيز إمكانية المقارنة عبر جهات الاختصاص والصناعات.

إن الاستفسارات المتعلقة بالتطبيق التي وردت من العديد من معدي القوائم المالية قادت مجموعة موارد الانتقال المشتركة التابعة للمجلسين (boards' joint transition resource group) إلى أن تطلب من المجلسين النظر في إمكانية القيام بعمل إضافي فيما يتعلق بإعداد المعيار يتناول قضايا معينة.

وقال رئيس مجلس معايير المحاسبة المالية روسيل قولدن Russell Golden أن مجموعة موارد الانتقال المشتركة تلقت أكثر من ٤٠ موضوعا تتعلق بالمعيار، وأن أكثر من ٣٠ موضوعاً لم تطلب من المجلسين النظر في الأمر.

ولكن روسيل قولدن Russell Golden ذكر أن المجلسين يحتاجان إلى التصرف في الحالات التي يكون فيها تنوعا واسعا في الممارسة العملية. وأضاف بأنه «علينا أن نحاول حل مشكلة التنوع».

وقد تحرك المجلسان قدما في محاولة لحل ذلك التنوع لكن ،كل منهما، توصل إلى استنتاجات مختلفة بشأن جوهر بعض تغييرات وتعديلات التوضيحات التي يخططان لاقتراحها. وقد كان مجلس معايير المحاسبة الدولية عموماً أقل انفتاحاً على التغييرات من مجلس معايير المحاسبة المالية ووافق على اقتراح التوضيحات التي هي بدرجة أكبر محدودة بنطاق المعيار.

يدرس مجلس معايير المحاسبة المالية في إمكانية إجراء تغيير على تاريخ سريان المعيار لإعطاء معدي القوائم المالية مزيداً من الوقت لتغيير النظم والعمليات التي حددوها لتنفيذ المعيار، إلا أنه سوف ينظر في هذه المسألة في وقت لاحق. وقال مجلس معايير المحاسبة الدولية بأن معدي القوائم المالية التابعين لهم لم يشيروا إلى الحاجة إلى التأخير تاريخ سريان المعيار، غير أن باتريك فينجان Patrick Finnegan عضو مجلس معايير المحاسبة الدولية قال إنه يعتقد أن التأخير أمر لا مفر منه.

من المقرر، حاليًا، أن يصبح المعيار ساري المفعول لفترات التقارير التي تبدأ بعد ١٥ ديسمبر ٢٠١٦ بالنسبة للشركات الأمريكية العامة، أو لفترات التقارير التي تبدأ في أو بعد الأول من يناير ٢٠١٧، بالنسبة إلى الشركات التي تستخدم المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS.

اتفق مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية على اقتراح تعديلات على إرشادات التنفيذ بشأن تحديد طبيعة الوعد الذي تحدده المنشأة فيما يتعلق بمنح ترخيص الملكية الفكرية. لكنهما اختلفا بشأن التفاصيل التي يخططان لاقتراحها بخصوص تعديل الإرشادات.

لقد وجدت مجموعة موارد الانتقال المشتركة أن أصحاب المصلحة لديهم تفسيرات مختلفة بالنسبة إلى إرشادات تنفيذ تراخيص الملكية الفكرية. وسوف تعمل التعديلات المقترحة على تضييق هذا الاختلاف في التفسيرات.

واتفق مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية على ضرورة إصدار توضيحات، مشيران إلى أن المنشأة لا ينبغي لها تقسيم حصة الامتياز القائمة على البيع sales -based royalty أو حصة الامتياز القائمة على الاستخدام usage-based royalty إلى جزء يخضع لقيود حصص الامتياز royalties constraint وجزء لا يخضع لقيود حصص الامتياز.

سوف يقترح المجلسان أيضاً تعديلات تتعلق بتحديد التزامات الأداء، حيث وافق أعضاء مجلس معايير المحاسبة المالية على اقتراح تغييرات أكثر جوهرية من التي وافق عليها أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية.

والمخاوف التي تم بيانها فيما يتعلق بتحديد التزامات الأداء تشمل:

- المستوى الذي حددت عنده بالعقد مع العميل السلع أو الخدمات التي تم التعهد بتوفيرها (أي ما إذا كان ينبغي على المنشآت تحديد عدد كبير من البضائع أو الخدمات الإضافية الموعودة بموجب معيار الإيرادات الجديد التي لم يتم تحديدها كمنتجات قابلة للتوريد بموجب إرشادات الإيرادات الحالية).
- تحديد ما إذا كانت السلع والخدمات الموعودة واضحة ويمكن تمييزها.
- تحديد ما إذا كان توفير الشحن والمناولة هو خدمة موعودة في العقد أو تكلفة تتطلب الاستيفاء.

تم نقله بتصرف من مجلة المحاسبة الأمريكية الصادرة في فبراير ٢٠١٥

الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية لتحسين جودة حوكمة الشركات

أ.د. محفوظ صالح التميمي
منسق قسم المحاسبة
كلية العلوم الإدارية – جامعة نجران

تؤدي وظيفة المراجعة الداخلية دوراً مهماً في جميع المنشآت بمختلف أشكالها القانونية – فردية أوشركات – حيث تقوم بمد الإدارة العليا بالمعلومات الضرورية التي تساعدها على اتخاذ القرارات من ناحية، وإمدادها بالمعلومات عن مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق في المنشأة من ناحية أخرى، إلا أنة وعلى الرغم من تلك الأهمية فكانت وجهة النظر بشأن نطاق عمل المراجع الداخلي.

ترى أنة يشمل فقط النواحي المالية، ومع مرور الزمن تطور مفهوم المراجعة الداخلية وتغيرت النظرة إليها، حيث تعتبر الآن جزءا لايتجزأ من الإدارة، وذلك من خلال قيامها بعدد من الأعمال الإدارية كتقويم أداء العاملين بالمنشأة، مد الإدارة العليا بالمعلومات الصحيحة وفي التوقيت المناسب عن المخاطر التي من الممكن إن تواجهها المنشأة باعتبار إن تقدير المخاطر هو المهمة الأساسية لوظيفة المراجعة الداخلية من خلال ما تمتلكه من خبرات وكفاءات والبحث دائماً عن أساليب وطرائق أكثر فعالية في تقدير المخاطر، تزويد المنشأة بالعناصر المؤهلة للقيام بالمهام الإدارية.

هذا إضافة إلى مهامها التقليدية المتمثلة في حماية أصول المنشأة من أي تصرفات غير مرغوب فيها، التأكد من مدى التزام السياسات والإجراءات الموضوعه، وقد عرف معهد المراجعين الداخليين، المراجعة الداخلية بأنها نشاط رقابي مستقل، موضوعي، واستشاري، من شأنه تقديم التأكيدات اللازمة وإبداء التوصيات التي تحقق قيمه مضافة وتزيد من فعالية المنشأة وتؤدى إلى تحسين أدائها، ويساعد هذا النشاط على تحقيق أهداف المنشأة، بوضع أساليب منهجية منظمة لتقويم وتحسين فعالية كل من: إدارة المخاطر، الرقابة، وحوكمة الشركات.

ويتضح من هذا التعريف إن مهام المراجعة الداخلية توسعت لتمتد إلى التحقق من فعالية إجراءات وآليات الرقابة التي تقوم بها المنشأة على تقاريرها وأداء أعمالها وأن تتميز بمستوى ملائم من الجودة للتمكن من ردع المخالفات في إعداد التقارير المالية وسرقات العاملين، باعتبارها اليوم جزءا من حل مشكلات انهيار نظم التقرير المالي، الرقابة الداخلية، والسلوك الاخلاقى والتركيز في الأنشطة التي تكون أكثر عرضة للخطر وتقديم الاستشارات اللازمة للإدارة العليا للتغلب على هذه المخاطر.

من هذا المنطلق يرى الباحث إن فعالية وظيفة المراجعة الداخلية يرتبط بمدى كفاية الموارد المخصصة لها والدعم المقدم من الإدارة العليا لقسم المراجعة الداخلية، مع ضمان التدريب المستمر، باعتبارها العين والوسيلة التي تطمئن عن طريقها الإدارة العليا على ما يجرى في المنشأة لضمان توجيه الأعمال ضمن تحقيق الأهداف.

وبهذا فإن تحسين فعالية وظيفة المراجعة الداخلية يؤدى إلى تفعيل دورها في حوكمة الشركات، ما يؤدى إلى حوكمه أفضل للشركات، ولكي تنجح وظيفة المراجعة الداخلية في أن تؤدي دورها المحوري في حوكمة الشركات ينبغي إن تؤدى بمستوى معين من الجودة مع التزام المعايير المهنية لضمان تلك ألجوده كألاهليه - التي تقاس من خلال المستوى التعليمي، والشهادات المهنية - الاستقلالية والموضوعية التي تقاس من خلال الجهة التي ترفع لها تقارير المراجعة الداخلية والجهة المسؤولة عن تعيين المراجعين الداخليين - وجودة أداء المهام التي تقاس من خلال دقة وكفاية برامج المراجعة، ونطاق المراجعة - وأخيراً التفاعل الجيد مع باقي أطراف الحوكمة.

ويرى الباحث بالرغم من ضرورة أخذ العوامل السابقة في الحسبان إلا إن قياس تحسين جودة وظيفة المراجعة الداخلية يجب إن يتم من خلال عمليات الفحص من قبل أطراف من خارج المنشأة وذوي خبرة عملية في هذا المجال (مثل: المراجعين الخارجيين، المستشارين الخارجيين، المراجعين الداخليين من منشآت وهيئات أخرى) وأن يتم هذا الفحص على الأقل مرة كل خمس سنوات، كما نصت عليه المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، ويرفع تقرير رسمي بذلك للإدارة العليا يتضمن الرأي بشأن مدى التزام وظيفة المراجعة الداخلية المعايير وبخطة العمل، كما يتضمن توصيات بكيفية الإصلاح والتحسين، ولا يعد هذا التقرير مفيداً للمراجع الخارجي فقط، وإنما يفيد أيضاً المراجعين الداخليين، الإدارة، ومجلس الإدارة.

وفي الجانب الآخر يجب أن تفصح وظيفة المراجعة الداخلية دورياً للإدارة عن الأنشطة التي تنفذها، سلطاتها، مسؤولياتها، وما تم إنجازه من خطتها ألموضوعة. كما يجب إن تفصح أيضاً عن المخاطر الجوهرية التي تتعرض لها المنشأة، إجراءات الرقابة الداخلية، قضايا حوكمة الشركات، وغيرها من الأمور التي تطلبها وتحتاجها الإدارة استناداً إلى ميثاق عمل معتمد مسبقاً من قبل لجنة المراجعة بالمنشأة، على إن يحدث كل ثلاث سنوات كما هو متعارف عليه.

لهذا يرى الباحث إن تفعيل دور وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات السعودية يتطلب اليوم توافر العوامل الأساسية لتحقيق جودتها كأهلية المراجعين الداخليين، استقلاليتهم، جودة أداء عمل المراجعة الداخلية، تقسيم الإدارة إلى وحدات فرعية مثل وحدة المراجعة وتختص بمهام المراجعة، وحدة مراقبة جودة الأداء وتختص بمراقبة تنفيذ معايير المراجعة، وحدة الخدمات الاستشارية وتختص بالدراسات الاستشارية، وحدة العمليات المساعدة وتختص بالأعمال المساعدة مثل: الأرشفة والحفظ والنسخ، والتفاعل الجيد بينها وباقي أطراف حوكمة الشركات، وأن تكون الإدارة العليا أول الداعمين لإدارات المراجعة الداخلية؛ لأنهم المستفيدون الأول من وجود تلك الإدارات، كما أن فحص جودة وظيفة المراجعة الداخلية بمعرفة أطراف خارجية تتوافر لديهم الخبرة في هذا المجال سوف يضمن أداء وظيفتها بمستوى مرض من الجودة، مع ضرورة تفعيل دور الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين في هذا الجانب.

٢١٠ مليون طن

حـجـم كـمـيـات البـضـائـع المـنـاولـة بـجـمـيـع المـوانـئ السعودية في عام ٢٠١٤م

١٣٣٠ دورة تدريبية

مجموع الدورات التي نفذتها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين حتى نهاية عام ٢٠١٤م، وحضرها أكثر من ٣٢ ألف متدرب.

١.٢ مليار

عدد الهواتف الذكية التي بيعت عام ٢٠١٤م بزيادة بلغت ٢٨.٤٪ مقارنة بعام ٢٠١٣م.

٢٢,٤ مليون مسافر

مجموع عدد المسافرين الذين عبروا جسر الملك فهد الذي يربط المملكة العربية السعودية بمملكة البحرين خلال عام ٢٠١٤م في كلا الاتجاهين مستخدمين ٩,٨ مليون مركبة، مسجلاً نسبة ارتفاع بلغت حوالي ١٣٪ مقارنة بعام ٢٠١٣م الذي بلغ فيه عدد المسافرين نحو ١٩,٨ مليون مسافر.

١٣٣,٦ مليار دولار

موجودات بنك قطر الوطني بنهاية عام ٢٠١٤م محافظاً على المرتبة الأولى كأكبر بنك خليجي من حيث الموجودات يليه بالمرتبة الثانية البنك الأهلي التجاري كأكبر بنك سعودي، حيث بلغت موجوداته ١١٦ مليار دولار.

Medical

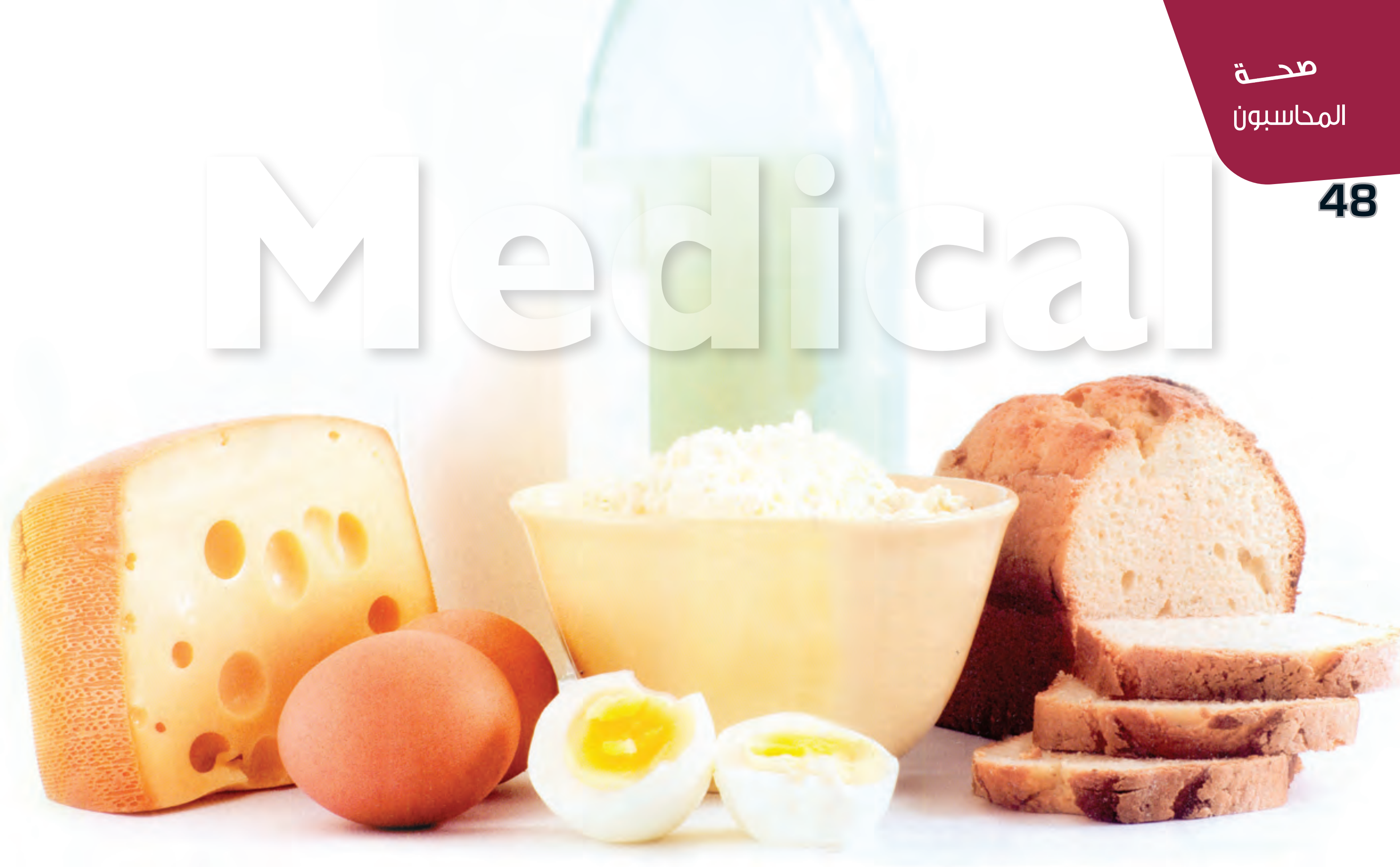

أفكار الغذاء الصحي

يجب أن ينظر الإنسان إلى «كمية الدهون والعضلات في الجسم، إضافة إلى الوزن» فالعضلات والعظام أثقل من الدهون، لذلك فإن إنساناً يملك عظاماً سميكة ولديه عضلات كثيرة يكون وزنه أكثر من آخر له الطول نفسه ولكن عظامه أرفع، وجسمه يتكون من كمية أكثر من الدهون بدلاً من العضلات.

في هذه الحالة لا يدل الوزن على من هو في حالة صحية أفضل من الآخر، بينما الذي يحوي جسمه عضلات أكثر يكون بصحة أفضل، كما يمكن معرفة نسبة الدهون في جسم الإنسان باستخدام جهاز قياس نسبة الدهون.

من الأمور التي تزيد كتلة العضلات في الجسم: الرياضة ورفع الأثقال، والتي تزيد نسبة الدهون في الجسم: المأكولات عالية الدسم، والحميات المتكررة من دون رياضة.

وأماكن تخزين الدهون في الجسم تحدد الوزن الصحي، فالدهون التي تتركز في منطقة الوسط وتعطي شكلاً شبيهاً بالتفاحة، تزيد من احتمالية الإصابة بأمراض القلب، وارتفاع ضغط الدم، والسكري، والجلطة الدماغية، أما الأجسام التي تتركز فيها الدهون في منطقة الأرداف معطية بذلك شكلاً مثل الكمثرى، فهي لا تزيد من احتمالية الإصابة بأي مرض معين.

ومن الأمور التي تساعد على تخسيس الوزن، الانتباه إلى كمية الأطعمة التي يأكلها الإنسان، فالحد الأدنى للسعرات الحرارية التي يجب أن يتناولها الإنسان للحصول على احتياجاته الغذائية كاملة هي: ١٢٠٠ سعرة حرارية، أما كمية السعرات الحرارية التي يحتاجها معظم النساء اللاتي حركتهن قليلة هي ١٦٠٠ سعرة حرارية، وكذلك العجائز، أما بالنسبة إلى الأولاد المراهقين والرجال الذين يمارسون الرياضة بانتظام، فقد تصل احتياجاتهم إلى ٢٨٠٠ سعرة حرارية في اليوم الواحد.

ولتخفيف كيلوغرام واحد من الدهون من الوزن، يجب حرق ٧٠٠٠ سعرة حرارية، فإذا نقّص الإنسان ٥٠٠ سعرة حرارية من احتياجاته اليومية، فسوف ينقص نصف كيلو غرام في الأسبوع، وذلك بتقليل كمية الأكل، أو بالرياضة، أو بالاثنين معاً، لذلك من المهم معرفة أن الدهن يحوي سعرات حرارية أكثر من البروتين والكربوهيدرات.

من السهل حساب كمية الدهون الموجودة في الطعام بدلاً من السعرات الحرارية للأكل عند اتباع حمية لتخسيس الوزن، فمثلاً تحديد كمية اللحم أو الدجاج أو السمك في كل وجبة بكمية لا تتعدى ٩٠ غراماً (هذا يعادل صدر دجاجة) كما يجب إزالة الجلد والشحم، واختيار اللحم الذي لا يحتوي على دهن كثير، وملء المعدة بالخضار

والسلطات والحبوب الكاملة والفواكه، واستبدال منتجات الألبان الكاملة الدسم بمنتجات قليلة الدسم، أو منزوعة الدسم، واستخدام كمية قليلة من الزيت عند الطهي، والاستغناء عنها في الطبخ تماماً أفضل، وعدم حرمان النفس من المأكولات الدسمة مثل البطاطس المقلية والشوكولاته والحلويات، ولكن أخذها بكميات قليلة وليس يومياً، ومحاولة استبدالها بأطعمة أقل دسماً مثل الفاكهة المجففة، والتمر، أو الفشار المطهو من دون زيت، أو الجيلي والمثلجات المصنوعة من عصير الفاكهة.

كما أن هناك بعض الأفكار للغذاء الصحي تساعد على تحكم الإنسان في كمية الدهون مثل: أن على الإنسان غرف الكمية التي سيأكلها عند كل وجبة في طبق طعامه وعدم إضافة أي شيء بعد الانتهاء، واستخدام طبق أصغر حتى يعطي شعوراً بأن كمية الطعام ليست قليلة، وكتابة قائمة الأطعمة التي ينبغي شراؤها من متجر الطعام قبل الخروج لشرائها، وعدم الذهاب إلى السوق عند الشعور بالجوع؛ لتفادي شراء أشياء غير موجودة على القائمة قد تكون غير مفيدة في الحفاظ على الوزن.

وعند الشعور برغبة في الأكل بين الوجبات مع عدم الشعور بالجوع ينصح بشغل الوقت بأنشطة غير الطعام، مثل: المشي، أو الرياضة، أو القراءة، أو التحدث مع صديق على الهاتف، وكتابة قائمة بأعمال مسلية لدى الشخص ولصقها على الثلاجة، عند الشعور بالملل أو الاستياء ينصح بالقيام بإحدى هذه الأمور بدلاً من الأكل، وتناول الأكل عند الجلوس على طاولة الطعام وتفادي تناوله عند القيام بأعمال أخرى مثل مشاهدة التلفاز، أو القراءة، أو غيرها.

إيقاف الأكل عند القيام عن طاولة الطعام، فيجب على الإنسان تخطيط ما سيأكله لليوم بأكمله حتى لا يتعدى الكميات التي عليه أكلها، وللشعور بالشبع ينصح الإنسان بأكل الطعام ببطء والاستمتاع بكل لقمة.

المصدر: التثقيف الصحي بمستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض نقلاً عن جريدة الرياض

الغذاء وعلاقته بالصحة

أول الأمراض المرتبطة بالغذاء هو فقر الدم، وعند الحديث عن أسباب حدوثه وخصوصاً تلك المرتبطة بالغذاء، فيمكن القول إن منها قلة تناول الأغذية التي تحوي عنصر الحديد، وكذلك سوء امتصاص الحديد، لذلك ينصح بعدم شرب الشاي بعد الطعام مباشرة، أو أثناء الطعام؛ لأن ذلك يؤثر سلبياً في امتصاص الحديد.

وتعد الأعراض الرئيسة لفقر الدم مثل نقص في الحيوية والنشاط، والشعور التعب من أدنى مجهود، واصفرار الوجه وشحوبه، والعينين والشفتين، وضيق التنفس عند القيام بأي مجهود، وسرعة ضربات القلب، وعدم القدرة على التركيز، وقلة الاستيعاب الدراسي.

وللوقاية من فقر الدم ينصح بتناول الفواكه وعصائرها، خصوصاً التي تحوي فيتامين (C)؛ ما يساعد على امتصاص الحديد بدلاً من المشروبات الغازية، وكما سبق من الحديث عن تأثير الشاي أو القهوة السلبي، فينصح بعدم تناول أي منهما إلا بعد تناول الطعام بـ ٣ ساعات، كما وينصح بالإكثار من تناول الأطعمة التي تحتوي على عنصر الحديد مثل اللحوم، الكبدة، الخضروات الطازجة كالسبانخ والجرجير، والعسل الأسود، وبالنسبة إلى مرضى فقر الدم فينصح بالاستمرار في تناول العلاج الموصوف من قبل الطبيب.

ومن الأمراض التي يكون للغذاء علاقة في حدوثها هي مشكلات الجلد، يعكس الجلد الوضع الصحي الداخلي للإنسان، لذلك يمكن أن يؤثر الغذاء الذي يتناوله في مظهر جلده، وذلك لأن الغذاء الذي يفتقد العناصر الغذائية الأساسية يمكن أن يؤدي إلى تخفيف تدفق الدم والأوكسجين إلى الجلد ويؤثر في الجلد ولونه.

فما الطعام المناسب للجلد؟:

هناك عدد من الفيتامينات والمعادن التي تسهم في صحة الجلد، ولذلك يجب أن يتناول الإنسان غذاءً سليماً ومتوازناً، كما أن بعض الفيتامينات من أهمها فيتامين (أ) الذي يوجد في أطعمة مثل الكبدة، صفار البيض، السبانخ، الملوخية، الجزر.

وفيتامين (د) الذي يوجد في أطعمة مثل الكبدة، الزبدة، صفار البيض، زيت كبد الحوت، زيت دوار الشمس، أشعة الشمس، وكذلك فيتامين (ه) الذي يوجد في أطعمة مثل السمك، البقول، الزيوت النباتية، القمح، الخضار وكلها مهمة للجلد الصحي.

كما يجب أن يكون الماء على رأس قائمة الغذاء اليومي للإنسان، فهو يغذي الجلد ويرطبه من الداخل، لذلك ينصح عادة بتناول ٦ – ٨ أكواب من الماء يومياً، وإذا كان الإنسان يمارس الرياضة باستمرار، أو يشرب كثيراً من القهوة والشاي التي تدر البول فعليه شرب المزيد من الماء.

بالنسبة إلى علاقة الغذاء بتساقط الشعر الذي يشغل كثيرين، فإن الإنسان في العادة يفقد ما بين ٢٠ و ٥٠ شعرة يومياً، ويحدث هذا عند النساء بنسبة أكبر من الرجال، والأسباب كثيرة لتساقط الشعر يمكن إيجازها في:

العوامل الوراثية، التقدم في السن، الأمراض المعدية، التوتر والقلق النفسي، والنقص في العناصر الغذائية: وهذا ما يهمنا هنا حيث تشير الدراسات إلى أن النقص في بعض العناصر الغذائية المهمة مثل الفيتامينات وخصوصاً (أ، ب) والحديد يسهم إلى حد كبير في تساقط الشعر.

فيجب الحرص على تناول الأغذية المتوازنة التي تحوي جميع العناصر الغذائية الموجودة في الهرم الغذائي، وتناول الأغذية الغنية بمادة الحديد مثل: اللحوم، والدجاج، والخضراوات الورقية الخضراء، وتناول الأغذية الغنية بفيتامين (أ) الذي يوجد بكثرة في الفواكه والخضار والخضراوات الصفراء مثل: الجزرا والمانجوا والبطيخ، تناول الأغذية الغنية بفيتامين (ب) والذي يوجد في معظم الأطعمة.

وظائف التكنولوجيا:
هل أنت بحاجة لشهادة جامعية؟

أليزابيث غارون

في عام ٢٠١٣، كان معدل راتب الموظف في مجال صناعات التكنولوجيا ١٩٦ ألف دولار أمريكي، حسب الأرقام التي جُمعت من مكتب إحصائيات العمل في الولايات الأمريكية المتحدة، ومن المتوقع أن يرتفع هذا المعدل في هذه السنة.

واصلت رواتب القطاع التكنولوجي في وادي السيليكون ازديادها لسنوات، متجاوزة معدل التضخم، لتجتذب المواهب من مختلف بقاع العالم. ويمكن ملاحظة تزايد الرواتب في كثير من مراكز صناعة التكنولوجيا في أنحاء مختلفة من العالم.

أعلنت مؤخراً شركة تطوير برامج الألعاب على الهواتف النقالة ويبي دوت كوم (weeby.com) أنها مستعدة أن تدفع راتباً سنوياً لمهندسي التطبيقات الجديدة، يقرب من ربع مليون دولار أمريكي، إضافة إلى تملك أسهم في الشركة.

في الوقت نفسه، تظل بعض الوظائف شاغرة، سواءٌ في وادي السيليكون في الولايات المتحدة، أو في مراكز أخرى مثل برلين. وغالباً يتنافس أرباب العمل على ملء هذه الوظائف بما يتوافر أمامهم من أفضل المواهب التكنولوجية.

مع كل هذه المعلومات مجتمعة، لا عجب أن يتساءل طلاب الجامعات في أرجاء المعمورة عما إذا كانت الدراسة لأربع سنوات جامعية هي أفضل السبل للحصول على قطعة من تلك الكعكة. وهل من الأفضل ترك الدراسة الجامعية والتسجيل في إحدى الدورات التكنولوجية للوصول بسرعة إلى مهنة مربحة؟

استطلع موقع (بي بي سي كابيتال) رأي عدد من الخبراء حول أهمية الشهادة الجامعية في عالم يقوده التقدم التكنولوجي بشكل متزايد، ويركز فيه الناس على الرواتب - سواءٌ كنت تبحث عن عمل في وادي السيليكون في أمريكا، أو لندن، أو برلين، أو في أي مكان آخر في ذلك القطاع الصناعي. وفيما يلي مقتطفات من آراء بعض الخبراء.

سكوت بورسيل - مدير قسم في توظيف التقنيين بشركة (جوب-سبرينغ بارتنرز) بوادي السيليكون:

تبحث الشركات عن مهندسين متحمسين وذوي أسس قوية جداً ممن يريدون مستقبلاً في عالم البرمجة. فإذا كان الشخص يبحث فقط عن راتب جيد ولم تكن لديه رغبة أو حماس قوي في البرمجة، فإني أوصي بشدة أن يحصلوا على شهادة جامعية.

وإذا كنت من الحاصلين على مستوى جيد في التقدير العام من جامعة مرموقة، فإنك ستجد أبواباً كثيرة مفتوحة لمقابلات التوظيف. أما إذا كنت من الدارسين في جامعات أقل شهرة أو كليات حكومية، فإن الشهادة لن تكون بتلك الأهمية. وعندها، سيهتم أرباب العمل بأمور مثل فترات التدريب

والمشاريع الجانبية والتقدير الدراسي العام في الجامعة. وستكون، في تلك اللحظة واحداً من كثيرين يسعون للحصول على فرص عمل وسيتوجب عليك أن تتميز عن الآخرين بوسيلة ما.

تصور أن النخبة من العاملين في هذا القطاع الصناعي هم أناس متحمسون في التكنولوجيا والبرمجة، فإن لم تكن مثلهم، سيكون صعباً عليك منافستهم. وإن كنت من المتحمسين، فلا تتوقف عند الشهادة الجامعية. قم بإنجاز مشاريعك الجانبية، واشترك في إحدى خدمات الإنترنت التي تعرض فيها مهاراتك، وشارك في دورات التدريب العملي، واحضر اللقاءات غير الرسمية أو تجمعات تبادل الخبرات.

إذا ما قمت بهذه الأمور، فذلك يعني أنك ستتميّز عن الجموع التي تنظر إلى مجال الهندسة على أنه يوفر مهنة آمنة، التي تبذل أقل جهد ممكن لتحصل على وظيفة متوسطة براتب لائق.

ناتالي مرّي - مسؤولة توظيف التقنيين بشركة ديمونوير المساهمة في فانكوفر، كندا:

هناك إجماع في الرأي بين أقراني بأن شهادة أساسية في علوم الكمبيوتر هي قيّمة جداً. ومع ذلك، فإن عدداً من كبار المهندسين الذين أكنّ لهم احتراماً جماً يرون أنها ليست بالضرورة مؤشراً للنجاح.

وكما ذكر لي أحدهم: «لا يضمن أي من المسارين تحقيق آفاقك المستقبلية، فأنت تكسب قدراتك التالية في كل يوم من أيامك المهنية في الوظيفة».

كنت قد عيّنت من قبل مطوّري برامج تعلموا ذاتياً، وكانوا بارعين بالفعل. ومع ذلك، يؤكد معظم مديري التطوير والتنمية بشدة على وجود رغبة جامحة لنيل شهادة جامعية.

قمت باستطلاع رأي عدد من كبار المهندسين، شمل بعض الأسباب التي أشاروا إليها، التي تصب في صالح التعليم الجامعي: إن شهادة جيدة في الهندسة هي معيار جيد للنجاح؛ فسرعان ما تتغير اللغات والأدوات المحددة التي تستعملها يومياً كمبرمج، لكن المبادىء الأساسية ليست كذلك. يمكن للأسس الجيدة أن تُعدك لمهنة تدوم لعقود.

ويجادل البعض بأن الجامعة وشهاداتها هي أقل أهمية من سلوكيات التعامل، فالأكثر تعبيراً عنك، هي روح المبادرة التي لديك، والأعمال والإنجازات التي تحققها، ومساهماتك في أنظمة «المصدر المفتوح»، إضافة إلى سلوكك وولعك (وما قمت به عند توافر الفرص التي أتيحت لك).

من وجهة نظر مسؤول في مجال التوظيف، هناك أمر آخر يصب في صالح الحصول على شهادة جامعية، وهو القدرة على التحرك عالمياً، فأكثر مواصفات الحصول على تأشيرة دخول، لكي يتم قبولك في كندا وأوروبا على حد سواء، تتطلب منك الحصول على شهادة تعليمية واحدة على الأقل.

نيل ماثامز - كبير مسؤولي التوظيف في شركة تالنت انترناشنال، بيرث، أستراليا:

إذا كان الطالب جاداً في جهوده للحصول على وظيفة في مجال تقنية المعلومات، فإن الحصول على شهادة في علم الكمبيوتر هو أفضل من ترك الدراسة الجامعية لصالح دورة في برمجة التقنيات.

في هذه الأيام، يعد الحصول على تدريب في شركة غوغل، أو فيسبوك، أو آبل، موازيا للحصول على وظيفة مبتدئة في شركة غولدمان ساكس قبل ١٠ سنوات مضت.

يقدم ٥٠ ألف شخص أسبوعياً سيرتهم الذاتية إلى شركة غوغل من كافة أنحاء العالم، بينما تقوم الشركة بتوظيف ما يقل عن ٠,٢ في المئة منهم فقط. لذا، فإن الحد الأدنى المطلوب هو شهادة معتبرة من جامعة رائدة.

بالطبع هناك أمثلة لوجود مبرمجي تطبيقات ممن اشتهروا بشكل مذهل دون شهادة جامعية. قابلت العديد منهم، لكن لكل قاعدة شواذ. سأفاجأ إذا وجدت أن نسبة المبرمجين غير الحاصلين على شهادات في أي شركة كبرى في وادي السيليكون أو لندن تفوق نسبة ١٠ في المئة.

راجيش سيتّي - مؤلف وصاحب عدة شركات في وادي السيليكون - الولايات المتحدة:

الخيار المؤقت بدراستك لدورة في مجال التكنولوجيا بدلاً من الدراسة الجامعية هو خيار محبب لأجل قصير فقط.

ليست هناك، حتى اليوم، خياراتٌ جيدة يمكن أن تقدم لك ما تقدمه الدراسة عبر جامعة معتبرة. فالدراسة في جامعة معتبرة تشمل أموراً مختلفة مثل السمعة القوية لتلك الجامعة، وجمهور الخريجين الضخم، ومهارات التعامل مع الآخرين، والصداقات التي يمكن أن تدوم مدى الحياة، والتنوع الفكري.

النصيحة هي أن تدرس في الجامعة ثم تبذل جهداً إضافياً للدخول في دورات مجانية أخرى، مثل الدورات المكثفة المصغرة على الإنترنت، كتلك التي توفرها مواقع مثل كورسيرا (Coursera) و أوداسيتي (Udacity) لإثراء معلوماتك.

جيرمي ديل - غايديساي - المدير التنفيذي للفرع الأوروبي لشركة فون-تشرتشز لتوظيف مهندسي تطبيقات التسلية الرقمية، فرع برلين:

يبدو أن لاسم الجامعة، في أوروبا، أثر بسيط على اتخاذ قرار أرباب العمل بتوظيف مهندس ما. وهذا أقل بكثير مما يحدث في قطاعي البنوك والمحاماة. ففوق كل شيء، يبحث أصحاب العمل في أوروبا عن الخبرة التجارية، لأن لأغلبهم مشاكل آنية يجب حلّها، وعادة يكون ذلك من خلال تمويل محدود جداً.

إن توظيف مهندسين عديمي أو قليلي الخبرة في هذا الحقل له مخاطره. لذلك يعمد كثيرون من مطوّري التطبيقات، خاصة في ألمانيا على سبيل المثال، إلى توظيف متدربين برواتب قليلة ليفسحوا لهم المجال أمام التقدم والتطور في عملهم.

يبدو هذا جنونياً عندما نعلم أن قرابة ٢٠ ألف وظيفة مطوّر تطبيقات ستبقى شاغرة هذا العام في ألمانيا. إن أغلب الشركات قد توجهت إلى السوق العالمية لتضع حلولاً لهذه المشكلة.

وكما أن الخبرة التجارية مهمة جداً لأوروبا، فإن إنهاء الدراسات العليا مهم أيضاً. ومن المهم أن تكون حاصلاً على شهادة دكتوراة أو ماجستير في علوم الكمبيوتر أو ما يتعلق بذلك المجال.

إذا ما ترك طالب دراسته الجامعية، فذلك يدل على أنه من المرجح أن يعيد الأمر نفسه في بيئته الوظيفية. إن ذلك يرسل إشارات خاطئة، خاصة للشركات حديثة النشأة التي تريد أن يبقى موظفوها لأطول فترة ممكنة. فهذا يفيد أيضاً في القضاء على عدم التجانس بين فرق العمل، وتفادي هجرة العقول الجيدة من الشركة.

إذا ترك طالب جامعي دراسته، فإنه قد يخسر معرفة نظرية محددة مطلوبة على مستوى تجاري، وهي قيمة الانضباط. كما أنه يقلل من فرص حصوله على عمل في الخارج.

المصدر : موقع (BBC Capital)

purpose." She adds, "This behavior is on the rise, and we are seeing this manifest into positive impact in our communi- ties as well as share growth for brands."

Generational Responses

Nielsen's business collaborator Natural Marketing Institute (NMI) performed a separate nine-country online study looking at the ages at which customers are more likely to respond favorably to sustainability efforts. The goal was "to separate the passive eco-friendly consumer from the passionate [one]" and to better "understand how global attitudes and behaviors are chang- ing with regard to sustainability engagement." Millennials (ages 21-34) are by far the most responsive to sustain- able companies with goals to serve all stakeholders—social and envi- ronmental as well as financial. Of the Millennial respondents, 51% pay extra for sustainable products, 51% check packaging to ensure positive environmental impact, and 49% prefer to work for a sus- tainable company. Generation X (ages 3549-) respondents are the next most responsive (25%, 25%, and 26%, respectively). Respon- dents in the Silent Generation (age 65 and older) are least responsive (3%, 2%, and 3%, respectively).

Fenton emphasizes the impor- tance of brand promotion of sustainability: "Precision market- ing and knowing your con- sumers intimately will yield the greatest results. It's no longer a question if consumers care about social impact. Consumers do care and show they do through their actions. The question is 'how is your brand effectively creating shared value by marry- ing the appropriate social cause and consumer segments?'"

Areas of Concern

Half or more of global consumers list six causes as areas of extreme concern. They are increasing ac- cess to clean water, improving ac- cess to sanitation, eradicating ex- treme poverty and hunger, combating noncommunicable dis- eases, ensuring environmental sus- tainability, and reducing child mortality.

For companies that want to in- corporate efforts to address some of these areas into their practices, the study concludes that a five- part approach is required for suc- cess in utilizing sustainability as a brand strategy:

1. "VISION. Be clear, actionable and global.

2. "ENDORSEMENT. Get adop- tion and action from senior leadership.

3. "STRATEGY. Focus on outward messaging and consistent cause messaging.

4. "ACCOUNTABILITY. Use key performance indicators, inter- nally and externally.

5. "MEASUREMENT. Quantify program outcomes and return on investment consistently across markets."

Alibaba Group Inverts Stakeholder Priorities

Another recent development that suggests the benefits of incorpo- rating sustainable business prac- tices is Alibaba Group's recent ini- tial public offering (IPO), the largest IPO ever. This Chinese company is unique in many re- spects. It operates as both a wholesaler and a retailer, calling itself a high-technology market- place where buyers and sellers meet. The prospectus for its IPO contains a very unusual objective for the company: "Our mission is to make it easy to do business anywhere." The document also describes the importance of the company's culture: "We view our

Ethics

culture as fundamental to our success and our ability to serve our customers, develop our em- ployees and deliver long-term value to our shareholders." Note the order of the stakehold- ers in that quote. Alibaba inten- tionally serves customers first, em- ployees second, and shareholders third. This is one of the more sig- nificant differences between this rapidly growing company and western companies whose incor- poration laws require shareowner interests to be paramount. In an interview with CNBC, the execu- tive chairman of Alibaba Group, Jack Ma, spoke about prioritizing customers first. He believes that if the customer is happy, the com- pany will succeed and sharehold- ers will ultimately benefit. In terms of sustainable practices, Ma noted that the success of the IPO wasn't just the money but a sign of trust. And he believes delivering on that trust involves further de- veloping the company's ecosystem, which includes helping small busi- nesses not only in China but around the world.

Time will tell whether the Al- ibaba approach is successful in the long run. In the meantime, con- sumers and investors are paying more attention to issues of sus- tainability, and companies need to consider these issues when formu- lating strategy. SF Curtis C. Verschoor, CMA, CPA, is the Emeritus Ledger & Quill Re- search Professor, School of Accoun- tancy and MIS, and an honorary Se- nior Wicklander Research Fellow in the Institute for Business and Profes- sional Ethics, both at DePaul Uni- versity, Chicago. He also is a Re- search Scholar in the Center for Business Ethics at Bentley University, Waltham, Mass., and Chair of IMA's Ethics Committee. He was selected by Trust Across America—Trust Around the World as one of the Top Thought Leaders in Trustworthy Business—2014. His e-mail address is curtisverschoor@sbcglobal.net.

For guidance in applying the IMA Statement of Ethical Professional Practice to your ethical dilemma, contact the IMA Ethics Helpline at (800) 2451383- in the U.S. or Canada. In other countries, dial the AT&T USA Direct Access Number from www.usa.att.com/ traveler/ index.jsp, then the above number.

Curtis C. Verschoor, CMA, CPA, Editor

Sustainability as a Strategy

A new survey shows that con- sumers around the world are willing to pay more for products from companies that practice so- cial responsibility, and the largest IPO ever involves a company that prioritizes customers and em- ployees over shareholders.

The debate about whether sus- tainable socially and environ- mentally responsible corporations report more favorable financial re- sults for shareowners has carried on for many years.

Studies have already shown that highly motivated, more productive employees lead to lower turnover and training costs as well as an improved bottom line. In addi- tion, investments in local charita- ble organizations and other efforts to burnish reputation also appear to result in positive returns. But the most difficult connection to demonstrate is that customers are willing to pay more for a product made by a company that at least tries to achieve broad social good. Now a recent survey by global consumer research firm Nielsen Holdings N.V. indicates a strong link between consumer actions and their wishes for positive social impact.

The survey report, "Doing Well by Doing Good," is based on an online poll of 30,000 respondents in 60 countries. The purpose of the survey is to ascertain:

- "How passionate consumers are about sustainable practices when it comes to purchase considerations.
- "Which consumer segments are most supportive of ecological or other socially responsible efforts.
- "The social issues/causes that are attracting the most concern."

The methodology for the study includes consideration of age and gender for each country based on its Internet users, and it's weighted to be representative of Internet consumers. It's based on claimed behavior rather than objective measurement.

Willing to Spend More

The findings show that 55% of global respondents "say they are willing to pay extra for products and services from companies that are committed to positive social and environmental impact." This is an increase from 50% in 2012 and 45% in 2011. The Asia-Pacific (64%), Latin America (63%), and Middle East/Africa (63%) regions express a stronger willingness than the global average. These percentages have increased nine, 13, and 10 percentage points, respectively, since 2011. While the purchasing sentiment in North America (42%) and Europe (40%) is lower than the global average, these regions have increased seven and eight percentage points, respectively, since 2011.

The survey found similar results to a question about whether con- sumers had made a recent pur- chase from a socially responsible company. "More than half of global respondents (52%) say they have purchased at least one prod- uct or service in the past six months from a socially responsible company, with respondents in Latin America (65%), Asia-Pacific (59%) and Middle East/Africa (59%) exceeding the global aver- age. Four in 10 respondents in North America and Europe say they have made a sustainable pur- chase in the past six months." Nielsen Holdings supported these conclusions by reviewing compar- ative retail sales data relating to 34 brands in nine countries.

Importance of Responsible Companies

Other corporate initiatives to pro- tect the environment, be sustain- able, and act in socially responsible ways also are important to consumers. Globally, two-thirds of respondents prefer to work for a socially responsible company, 53% check information on product packaging to ensure sustainable impact, and 49% volunteer with and/or donate to organizations engaged in social and environ- mental programs.

Amy Fenton, Nielsen's global leader of public development and sustainability, provides a conclu- sion as to the importance of com- panies acting responsibly: "At the moment of truth—in store, online and elsewhere—consumers are making a choice and a choice that is heavily influenced by brands with a social

of the Code relating to this subject, namely clarifying management's responsibilities. IMA's Committee on Ethics issued a comment letter advocating significant revisions to the exposure draft, including expanding its scope to cover more aspects of providing nonassurance services to audit clients. At its January meeting, the Board unanimously approved updates relating to the withdrawal of emergency acceptance provisions, management responsibilities, and clarifications about how to prepare accounting records using mechanical services.

Implementing the Code Worldwide

IFAC includes more than 175 member organizations in 130 countries, encompassing 2.5 million accountants in public practice, education, government service, industry, and commerce.

With a group that broad and varied, an IESBA working group was tasked to determine ways to improve the usability of the Code, thereby facilitating its adoption, effective implementation, and consistent application around the world.

The working group recommended clarifying and simplifying the language contained in the Code, highlighting actual requirements for compliance, and developing an electronic Code. In October 2014, the Board requested comments from stakeholders on possible approaches to the Code that could improve its clarity and usability by revising its structure.

IMA's Committee on Ethics plans to respond to this request. Then in December 2014, the Board launched a Web-based version of the Code designed to provide enhanced access and greater ease of use and navigation.

The Board also has chosen to focus considerable attention on Part C of the Code, which applies specifically to professional accountants in business (PAIB). Phase I of this project consists of an exposure draft, Proposed Changes to Part C of the Code Addressing Presentation of Information and Pressure to Breach the Fundamental Principles. (Phase II will deal with inducements.) The proposed changes in Phase I include:

- "Fuller and more explicit guidance regarding PAIBs' responsibilities when presenting information;

- Strengthened guidance on how a PAIB can disassociate from misleading information;

- An expanded description of pressure that may lead to a breach of the fundamental principles in the Code together with practical examples to illustrate different kinds of situations in which such pressure may arise; and

- New guidance to assist PAIBs in identifying and responding to pressure that could result in a breach of the fundamental principles."

IESBA Technical Director Ken

Siong says, "The development of this enhanced guidance reflects a rebalancing of the board's focus to be more inclusive of PAIBs, a very large and important part of the accountancy profession." IMA's Committee on Ethics plans to submit advocacy comments concerning both phases.

Since 2013, IMA has been a full member of IFAC and is one of only two organizations in the group based in the United States. IMA members must comply with the IMA Statement of Ethical Professional Practice, which the Committee on Ethics is tasked to assure its contents continue to be no less stringent than those in the IESBA's Code. **SF**

For guidance in applying the IMA Statement of Ethical Professional Practice to your ethical dilemma, contact the IMA Ethics Helpline at (800) 2451383- in the U.S. or Canada. In other countries, dial the AT&T USA Direct Access Number from www.usa.att.com/ traveler/ index.jsp, then the above number.

Curtis C. Verschoor, CMA, CPA, is the Emeritus Ledger & Quill Research Professor, School of Accountancy and MIS, and an honorary Senior Wicklander Research Fellow in the Institute for Business and Professional Ethics, both at DePaul University, Chicago. He also is a Research Scholar in the Center for Business Ethics at Bentley University, Waltham, Mass., and chair of IMA's Ethics Committee. He was selected by Trust Across America-Trust Around the World as one of the

2015 Top Thought Leaders in Trust. His e-mail address is curtisverschoor@sbcglobal.net.

Curtis C. Verschoor, CMA, CPA, Editor

IFAC Updates Code of Ethics

The International Ethics Stan- dards Board for Accountants (IESBA) is updating its Code of Ethics to provide more guidance for professional accountants in business.

One of the missions of the International Federation of Accountants ® (IFAC®), a "global organization for the accountancy profession dedicated to serving the public interest by strengthening the profession and contributing to the development of strong international economies," is to contribute to the development of global high-quality standards and guidance in various areas of accounting.

The IFAC group that performs this task in the area of ethics is the International Ethics Standards Board for Accountants® (IESBA®).

The IESBA's mission is to set "high-quality ethics standards for professional accountants" and work toward convergence of global and national standards. According to IESBA's 2013 Annual Report, Reinforcing Trust in the Profession, issued November 19, 2014, this mission contributes "to public confidence in the accounting profession." The report's publication was delayed following the passing of IESBA Chair Jörgen Holmquist in March 2014, thus it includes developments and actions from both 2013 and 2014.

In his introduction to the report, Wui San Kwok, interim chair of the IESBA, writes, "Ethics is the foundation on which public trust in the accounting profession is built." Consequently, the most important IESBA strategy to continue to reinforce public trust is to promote the recognition and widespread adoption of the IESBA Code of Ethics for Professional Accountants throughout the world.

Outreach to stakeholders continues to be an important activity that is undertaken by Board members and IESBA staff. To ensure that the Code remains relevant in the face of new developments in the accounting world, the Board established an Emerging Issues and Outreach Committee.

Final and Potential Changes to the Code

In March 2013, the IESBA published Changes to the Code of Ethics for Professional Accountants Addressing Conflicts of Interest, a final pronouncement that provides more comprehensive guidance of situations that could possibly involve a conflict of interest. This revision to the Code, which became effective July 1, 2014, is equally applicable to professional accountants in business and in public practice. It's helpful in identifying, evaluating, and managing circumstances that might involve conflicts of interest.

Perhaps the most controversial and challenging topic facing the Board is determining the best way to provide guidance on whether professional accountants should overturn their ethical responsibility to confidentiality when faced with circumstances that can be considered noncompliance with laws and regulations. To address this issue, the Board published an exposure draft, Responding to a Suspected Illegal Act, in 2012. The draft resulted in more than 70 comment letters, so the IESBA sponsored three global roundtables of stakeholders in 2014. In its January 2015 meeting, the Board approved the key objectives for accountants in its new Proposed Response Framework.

On a related topic, on May 20, 2014, the IESBA published an exposure draft that deals with the ethical ramifications of independent auditors providing nonassurance services to audit clients.

Fifty-nine comment letters were received in response. The exposure draft, Proposed Changes to Certain Curtis C. Verschoor, CMA, CPA, Editor IFAC Updates Code The International Ethics Stan- of Ethics dards Board for Accountants (IESBA) is updating its Code of Ethics to provide more guidance for professional accountants in business.

Provisions of the Code Addressing Non-Assurance Services for Audit Clients, covers only certain portions

Figure 1: Gartner's Value Chain Model of Analytics

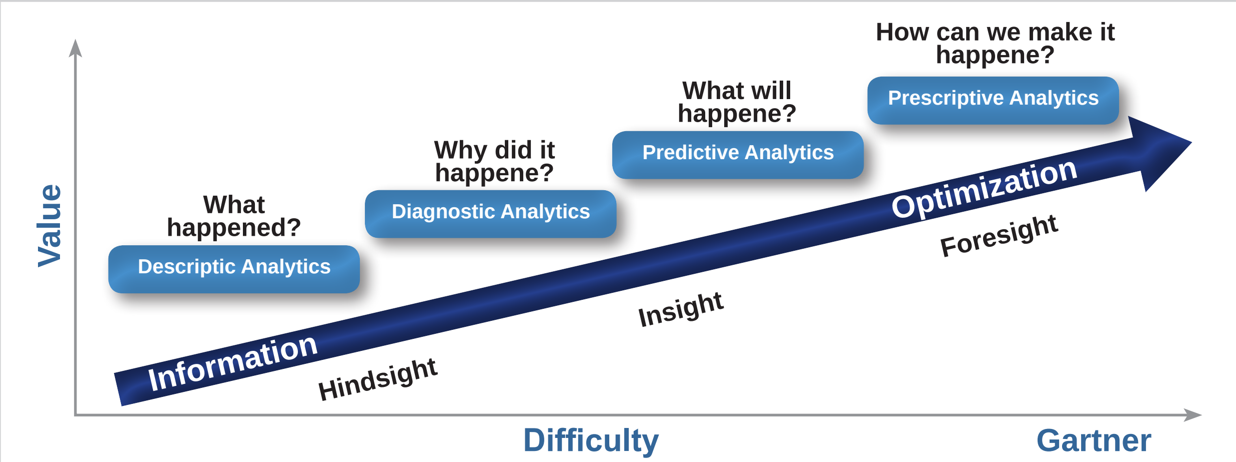

oursales. If we can anticipate the impact of events and react to them immediately, we can minimize our inventory costs and maximize our profit margins. If we candetermine when a customer's purchasing habits have changed, we can spot potential fraudulent purchases or a new marketing opportunity.

By analyzing the data and utilizing advanced mathematical models, predictive analytics can provide actionable knowledge in a timely manner. Maximizing the business value of predictive analytics requires using the predictive model's insights immediately at the point of contact with the external customer or internal decision maker and urging them to take action. Thus the famous Amazon.

com prompt, "Others who purchased this product, also bought product X," that implies you would be wise to follow in others' footsteps and purchase additional products as well. It isn't enough to analyze the data and extrapolate next month's sales forecast. The use of predictive analytics today implies analyzing the data and taking immediate steps to impact next month's sales forecast by presenting actionable choices and solutions to the external or internal customer at crucial decision points.

Roadmap to Predictive Analytics

While Gartner talks about the seismic shift in organizations moving from being application-centric to data-centric, most companies will experience more of anevolution than a revolution. Those that have invested in a traditional business intelligence platform will have a strong base of quality structured data stores to serve as a foundation for their analytics strategy. Companies coming late to the game will have access to better tool sets and methodologies that will help them get up to speed more quickly than in the past, especially if they focus on smaller targeted projects.

The traditional structured data stores containing internal data will continue to be important building blocks, but there's an increased availability of data coming from new sources that will challenge the dexterity of both camps. An investment in capturing and mining unstructured data is becoming more important, especially as it relates to social media. By analyzing tweets on Twitter or posts on Facebook, emerging trends can be identified quickly and acted upon in order to gain a competitive advantage.

Combining structured data (e.g., a company's internal customer information) with unstructured data (e.g., external social media feeds) will create powerful predictive analytics models. As more devices and components are constructed with the ability to capture data and connect to the Internet, large volumes of new data are coming online, providing valuable opportunities for companies with the capability to create predictive models and generate real-time solutions.

Make the Transition

The roles of business intelligence and predictive analytics are quickly evolving and becoming more important for businesses hoping to compete in the global marketplace. While companies with a strong base in traditional business intelligence and descriptive analytics will benefit from their previous groundwork, there are opportunities for companies starting from a weaker base to move into predictive analytics in targeted areas that can quickly generate positive returns on investment.

And what of the department my coworker asked about? Let's just say that 2015 will be the year it makes a strong move up the analytics curve. SF Rod Koch, CMA, PMP, CSM, is an IT project manager at Utica National Insurance Group. He is a member of the IMA® Syracuse Chapter and IMA's Technology Solutions & Practices Committee. You can reach Rod at Rod.Koch@uticanational.com.

TECH Practices

By Rod Koch, CMA, PMP

From Business Intelligence to Predictive Analytics

I recently received an urgent e-mail from a colleague asking if a particular department in the company was "doing data analytics." My stomach tightened as I attempted to visualize what exactly the sender meant by "data analytics." Perhaps she wondered if the department had an interface to the corporate data warehouse and was using reports and dashboards to make informed decisions to positively impact the department's revenue. Maybe she wanted to know if the department was using predictive models to forecast future demand. Or was she merely curious as to whether the department was using fact-based decisionmaking methods vs. to more subjective ones?

Attempting to answer her question led to many additional questions, but chiefly:

1. What are analytics, and how do they differ from business intelligence?
2. What additional benefits can predictive analytics bring above and beyond traditional business intelligence?
3. How do we move from business intelligence to predictive analytics?

What Are Analytics?

The term "business intelligence" has traditionally described the field of taking raw data and turning it into knowledge used to make business decisions (whichthereby includes some form of data analytics). Forrester, a global research and advisory firm, defines business intelligence as "a set of methodologies, processes, architectures, and technologies that leverage the output of information management processes for analysis, reporting, performance management, and information delivery." Today, however, "business intelligence" is often used more restrictively. It includes the traditional data warehouse, associated dashboards, and end-user reporting, usually accompanied by data mining and analytics focused on the use of historical data. The value chain model of analytics, developed by research company Gartner, is a good way to visualize the transition between traditional business intelligence and predictive analytics (see Figure 1).

Last year, Gartner split its analysis of the advanced analytics market from the traditional business intelligence and analytics market. In Gartner's view, advanced analytics focuses on predictive analytics while including some diagnostic and prescriptive analytics. In contrast, the business intelligence and analytics market consists of traditional data warehouse functionality plus descriptive (and some diagnostic) analytics. Gartner estimated that, as of 2012, only about 13% ofcompanies were doing predictive analytics. The company predicts that, by 2016, 70% of high-performing companies will be integrating real-time predictive analytics into their business operations.

The Benefits of Predictive Analytics

The underlying assumption for implementing predictive analytics is that we will gain a competitive advantage if we can anticipate the future better. If we understand our customers better, we can anticipate their needs and increase

Dr. Ahmad Almeghames
Secretary General

International standards: Phase II

Greatness of nations is measured relative to their concrete achievements on the ground, and Saudi Arabia is prominent in this regard, where God sent her sincere and honest leaders since the time of the founder, the late King Abdul Aziz, may God have mercy on him, through the times of his sons - the kings – until the present time of the Custodian of the Two Holy Mosques King Salman bin Abdul Aziz, may God prolong his age and duration of health and wellness to complete the process of construction and development in various fields. The advancement of the Kingdom is quite clear and we enjoy now a comprehensive developmental growth in the aspects of our educational and economic. Within this overall growth is the development of the accounting and auditing profession.

Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOCPA) is moving at a vigorous and swift pace to keep up with the comprehensive development of our country. SOCPA has resolved to begin transition to the International Standards after the Board of Directors has adopted in 1433 AH / 2012 AD a plan for the transition to international accounting and auditing standards. The implementation of the plan requires adoption of suitable approach including, study the international standards, consider the stages of the application, and identifying whether there is a need to make any adjustments on those standards or on the current rules and regulations, in order to finally apply those standards correctly at the beginning of 2017 for listed entities and the beginning of 2018 for the other entities. SOCPA has finalized the first phase of the transit project which was approved by SOCPA board at its tenth meeting of the seventh session, and we went along with the approved plan and adopted the second phase.

In this issue we present the adoption document of the International Auditing Standards and the adoption document of the International Financial Reporting Standards, prepared for application in the Kingdom - Phase II, which SOCPA has deeply studied and has prepared arabized texts of the international standards in order to represent the standards adopted for application in the Kingdom.

Finally, I ask God that SOCPA efforts be crowned by success and thank all those involved in the transition project, which will be positively reflected on the accounting work in the Kingdom and on the economy in general.

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

قوائم
Qawaem

خطوات إيداع القوائم المالية

قبل قوائم Qawaem

يراجع المحاسب القانوني المعتمد القوائم المالية للمنشأة

يتم تسليم القوائم المالية الورقية لوزارة التجارة والصناعة

ومن ثم تسليمها لمصلحة الزكاة والدخل

وقد يضطر لتسليمها لجهات اخرى مثل الهيئة العامة للإستثمار أو وكالة تصنيف المقاولين أو البنوك وغيرها

النتيجة : ضياع وقت وجهـد

بعد قوائم Qawaem

يراجع المحاسب القانوني المعتمد القوائم المالية للمنشأة

يقوم المحاسب القانوني المعتمد بإيداع القوائم المدققة الكترونياً بلغة (XBRL) في برنامج قوائم

قوائم
Qawaem
تمت عملية إيداع القوائم المالية بنجاح

يصل المنشأة بريـد إلكترونـي ورسالة نصيـة تـؤكـد عمليـة إيداع القوائم وبالإمكان تزويدها لأي جهة إلكترونياً

بالتعاون مع

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
SOCPA